

تقرير اللجان الاستشارية المتخصصة بمكتبة الإسكندرية

الاجتماع الثاني عشر - يوليو ٢٠٠٦

تقديم

الدكتور إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

ورئيس منتدى الإصلاح العربي

تحرير

الدكتور محسن يوسف

تقريـــر اللجـــان الاستشاريـــة المتخصصـــة بمكتبـــة الإسكندريـــة

الاجتمـــاع الثانـــي عشـــر – يوليـــو ٢٠٠٦

تقديـــم

الدكتور **إسماعيل سراج الدين**

مدير مكتبة الإسكندرية

ورئيس منتدى الإصلاح العربي

تحريـــر

الدكتور **محسن يوسف**



فهـــــرس



تقديـــم

أسفرت تجربة اللجان الاستشارية المتخصصة في اجتماعاتها بمكتبة الإسكندرية عن أهمية دورها في تفعيل العلاقة الوطيدة بين قطاعات المكتبة وخيرة العقول المصرية في شتى المجالات، بحيث أصبحت هذه الاجتماعات الفضاء الذي تتعرف فيه النخبة المصرية على ما يدور في المكتبة، وتسترشد من خلاله المكتبة بخبرات أعلام هذه النخبة، ومازال هذا التفاعل الحقيقي يثمر نتائجه الإيجابية في المشروعات والمقترحات التي تقدمها اللجان وتحتضنها المكتبة.

ويعرض هذا التقرير المفصل وقائع الاجتماع الثاني عشر للجان الاستشارية المتخصصة بمكتبة الإسكندرية، الذي عقد في شهري يوليو وسبتمبر عام ٢٠٠٦، كما يضم وثائق اجتماع المقررين، وتفاصيل أعمال ومناقشات ومقترحات كل لجنة على حدة، بالإضافة إلى ما تم في الاجتماع المشترك للجان الاستشارية، وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لتقديم صورة كلية شاملة عن الأفكار والرؤى التي طرحتها هذه اللجان؛ بغرض متابعتها وتقييم ما أنجز منها، وتذليل الصعوبات التي قد تكون السبب في عدم إنجاز بعضها الآخر.

ولا يسع مكتبة الإسكندرية إلا أن تسجل تقديرها الكامل للجهد الذي تقوم به هذه اللجان، وحرصها على الإفادة القصوى منها في تحقيق رسالتها، كما تحرص في الآن ذاته على احتضان المبادرات الجديدة والأفكار في حدود الموارد المتاحة للمكتبة، التي تؤدي إلى تطوير آليات العمل وتعزيز وسائل التحام اللجان الاستشارية بأعمال المكتبة. وقد دلت الآليات التي تعمل من خلالها اللجان على أن النظام المتبع في التجديد الجزئي أدى إلى توسيع عدد المشاركين في هذا التعاون، على اعتبار أن كل من يؤدي دوره في أعمال هذه اللجان يظل من أصدقاء المكتبة، ومن الحريصين على الإسهام في جهودها من أجل تحقيق الأهداف التي يعتز بها الجميع.

إسماعيل سراج الدين

اجتماع مقرري اللجان الاستشارية

الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦ – الساعة الثانية بعد الظهر

اجتمع مقررو اللجان الاستشارية في الثانية من بعد ظهر يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وتغيب عن الاجتماع الدكتور مصطفى طلبة لظروف سفره، وأناب عنه في الحضور الدكتور السيد عزت قنديل، وبدأت الجلسة بحضور الدكتور يحيى حليم زكي والدكتور محسن يوسف.

وفي البداية أوضح الدكتور محسن يوسف أنه كان المفروض أن يرأس هذه الجلسة الدكتور إسماعيل سراج الدين، إلا أنه تغيب لسفره العاجل في مهمة عمل إلى القاهرة، وبدأ حديثه بالتأكيد على ضرورة التعاون بين اللجان، وألا تنعزل كل لجنة عن الأخرى وأن يكون هناك تنسيق بين أعمال اللجان بعضها البعض. وأشار إلى أن هناك أعضاء جددًا تم انضمامهم إلى اللجان، وأنه يجب أن يتم شرح ماهية وظيفة اللجان الاستشارية المتخصصة ودورها بشكل واضح لهؤلاء الأعضاء الجدد.

وعلق الدكتور عبد الحليم نور الدين على أنه لابد من أن يكون التعامل مع الزملاء الجدد في إطارين: الأول إعطاء نبذة عن اللجان الاستشارية، والثاني إحاطتهم علمًا بما يدور في مكتبة الإسكندرية، وأشار إلى أنه يتفق مع الدكتور محسن يوسف على ضرورة تحديد ماهية ووظائف اللجان الاستشارية، وأنه يعتقد أنه يجب أن تتاح الفرصة للجان لأن تجتمع على حدة؛ لأن هناك قضايا كثيرة أكاديمية وميدانية مثارة على الساحة. وأضاف أنه من الممكن إلقاء الضوء على قضايا معينة أو مناقشة قضايا عامة في اجتماع المقررين والقضايا المشتركة وغير المشتركة، كما أنه من الممكن التحدث عن السلبيات التي تواجههم في اللجان أو في المكتبة.

وعلق الدكتور صلاح سليمان بأنه تم إجراء تجربة في لجنة العلوم والتكنولوجيا بدعوة مديري مركزين لهما علاقة بلجنة العلوم والتكنولوجيا وهما الدكتور محمد الفحام والمهندسة هدى الميقاتي، اللذان شارك كل منهما في اجتماعات اللجنة، وتحدث عن الأنشطة

في المركز الذي يرأسه في المكتبة؛ وذلك حتى تستطيع اللجنة أن تزودهما باقتراحاتها فيما يجر في المركزين. وقد تأكد ذلك في الاجتماعات العامة، عندما تمت دعوة الدكتورة سهير وسطاوي، والدكتورة نهى عدلي، والمهندسة هدى الميقاتي.

وأضاف الدكتور صلاح فضل بأنه يوافق الدكتور صلاح سليمان على رأيه، وأن هذا يجعله يفكر في آلية عمل اللجان كلها، كما لاحظ أن اللجان حتى الآن مازالت تعمل في اتجاه واحد، هو اقتراح مشروعات وأفكار، وهذه الاقتراحات تقدم إلى المكتبة، حيث تصدر بشأنها قرارًا طبقا للإمكانيات وضرورات التنسيق واعتبارات أخرى، وعلى هذا الأساس تختار ما يتم تنفيذه، بينما مراكز المكتبة وأجهزتها المختلفة تقوم بأنشطة كثيرة جدا لا تعلم اللجان عنها شيئًا، كما أنه ليس أمامها فرصة جيدة للتفاعل معها. والسؤال هنا هو كيف يمكن جعل التفاعل مشتركًا؟ وأشار إلى أن مقترحات اللجان تذهب إلى المكتبة لدراستها وإقرار بعضها من ناحية، ثم تُعرض مشروعات المراكز الخاصة بالمكتبة على اللجان من ناحية أخرى؛ وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف: أولها العلم بهذه الأنشطة، خصوصا أن هناك مراكز لها علاقة بلجان معينة مثل المثال الذي ضربه الدكتور صلاح سليمان، أما المثال الخاص بلجنة الآداب والدراسات اللغوية فإنه يعتقد أن اللغة مرتبطة بالمخطوطات والتراث، بمعنى أنه يمكن للمراكز المتعددة أن تكون أكثر التصاقًا بلجان معينة. والسؤال هو هل هناك وسيلة تضمن أن تقوم هذه المراكز المتعددة الموجودة في المكتبة، بعرض اقتراحاتها ومشروعاتها — التي تعدها مسبقًا دائمًا ضمن أنشطة المكتبة — على اللجان للعلم بها وللتفاعل معها، وأخذ الرأي فيها، والإضافة إليها أو المشاركة فيها، وبهذه الطريقة تكون كل اللجان المعنية مرتبطة عضويًا بجميع الأنشطة التي تتم بالفعل في المكتبة، وليس فقط بتلك الأنشطة التي تقترحها اللجان. وأوضح أنه بالنظر إلى معدلات استجابة المكتبة لمشروعات اللجان، وجد أن اللجان يُقبل لها مشروعان أو ثلاثة في السنة، بينما هناك عشرات المشروعات الأخرى تقوم بها مراكز المكتبة وأجهزتها المختلفة دون أن تعرفها اللجان، وأنها لو علمت بها بشكل مسبق، فإنها ستدعمها وتشترك فيها، وبهذا الشكل تكون العلاقة بين اللجان وأجهزة المكتبة المختلفة علاقة في اتجاهين، بدلا من كونها في اتجاه واحد.

وأضافت الدكتورة سرية صدقي بأنها تشعر أن اللجان تعمل بدون استرشاد، وأن اللجان الاستشارية تربطها بالمكتبة علاقة ضعيفة، على الرغم من أنها تتضمن جميع التخصصات، ومعلومات اللجان عن خطط المكتبة وبرامجها وندواتها ضعيفة، ومعرفة اللجان بهذه المواعيد سيجعلها تسهم في زيادة أعداد الحضور من خلال الذين ستقوم بدعوتهم. وذكرت أن هناك مشكلة أخرى، هي غياب المنسق، وأنه عندما كان هناك منسق متواجد في المكتبة بصورة دائمة كانت توجد متابعة جيدة؛ وذلك لأن معظم أعضاء اللجان في القاهرة، في حين أن المكتبة بكل أنشطتها في الإسكندرية، ومن الصعب أن تكون هناك متابعة لتنفيذ الاقتراحات في اللجان المختلفة في غياب المنسق.

وطرح الدكتور صلاح فضل اقتراحًا محددًا لتفادي مشكلة غياب المنسقين، هو أن ينضم رؤساء المراكز في المكتبة إلى عضوية اللجان التي يرتبط عملها بنوعية مراكزهم. وأكد الدكتور صلاح سليمان أنه منذ العام الماضي طالب بانضمام الدكتور محمد الفحام ـــ مدير مركز الدراسات والبرامج الخاصة ـــ والمهندسة هدى الميقاتي ـــ مدير مركز القبة السماوية ـــ إلى لجنة العلوم والتكنولوجيا، وأشار إلى أنه من الممكن أن يكون المدير عضوًا في أكثر من لجنة، إذا كانت لها علاقة بالأنشطة التي يشرف عليها في المكتبة.

وعلق الدكتور محسن يوسف بأن هناك ثلاث زميلات في منتدى الحوار، هن شيماء الشريف وحنان الركاد ورضوى ثابت، وأن كلا منهن مسئولة عن ثلاث لجان، وهن ينسقن مع المقررين والأعضاء. أما بالنسبة إلى مديري المراكز في المكتبة، فإن الدكتورة سهير وسطاوي ـــ رئيس قطاع المكتبات ـــ تحضر اجتماعات كل اللجان، وكذلك يفعل الدكتور يحيى حليم زكي ـــ رئيس قطاع الشئون الأكاديمية والثقافية ـــ كما أن الدكتور خالد عزب ـــ مدير إدارة الإعلام ـــ عضو في لجنة الإعلام. وأشار إلى أنه بالنسبة إلى مسألة المنسقات، فإن كل المنسقات أصبحن عضوات في اللجان، حتى عندما أصرت إحداهن على الاعتذار عن عدم الاستمرار في عضوية اللجنة، أصرت المكتبة على استمرارها كعضو في اللجنة، وأكد أن الدكتور إسماعيل سراج الدين شرح الأسباب التي من أجلها تم تحويل المنسقات إلى عضوات في اللجان، ولا يمكن الرجوع عنها، وخاصة أن ظروف المكتبة أصبحت أصعب من الناحية المادية. وأوضح أن العلاقة ما بين أقسام المكتبة واللجان تمت

خلال الاجتماع المشترك ما بين أعضاء اللجان الاستشارية واللقاء السنوي للمثقفين والمفكرين والعلماء، الذي قدمت فيه كل الدكتورة سهير وسطاوي والدكتورة نهى عدلي والمهندسة هدى الميقاتي بيانًا كاملاً عن أنشطة إداراقم ومراكزهم، وأن هذه العروض سوف تستمر في الفترات القادمة، بحيث يتم في كل سنة شرح مجموعة أخرى من المديرين عن الأنشطة المختلفة للمكتبة. وأشار إلى أن جميع أنشطة المكتبة ومشروعاهما للسنوات الخمس القادمة كانت مدونة في كتاب قام الدكتور إسماعيل سراج الدين بتوزيعه، وكان هذا الكتاب يحتوي على ثمانية وثمانين مشروعًا، وبعد عام ستخرج مشروعات جديدة، وأنه يمكن لأعضاء اللجان الاتصال بأي مدير في المكتبة للاستفسار عن أي نشاط، وأن التنسيق ما بين المديرين واللجان قائم، بالإضافة إلى أن أنشطة المكتبة يعلن عنها ويحضرها الجمهور.

واقترح الدكتور محمد كامل القليوبي أن يتم في العام القادم الفصل بين نشاط المكتبة واجتماعات اللجان؛ لأن ذلك قد يسبب تعطيل عمل اللجان. وأوضح الدكتور محسن يوسف أن جميع اللجان التي طلبت عقد اجتماعات سواء في القاهرة أو في الإسكندرية تمت الموافقة على عقدها وكانت على نفقة المكتبة. وعلقت الدكتورة زينب الخضيري أنه مع عدم وجود تنسيق فإنه من الصعب أن تكون هناك متابعة من القاهرة، وبعد أن يتم إرسال المحاضر تنقطع الصلة دون أن تكون هناك خطوة للأمام وأن هناك مشاريع كثيرة تؤجل سنة وراء الأخرى، منها مثلاً مؤتمر مدرسة الإسكندرية، فهناك شعور باليأس، وخصوصا أن وجود أعضاء اللجنة في القاهرة يجعل من الصعب عليهم حضور الندوات التي تخص اللجنة التي تعقد في الإسكندرية.

وأثار الدكتور السيد عزت قنديل موضوع أن هناك حلقة مفقودة بين المراكز المتميزة في أنشطة المكتبة، وأنه يعتقد أن هذه المراكز لو أحاطت أعضاء اللجان الذين في مجالها بإعلام خاص عن أنشطتها، فإن ذلك سيحل هذه الإشكالية، وهناك أمثلة ستقترحها لجنة التنمية والبيئة مستقبلاً على المكتبة؛ لعمل دراسة خاصة عن مياه النيل، واقترح ألا يكون الربط بين اللجان عن طريق مراكز أو قطاعات في المكتبة التي تحيط اللجان المهتمة بموضوعاتها المختلفة إعلاميا بوسائل الاتصال العادي. واقترح الدكتور يحيى حليم زكي ألا

يحضر مديرو المراكز الاجتماعات الرسمية، لكن من الممكن أن يقوموا بالتنسيق مع اللجان خارج النطاق الرسمي؛ وذلك حتى لا يؤثروا على عمل اللجان الأساسي.

وأوضح الدكتور صلاح فضل أن المشكلة ليست في فقدان الاتصال؛ لأن الاتصال قائم، لكن لابد من جعله جزءًا من النظام، بمعنى أنه إذا أراد أحد أعضاء اللجان أن يعرف ما يحدث في مركز المخطوطات فمن الممكن أن يعرف من الدكتور يوسف زيدان، ولكن لا يمكن أن يكون مركز المخطوطات قد استفاد من أعضاء اللجان الذين يقدمون أفكارهم، وأكد أن اللجان الاستشارية جزء من المكتبة، وأن المكتبة تنفق عليها، ومن حق كل مركز أن يستعين بخبرتها، بمعنى وضع ذلك كجزء إجباري وليس تطوعيًا، وأن اللجان الاستشارية تخدم المكتبة ومراكزها، ورأيها هو جزء من عمل هذه المراكز، وهذه المراكز لها مجالس إدارة، ويمكن — إضافة إلى مجالس الإدارة المعينة — أن تكون هناك مجموعة استشارية من كبار المتخصصين، ولا يتوقف الأمر على إخطارهم فقط بأنشطة هذه المراكز، ولكن يتم الأخذ بوجهات نظرهم؛ مما يؤدى إلى المزيد من التلاحم مع إدارات المكتبة.

وأكد الدكتور صلاح سليمان أن اللجان في حاجة إلى تواصل من نوع خاص، بحيث يكون هناك تنسيق بين مدير كل مركز واللجنة ذات العلاقة بأعمال هذا المركز، على أن يحاط مديرو المراكز علمًا بهذا، وأنه عند البدء باقتراح أعمال أو مشاريع أو برامج، فإنه من الممكن أن يستشير مدير المركز أعضاء اللجنة ذات العلاقة به، ويعتبرهم بيت خبرة بالنسبة له، وأنه من الممكن أن يتم ذلك عقب توصية من اجتماع مقرري اللجان، على أن يتم إبلاغ المديرين به؛ وذلك حتى لا يكون التواصل تطوعيًّا.

وتمنى الدكتور أحمد يوسف القرعي تفعيل العمل المشترك بين اللجان، وأنه من الممكن الاستعانة بلجنة التاريخ لمساعدة لجنة الإعلام لإقامة احتفالية عن محمد على باشا الكبير، واقترح في الدورة الجديدة للجان التنبيه بمراعاة الاستعانة باللجان الأخرى أو حتى بعضو أو أكثر للمشاركة في اجتماعها، لأن ذلك سيكون مفيدًا للمشروع، ويساعده على التقدم وعلى تقديم اقتراحات أكثر لإنجاز الفكرة. وأكد أن كل لجنة مازالت تعمل منعزلة، وأنه لابد من وضع مشروع مشترك في الاعتبار بحيث يتم الجمع بين لجنتين أو أكثر أو الجمع بين كل اللجان.

وأشار الدكتور محسن يوسف إلى مسألة اختيار مقرر جديد للجنة الإعلام والمدرجة على جدول أعمال اجتماع المقررين، وأوضح أنه نظرًا لأن لجنة الإعلام تأخرت في تشكيلها عامًا عن باقي اللجان، فإنه قد اُتخذ قرار بأن مقررها سيستمر لمدة عامي،ن مثله في ذلك مثل جميع اللجان الأخرى، ولكن ما حدث أن استمر مقرر لجنة الإعلام عامًا آخر بعد العامين، والآن هناك اقتراح محدد: إما أن تؤجل لجنة الإعلام انتخاب المقرر هذا العام على أن تقوم بذلك مع باقي اللجان العام القادم، أو أن يتم إجراء انتخاب لاختيار مقرر جديد ولكن لمدة عام فقط، على أن يُعاد انتخاب مقرر للجنة مع باقي اللجان العام القادم، وقد دارت المناقشات حول هذا الموضوع، وفى النهاية وجد أنه تم اختيار أعضاء جدد، وأنه من المفضل أن يتم انتخاب مقرر جديد للجنة الإعلام بتشكيلها الجديد، ويستمر لمدة عام، ثم يعاد انتخاب مقرر للجنة مع باقي اللجان في العام القادم.

وتساءل الدكتور صلاح فضل عن إمكانيات المكتبة في الاستجابة لمقترحات ومشروعات اللجان؛ لكي لا يكون هناك توسع في المقترحات، وتكون النتيجة عدم توافر الإمكانيات لدى المكتبة لتحقيق ذلك، كما تساءل عن مواصفات الأنشطة التي من الممكن أن تستوعبها المكتبة وتقوم بها. وأوضح أن تكون أنشطة اللجان جزءًا أساسيًا في ميزانية المكتبة. وعلق الدكتور عبد الحليم نور الدين على أن المشكلة في موضوع الأنشطة التي تقوم بها اللجان الاستشارية أنه لا يجب أن يكون هناك تمييز بين هذا النشاط وأي نشاط تقوم به المراكز المختلفة في المكتبة وعدم الخلط بين النوعين، فالنشاط الذي تقوم به المراكز نشاط جماهيري، ولكن النشاط الذي تقوم به اللجان الاستشارية هو نشاط داخلي إلى حد كبير، أما الأنشطة ذات الطابع الجماهيري، فمن المفروض أن تتقدم بها اللجان الاستشارية للمراكز المختلفة في المكتبة على أن تبدأ بالتنسيق معها لتنفيذ هذا النشاط.

هذا وتحدث الدكتور صلاح فضل عن مشروع موسوعة أعلام المصريين، وأوضح أن المشروع يمضى بطريقة منظمة، وأنه في البداية تشكلت لجنتان إحداهما لجنة علمية عليا والأخرى لجنة للتحرير، لكن تبين من الخبرة العملية والممارسة أن الأفضل هو إدماج هاتين اللجنتين، وتقوم اللجنتان بعملهما بانتظام، وقد أوشكتا على الانتهاء من تحديد أعلام القرن العشرين، وبقي أمامهما القليل للانتهاء من تحديد أعلام القرن التاسع عشر، وقد بدأت منذ

شهرين فقط عمليات إبلاغ الأساتذة الخبراء بالبدء في الكتابة، وتتم الآن على قدم وساق من خلال عمليات التكليف، وأن المشروع تلقى ردودًا بالمواد التي وضعت عن بعض الأعلام، وفى الاجتماع الأخير تم توزيع هذه المواد على الأساتذة المراجعين لمراجعتها، وأكد أنه لم تكن هناك أية عوائق مالية أو إدارية، وأن المكتبة تقدم كل العون لهذا المشروع لإنجاحه، وشكر إدارة المكتبة على ذلك، وأكد أنه يتوقع في المرحلة القادمة بعد أن تتكاثر الردود بمئات المواد المحرَّرة، وبعد أن تشتد آليات المراجعة أن تتم الاستعانة بمعونة فنية للقيام بعمليات التحرير، وأنه عندما يحدث ذلك، فإنه يعتقد أن المكتبة لن تتأخر في توفير هذه المعونة دعمًا لاستمرار المشروع.

وقد انتهى الاجتماع في حوالي الثالثة والنصف عصر يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦.

الاجتماع المشترك للجان الاستشارية المتخصصة

مساء الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦

بدأ الدكتور إسماعيل سراج الدين حديثه موضحًا أن الأصل في إنشاء اللجان الاستشارية كان قد بدأ من تصور لديه بأن هناك مسئولية خاصة من مكتبة الإسكندرية تجاه المثقفين في مصر، لذلك أقام أول لقاء للمثقفين داخل قاعة القراءة في المكتبة قبل الافتتاح التجريبي عام ٢٠٠١، وأطلق عليه لقاء المثقفين، وأن البعض أطلق عليه اسم الجمعية العمومية للمثقفين أو برلمان المثقفين، وكان هذا العام هو نقطة الانطلاق الأساسي لتكوين اللجان الاستشارية المتخصصة، ويتجدد كل عام الشعور لدى مكتبة الإسكندرية بأن على عاتقها مسئولية خاصة تجاه المثقفين المصريين بشكل عام؛ لأنه في النهاية إذا كانت مكتبة الإسكندرية تقوم بدورها فإن المستفيد الأول منها هو مجتمع المثقفين والعلماء المتخصصين في شتى الميادين، ولأن التواصل الحقيقي بين أية مؤسسة ثقافية والمجتمع لا يتم إلا عن طريق المثقفين، وفى النهاية فإن القاعدة العريضة من الجمهور تكون رأيها مما يطرحه المثقفون، وفى الوقت نفسه، فإن المثقفين هم النوافذ والمرايا التي يري فيها المجتمع نفسه أو يري نفسه مهددًا أو خليفة الله في الأرض أو شعب الله المختار، أو يري نفسه أداة الإصلاح في المجتمع، أو كما كان الأمريكان في القرن التاسع عشر **people of manifest destiny**، وأن هذه النوافذ والمرايا تؤدي إلي الشعور العام بالقدرة على الانفتاح علي الآخر. وبالتالي لا يمكن أن يتم أية تواصل بين مؤسسة ثقافية ومجتمع عريق إلا عن طريق **intermediation**، أي إن التواصل بين المكتبة واللجان الاستشارية شيء أساسي. وأن فكرة إنشاء اللجان الاستشارية المتخصصة انبثقت من الاجتماعات العفوية الأولى للمثقفين المصريين، وهى فكرة تقنن طريقة الاستفادة من الخبرات العظيمة التي يمثلها أهل الخبرة والثقافة في مصر، وقد قامت فكرة إنشاء اللجان الاستشارية على نقاط ثلاث:

١- شيء من الدعم في اختيار مقتنيات المكتبة في الموضوعات المختلفة.

٢- بعض المقترحات عن نوع النشاطات التي من المفروض أن تقوم بها المكتبة.

٣- اقتراحات بأسماء الشخصيات الذين يجب أن تدعوهم المكتبة لمشاركة في أنشطتها المختلفة.

هذا وتعقد المكتبة حوالي ٥٠٠ حدثًا كل ١٢ شهر، أي ما يعادل حدثين أو ثلاثة في اليوم الواحد. وتتبنى مكتبة الإسكندرية مشروعات كبيرة ومختلفة عن المشروعات التي كانت تقوم بها القطاعات المختلفة في المكتبة، وعلى رأسها مشروع موسوعة أعلام مصر، ومشروع أطلس مصر القومي، بالإضافة إلى عدد من الندوات والمحاضرات. وكان من نتيجة ذلك دخول المكتبة في مجال الحوار حول قضايا الإصلاح بصورة مفتوحة والاستماع إلى الرأي والرأي الآخر والتي ترتب عليها مجموعة من الفعاليات المتصلة بقضايا الإصلاح، كما أن هناك مشروع المرصد الذي انبثق عن قضايا الإصلاح، وقد تحول جزء من المرصد إلى ما يسمى الملتقى الإلكتروني، وإلى مرصد للدراسات الخاصة، ويقود فريق المرصد الأستاذ السيد ياسين. كما أضيف ـــ كنتيجة لذلك ـــ عدد كبير من الأنشطة إلى نشاطات المكتبة.

هذا وفي شهر نوفمبر سيعقد مؤتمر عن قضية حرية التعبير، على أساس أنها قضية كل زمان ومكان، يضاف إلى هذه القضية مفهوم المواطنة، وما معنى مواطن في مجتمع؟ وأن ما حدث بين المسلمين والمسيحيين في الإسكندرية يعتبر قضية مواطنة؛ لأن هناك مواطنًا قُتل؛ لذلك يجب أن يأمن أولاً على جسمه؛ لأن من أبسط حقوق أي مواطن أن يكون آمنًا في بلده، وهذه الأعمال يجرمها القانون، ليس فقط مصر بل في جميع دول العالم، فليس هناك دولة تبيح للمواطن أن يقتل مواطنًا آخر؛ لأن هذا عمل إجرامي في العرف القانوني وفي جميع دول العالم، وإننا كمواطنين علينا مسئولية في صيانة نظام المجتمع القائم على حق المواطن ومسئولية المواطن، والمهم أن تكون هذه الموضوعات مطروحة للمناقشة والحوار في مكتبة الإسكندرية. وهذا بالطبع خارج عن مفهوم بقية البرامج الخاصة في مركز المخطوطات أو مركز الفنون أو معهد الدراسات المعلوماتية، لأن هذه الموضوعات بصورة عامة تخص مفهوم الممارسة الثقافية وممارسة حق المواطنة في أي بلد، ودورنا كمؤسسة ثقافية أن نكون ساحة لبلورة الأفكار، وأن يكون هناك اتصال بيننا وبين المجتمع والمثقفين. وهو ما يدعونا إلى أن نُدخِل نظامًا جديدًا يطبق بالفعل في العالم، وهذا النظام يقوم على تجديد اللجان، وأن تكون عضوية اللجان محدودة، أي أن يكون هناك تجديد مع الاستمرارية، وأن من يمكث سنتين أو ثلاث سنوات في اللجان يتحول بعد ذلك إلى صديق للمكتبة في نشاطاتها؛ أي إنه يتم في اللجان تطبيق نظام يقضي بتغيير العضوية سنويًا، وهذه المسألة ليس فيها أية إهانة لأي فرد؛

فقانون المكتبة والقرار الجمهوري الخاص بها ــ اللذان ينظمان أعمالها ــ نصًّا على أن مجلس الأمناء يجدد نفسه كل عام ما بين الثلث والسدس، وأن العلاقة بين الأعضاء بعد خروجهم من تشكيل المجلس لا تنقطع، أي إن فكرة الاستمرارية مطلوبة، وفكرة التواصل بين الأجيال مطلوبة؛ لأن رأي الأساتذة الكبار مهم، ولكن رؤية الشباب الواعد مهمة أيضًا في صياغة التصورات المستقبلية للمكتبة وتقييم الأنشطة.

وتساءل الدكتور حسن حنفي عن التفويض الذي تم إعطاؤه للجان الاستشارية؛ فمازالت بعض الأمور غامضة، وأنه ربما يصعب التوضيح التام بل علي الأقل معرفة هل اللجان تعمل في إطار من ثقافة الإسكندرية القديمة أو الحديثة، فنقطة البداية من عمل اللجان هو الإسكندرية، أم أنها ليست بالضرورة مرتبطة بالإسكندرية كرمز **metaphor** ولكنها مفتوحة لأية موضوعات حديثة. في لجنة الفلسفة التي تحاول الاستقرار على الاشتباه **ambiguity**، ولم تتمكن اللجان من الإجابة عن: هل وظيفة اللجان هي العلم وإحكام العلم كل في تخصصه؟ أم أن اللجان في مهمة ثقافية عامة من أجل التنوير؟ وعن تحميل اللجان مسئولية التمويل، كيف يتسنى لأعضاء اللجان الاتصال بجهات تمويلية دولية ومحلية؟ ولماذا لا تكون هناك لجنة داخل المكتبة تختص بإعداد التمويل؟ هل قرارات اللجان استشارية أم أنها ملزمة؟ أحياناً نقرر أشياء، ثم نجد أن سلطات عليا قامت بتغيير الموضوعات. وأعتقد أنه قد حان الوقت لعقد جلسة لتقييم تجربة اللجان في السنوات الثلاث الماضية؛ حتى يكون هناك نقد ذاتي يقوم على أساسه التطوير إذا ما وضح الهدف.

وقد أشار الدكتور إسماعيل سراج الدين إلى أن المكتبة تستلهم من روح المكتبة القديمة؛ لأن المكتبة القديمة انفتحت على كل المعارف الإنسانية، وكانت تمثل القمة في الانفتاح على الآخر وفى العلم والأدب، وفي توثيق التراث فأول مدير للمكتبة كان زينودوتس وكانت أولى اهتماماته التدقيق في نصوص هوميروس. وفيما يخص قضية العلم والتنوير والنشاط الثقافي فليس هناك أي خلاف؛ لأن المنهج العلمي جزء من الثقافة العامة، ومسئولية التنوير هي مسئولية جميع المثقفين، ومكتبة الإسكندرية الجديدة لها دور في التواصل بين مصر والعالم الخارجي، ومن أهداف المكتبة أن تكون نافذة العالم علي مصر، ونافذة مصر علي العالم، وأن تكون رائدة في العالم الرقمي الجديد، وأن تكون ملتقى للحوار بين

الثقافات والأفراد. فالغالبية العظمي من نشاطات المكتبة هو الانفتاح علي الخارج؛ حيث نقوم بتنظيم المعارض، ونقوم بدعوة الفنانين من خارج مصر في المؤتمرات. وفيما يخص قضية التمويل فإن ميزانية مكتبة الإسكندرية أقل من ١% من ميزانية الجامعات المصرية، فالجامعات تقوم بصرف ١,٦ مليار جنيه في الميزانية أما مكتبة الإسكندرية فإن ميزانيتها التشغيلية تقدَّر بسبعين مليون جنيه، ومن القدرات الذاتية نستطيع الحصول على ١٥ مليون جنيه وبالتالي تكلف الدولة فيما بين ٥٣-٥٤ مليون جنيه بالمقارنة بميزانية الجامعات والتي تبلغ ٦,٨ مليار؛ أي إن ميزانية المكتبة أقل من ١% من ميزانية الجامعات المصرية. وبالنسبة للقرارات التي يجب أن تتخذها اللجان فهي بالضرورة استشارية؛ لأن القانون والقرار الجمهوري المنظم لمكتبة الإسكندرية محدد، والسلطات فيه واضحة ليس فيها أي جدل، حيث يوجد مجلس الأمناء وهو الذي يقوم بتعيين مدير المكتبة، وهو أيضا الذي يقرر لوائح المكتبة ويطرح عليه اقتراحات فيما يخص الميزانية وبرنامج المكتبة أي إن السلطة المهيمنة هي مجلس الأمناء، وهذا المجلس قائم بسلطة القانون ١ لسنة ٢٠٠١ والقرار الجمهوري ٧٦. وفيما يتعلق باللجان، فقد شُكِّلت بناءً على طلبي لقناعتي بأن هذه المؤسسة لا يمكن أن تقوم بدورها إن لم يكن لها هذا التواصل المستمر مع مجتمع المثقفين المصريين. وفكرة تقييم التجربة التي أشار إليها الدكتور حسن حنفي واردة ونحن نرحب بذلك لأن هذا هو المنهج العلمي أي نقيم أنفسنا وننقد ذاتنا أو **auto critique**.

هذا وقد عبر بعض الأعضاء عن سعادتهم بتجديد عضويتهم في اللجان وتمنوا المزيد من تفعيل دور اللجان الاستشارية ليكون لها اليد الطولى في التخطيط مع المكتبة وفي الحقيقة فإن المكتبة كهيكل وكمؤسسة تحتاج إلى حلقات للتواصل مع اللجان التي تجتمع على فترات متباعدة.

وأشار الدكتور إسماعيل سراج الدين إلى على أهمية تبني المكتبة لفكرة المواطنة التي لن تأتى فجأة ولكن بترسيخ الانتماء إلى الوطن، وذلك بعد الكم الهائل من الإحباط الذي يعيشه الشباب، وأن المكتبة تحتوي على أربعة متاحف في غاية الأهمية تعزز الانتماء إلى الوطن، وأكد أن التربية يجب أن يتم تفعيلها كمشروع وبرنامج قومي لأنها السبيل الوحيد إلى المواطنة، كما أن التربية المتحفية كبرنامج هو الذي سيجعل الشباب يشعرون بالفخر

بأهم مصريون، على أن يبدأ هذا من الصغر لكي تكون النتيجة في النهاية مواطنًا مبدعًا، والمواطن المبدع كنـــز يستطيع أن يدافع عن الوطن وشرفه وكل مقدساته، وأود أن أشير إلى أن المكتبة تحتفل باليوم العالمي للمتاحف وللزائر الصغير دور أساسي داخل المكتبة.

وعلق الدكتور محمود صبري الشبراوي إلى أن اللجان الاستشارية تجمع عقول مصر، وتتم فيها مناقشات لموضوعات حيوية مهمة، والهدف الآخر الذي تسعى إليه اللجان هو حل مشاكل المجتمع والتي يجب أن تشترك فيها اللجان، وتساءل كيف يمكن حل مشكلة الأمراض والبيئة وانتشار السرطان في مصر؟ وكيف يمكن حل مشكلة التعليم والعشوائيات؟ وأكد أن اللجان من الممكن أن تكون مركزًا للإشعاع الفكري والثقافي الجديد، ويكون لها تأثير على متخذي القرار، وأن تكون مركز تنوير حقيقي، وبالتالي يكون التواصل لحل مشاكل أساسية تعاني منها المجتمعات النامية سواء من العالم الخارجي أو في تجديد طاقته الإنتاجية بهدف رفع مستوى المعيشة. وأكد أن اللجان تلعب دورًا مهمًّا، وأن أية لجنة استشارية يجب أن يكون هدفها تغيير السلوك والمفاهيم، فعندما يكون هناك عزم على تغيير المفاهيم تظهر الحاجة إلى المفكرين، وعند تغيير السلوك تكون هناك حاجة إلى موجهين، وأن هذين الشرطين يتوفران في اللجان التي تجتذب صفوة القيادات العلمية.

وأوضح الدكتور إسماعيل سراج الدين أن المكتبة تحاول عقد ندوات حول الموضوعات الهامة وأنه تم عقد لقاءات حول التعليم والشفافية وندوات حول الإصلاح الاقتصادي في مصر وغيرها، على اعتبار أن هذا جزء من الأنشطة التي تهتم بها المكتبة حيث يتم تنظيم خمسمائة حدث سنويًا، وأكد أن مؤتمر مثل الـــ Biovision كان له تأثير كبير، وكان عدد المشاركين فيه حوالي ١٢٠٠ شخص، بالإضافة إلى العدد الكبير من العلماء وخاصة من الحاصلين على جوائز نوبل. ولدى المكتبة مرصد لتقويم التجارب الإصلاحية وملتقى إلكتروني به ٤٦٠ مؤسسة لا تهدف للربح في العالم العربي. وفي يوم ٢٩ مارس، عندما حدث الكسوف الشمسي، تواجد في ساحة المكتبة حوالي ٤٥٠٠ فرد للمشاركة في الحدث. وهناك أنشطة أخرى مثل المؤتمر الطبي لجراحة القلب الذي يتم كل عام في يونية والذي انبثقت منه نشاطات أخرى، كما أن الدكتور مجدي يعقوب يقوم بإعداد مركز خاص مع المكتبة حول القضية الخاصة بمشكلة عضلة القلب وتحليلها الجيني، وذلك على

اعتبار أن كل هذه الموضوعات وغيرها هي جزء من رسالة المكتبة وبالتالي جزء من رسالة اللجان الاستشارية.

وقد أشار الأستاذ منير عامر إلى أن مكتبة الإسكندرية تعتبر إحياء لفكرة قديمة أنارت الكون، وأنه يجب الاستفادة من جميع وسائل العصر لإحياء هذه الفكرة، وأن هناك في القنوات الفضائية أربع عشرة قناة منوعات تعرض أشياء غير لائقة، وتساءل كيف لا يقوم القمر الصناعي المصري بعرض أنشطة المكتبة؟ وأكد أن فكرة المكتبة كنموذج جاءت في توقيت برزت فيه ضراوة الصراع الحضاري بحثًا عن إنسانية الإنسان وبحثًا عن اتفاق لتحقيقها، وأكد ضرورة وجود قناة تحمل اسم مكتبة الإسكندرية.

وأشار الدكتور يوسف زيدان إلى أن روح العمل هي التي تحكم اللجان الاستشارية وتحكم أعمال الإدارات المختلفة للمكتبة والمراكز الأكاديمية الملحقة بها وهو ما يماثل دور مكتبة الإسكندرية القديمة، وقد كانت مكتبة الإسكندرية القديمة مركزًا للحوار، وظهر ذلك في حرص البطالمة على استقدام العلماء المتميزين من أنحاء الأرض المختلفة كي يقيموا بالإسكندرية ولم يكن ينظر إليهم باعتبارهم غرباء، وعندما ارتحل هؤلاء عن الإسكندرية ظلوا بقية أعمارهم متفاخرين بأنهم درسوا بها. ولكن عندما غاب هذا المفهوم، حدث أن الإسكندرية انغلقت على نفسها، والقصة المشهورة أن المسيحية أجهضت الوثنية، وقام كيرلس ــ الأسقف السكندري ــ بالتحريض علي قتل هيباشا؛ ليفتتح عصرًا مظلمًا من عصور الإسكندرية. وقبل مقتل هيباشا كان ثيوفيلوس ــ الأسقف السكندري قبل كيرلس ــ يشجب أوريجين، ــ الذي كان من أهم الشخصيات السكندرية في هذا العصر المسمي بعصر "آباء الكنيسة" ــ وذلك تحت ضغط العامة. وأهمية هذا الدرس هو قيمة وأهمية الحوار الذي يظهر في حرص المكتبة على تبنيه، والذي تُعقد له بشكل نظامي جلستين كل شهر تستعرض فيهما الآراء المختلفة، على أساس الحرص والتمسك بملمح أساسي صنع تاريخ مكتبة الإسكندرية القديمة. وأكد أن هذا النهج يؤكد ما أشار إليه الدكتور إسماعيل سراج الدين في حديثه و يساهم في بعضها مركز المخطوطات. ويتبنى مركز المخطوطات هذا العام برنامجًا دوليًّا لاستضافة الباحثين الكبار في العالم من ذوي الإنجازات التراثية الكبرى للإقامة في المكتبة فترة من الزمن، يقومون خلالها بإلقاء مجموعة من المحاضرات على مجموعة من الباحثين كما يحتكون بالعاملين في المكتبة من أجل التأكيد على أهمية المستوى الأكاديمي.

وكانت أول حلقة من هذا البرنامج في مارس الماضي حيث أقام الدكتور رشدي راشد عشرين يوما عقد خلالها خمس محاضرات، في المحاضرة الأولى أدهش الدكتور رشدي راشد فيها كل المتخصصين؛ حيث أعلن أن من نعرفه باسم ابن الهيثم كان شخصين وليس شخصًا واحدًا، وكانا معاصرين لبعضهما البعض؛ حيث كان أحدهما رياضيًّا والآخر فيزيائيًا، وقدم نماذج من مخطوطات هذا وذاك ليثبت لأول مرة أن الدارسين خلطوا بين الاثنين، وفى المحاضرة الثانية أوضح أن ديوفانتس السكندري ابتكر الجبر من دون صيغ جبرية ولولا الفضل للسكندريين لما بقي هذا العلم. وفى المحاضرة الثالثة كان يربط بين الفلسفة والرياضيات ليثبت أن نظرية الفيض — وهى نظرية فلسفية خالصة — هي الأساس الذي انبثقت عنه نظرية فلسفية بحتة هي نظرية التباديل والتوافيق. وتلي إقامة الدكتور رشدي راشد، إقامة الدكتور محمود علي مكي الذي ألقى محاضرات عن التاريخ الأندلسي بشكل منتظم وكانت إحدى محاضراته عن الفلسفة في الأندلس والفكر العلمي فيها. وبعد شهرين سيأتي الدكتور عبد الله الغنيمي ليستعرض تاريخ الجغرافيا العربية من البداية إلى النهاية. ومن بعده أدونيس الباحث الذي كتب قبل ٥٠ عامًا "الثابت والمتحول"؛ ليعيد قراءة ما كتبه هو قبل نصف قرن وليضع بين أيدينا معايير الذائقة الشعرية التي يستند إليها في اختياراته للشعر العربي ويناقش رؤاه في الفكر والأدب العربي شعرًا ونثرًا. ثم مع بداية العام المقبل يأتي شتروماير من ألمانيا. أي إن هذا البرنامج الذي كان تقليدًا سكندريًّا قديمًا يتم إحياؤه الآن كما كانت تفعل المكتبة القديمة باستقبال الباحثين، وكما كانت تفعل بإحياء التراث السابق عليها، إذ تقوم المكتبة الآن من خلال متحف المخطوطات بإحياء التراث السابق والأسبق من خلال مشروعات محددة مثل مشروع جمع مائة ألف مخطوط الذي بدأه مركز المخطوطات العام الماضي وتم على إثرها حتى الآن جمع ٢٨٥٠٠ مخطوطة من العالم، ومن المنتظر خلال ثلاث سنوات أن يكون في مكتبة الإسكندرية مائة ألف مخطوطة مصوَّرة لتكون أرضية جيدة لبحث تراثي قائم علي مخزون معرفي بحت. وفى إطار هذه العمليات لا يغيب عنا أن مكتبة الإسكندرية ليست المكتبة القومية لمصر وليست مكتبة دولية، وهى ليست محلية بالمعنى الذي يحصرها بين مشكلات الفقر والبؤس في المجتمع المصري وإنما مكتبة الإسكندرية تحيي عالمًا تفتخر به البشرية حتى الآن وهو عالم المكتبة القديمة. وأضاف أنه قبل ميلاد السيد المسيح تم في مكتبة الإسكندرية ترجمة التوراة بمساعدة سبعين عالمًا أقاموا بالإسكندرية عدة سنوات،

وخرج منها ما يسمى الترجمة السبعينية التي تُرجمت من اللغة العبرية إلى اللغة اليونانية وهي موجودة في متحف لندن، وأكد أنه تم بالفعل إحضار كل مجموعات المخطوطات الموجودة في المكتبة البريطانية وعددها ١٤٥٠٠ مخطوطة عربية هي الأهم في كل أوربا، كما أنه استمر ٣ سنوات يلح على متحف فيينا القومي لإرسال البردية الوحيدة الباقية من المكتبة القديمة، ولولا ترجمة التوراة التي تمت في مكتبة الإسكندرية لكانت اليهودية قد انطمست لأن فيلون السكندري الذي أهل الديانة اليهودية للبقاء قرونًا لم يكن يعرف اللغة العبرية.

الاجتماع المشترك للجان الاستشارية المتخصصة

صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦

بدأ الدكتور إسماعيل سراج الدين حديثه بالإعلان عن عزم المكتبة شراء جهاز طباعة فورية للكتب، وأشار إلى أن هذا النوع من الطباعة أصبح يُطلق عليه **print on demand** وتقوم به أجهزة باهظة الثمن يبلغ سعرها حوالي ٨٥٠ ألف دولار وقد يصل إلى مليون دولار، وإذا لم تكن بالألوان يصبح ثمنها ٤٣٥ ألف دولار بالإضافة إلى تكاليف الشحن والضرائب، وتظهر فائدة هذه الأجهزة حين يتم البحث عن كتاب في مواقع مثل الأمازون أو في جامعة هارفارد ويكون غير متاح، إذ تقوم هذه المراكز بطبع خمسين أو مائة نسخة من الكتاب وبالتالي يقل ثمن الوحدة كلما زاد عدد الطبع. ومن هذا المنطلق قام شابان باختراع جهاز أطلقوا عليه **espresso book machine** لأنه يقوم بإعداد نسخة تلو الأخرى، فكل النسخ سوف تكون بنفس التكلفة وأنه خلال ثلاثة أشهر سيكون هذا الجهاز متوفرًا في المكتبة.

ثم انتقل إلى الحديث حول رغبته في عقد مجموعة من اللقاءات مع شباب الاقتصاديين لتشجيع التحليل الكمي لأن التحليل الاقتصادي في مصر ضعيف جدًّا خاصة وأن البعض يختبئ وراء مسمى الاقتصاد السياسي. وأن الإجابة على تساؤلات مثل هل حجم الدعم زاد عما ما يمكن توقعه؟ أو هل معدلات النمو المصري كافية لامتصاص الهوة التي تزيد في الدعم على المدى القصير الذي يتراوح بين ثلاث إلى ست سنوات؟ وللرد على هذه الأسئلة لابد من تطبيق التحليل الكمي. ويجب أن تقوم الصحافة بتوصيل هذه المشكلة إلى الجمهور وتخبره بإحصائيات دقيقة عن حجم الدعم واحتياجات سوق العمل والمؤشرات الاقتصادية، وخاصة أن هناك الأخبار التي تقول إن حجم الاقتصاد سيوفر العديد من فرص العمل، وأن هناك معلومات ديموغرافية تقول إن ٨٩٠ ألف شاب سيدخلون سوق العمل، ولذلك يجب التحقق من كل هذه الأرقام كما إنه من المهم تنمية الحوار مع الأكاديميين لمعرفة ما إذا كانت هذه الإحصائيات سليمة أم لا، وما إذا كانت تتمشى مع الواقع أم لا، وذلك لأن الكثير من الطلبة يتجاهلون الجزء الكمي وينشغلون بالاقتصاد السياسي، وأن

الجزء البحثي غير متواجد وأنه لا يمكن للباحث الاقتصادي أن يعبر عن رأيه على أساس غير بحثي. وأضاف أن مصر تمر الآن بفترة صعبة في تاريخها وهى فترة الانتقال من نظام أحادي إلى نظام تعددي، وهذه الفترة تحتاج من الجميع إلى الإسهام بالرأي والرأي الآخر بانفتاح وسماحة، لأن الاختلاف في الرأي ليس معناه خيانة، وأنه يجب أن نستمع إلى الرأي الآخر لما فيه مصلحة مصر، وتسهم اللقاءات في مكتبة الإسكندرية في إثراء هذا الحوار وفى إتاحة الفرصة للرأي والرأي الآخر وفى اختيار موضوعات مختلفة لمناقشتها.

وعلق الدكتور محمود صبري الشبراوي على ذلك بقوله إن هناك موضوعًا يعتبر أهم موضوع في نقطة تحول مصر وهو التنافسية حتى يمكن معرفة موقع مصر من العالم، وأشار إلى أن المكتبة تعتبر منارة للثقافة والعلم وسط العالم، لذلك يجب أن يكون المصريون أكثر حيوية ليستطيعوا المنافسة في السوق العالمية، والمقصود بالتنافسية ليس تنافسية المنتجات والخدمات، ولكن التنافسية في الفكر بدءًا من تنشئة الطفل وحتى نضوجه ودخوله إلى سوق العمل، وتمنى أن تكون التنافسية ومكانة مصر في هذا الأمر جزءًا من المحاور المهمة التي يجب أن يدور عنها النقاش في اللجان الاستشارية.

وأوضح الدكتور إسماعيل سراج الدين أن الدكتور سمير رضوان رئيس لمجموعة العمل التي أخرجت تقرير التنافسية المصرية الذي نشر في مؤتمر شرم الشيخ، وهناك اتفاقًا بين مجموعة من الوزراء ورجال الأعمال يقضي بأن يكون لتقرير التنافسية سلسلة من اللقاءات، وأشار إلى القائمة التي أعدها الصينيون حول أفضل خمسمائة جامعة في العالم ولم تكن بينهم أية جامعة من العالم العربي، وأشار إلى ضرورة الانتباه لتغيير الواقع الحالي، وأن الدكتور محمود صبري الشبراوي أشار إلى موضوع التنافسية وإلى كونه موضوعًا هامًّا، كما أشار إلى أنه تم في هذا العام صياغة تقرير مختلف يتبع المنهجية من خلال محاولة رصد العوامل التي تهدد التنافسية وتتمثل في عاملين أساسيين: نوعية القوى البشرية وغياب نظام الابتكار في مصر وأن التحليل الذي تم فيه شيء من التجديد يطرح تساؤلاً حول ما يمكن أن يحرك هذه العملية، وقد تم التركيز على قطاع الصناعة وتم تحليل أنواع التهديدات التي تواجه الصادرات المصرية مع ضرب المثل بتركيا والصين، وأكد أن المشوار طويل إذا كان الهدف هو التنافس.

وقد طرح بعض الأعضاء فكرة أن هناك ثلاث قضايا تصلح لأن تكون جزءًا من برنامج المكتبة، القضية الأولى هي ما يسمى "قضية صدمة رفاعة" لأن رفاعة الطهطاوي منذ أن سافر إلى فرنسا سنة ١٨٢٦ وألف كتابه المشهور تخليص "الإبريز في تلخيص باريز" عبر عن صدمته بالفجوة القائمة عما كان يعيشه في مصر وبين ما رآه في باريس مما يدل على أن الفجوة التي بين الثقافة العربية والثقافة الغربية فجوة واسعة ويجب النظر في كيفية سدها. والقضية الثانية هي قضية الأرقام، فقد كان للأستاذ أحمد بهاء الدين مقولة مشهورة وهى أن العرب "ظاهرة صوتية"، لأنهم يتحدثون كثيرًا وأحيانا يستعينون بالأرقام لإثبات ما ذهبوا إليه، وأنه يجب أن تأتي الأرقام أولاً ثم يُتبع ذلك بتحديد هذه الأرقام وتفسيرها، وأن المجتمع العربي لم يدخل المجتمع الرقمي بعد رغم كل المحاولات وهذا هم كبير لابد أن يكون أحد الهموم في المكتبة. والقضية الثالثة هي قضية الحوار الذي لا يتوافر لأن الفكر السائد هو أن يكون غالبًا أو مغلوبًا، وهذا جزء من الظاهرة الصوتية التي تحدث أيضا على مستوى اللجان الاستشارية خاصة وأن نظام التعليم لا يساعد على الحوار.

وعلق الدكتور جمال حجر بأن مصر كانت محظوظة لأنه كان بها بيانات سليمة حتى فترة معينة وذلك حين استطاع الجهاز المركزي للمحاسبات إنجاز هذه المهمة خاصة عندما قام الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين حسين الشافعي على رأس الجهاز، واستطاع في عامي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ إقرار النظام المحاسبي الموحد الذي يعمل به القطاع العام والحكومة والقطاع الخاص الذي تشترك فيه الحكومة، وأن هذا يعطى أساسًا جيدًا للتحليل الاقتصادي لأن التحليل الاقتصادي في مصر موزع بين أربع جامعات: كلية تعنى بالاقتصاد السياسي وهى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية تعنى بالاقتصاد من حيث كونه محاسبة وهى كلية التجارة، وكلية تعنى بالاقتصاد من حيث كونه تشريعًا وهي كلية الحقوق، ثم مجموعة كليات أخرى تعنى بالاقتصاد النوعي مثل الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة. ويعتبر التحليل الاقتصادي في هذه الكليات جيدًا، عندما يستغل في المراكز التي تأسست في السنوات العشر الأخيرة ومنها المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي يقوم بإصدار التقارير طبقًا لأهداف معينة. وأشار إلى أنه يرى أن أوراق الاقتصاد في مؤتمر الإصلاح الأول والثاني لم تكن معدة إعدادًا جيدًا لأنها بدأت من رؤية تحاول أن تصل إلى ما يدعمها في حين أن تأمل

الحقائق الموجودة من الممكن أن يدعم هذه الرؤية. ومثال على ذلك موضوع خصخصة قطاع السكة الحديد، ففي القرن التاسع عشر كانت الحكومة تمتلك هذا القطاع وحولته من قطاع خاص إلى قطاع عام وسميت "سكة حديد الحكومة المصرية"، وبعد قيام الثورة، كان ١٠% من إيرادات الحكومة المصرية من السكة الحديد، وظل كتاب "التحليل الاقتصادي لسنوات الثورة " محتفظًا به في خزانة دار المعارف، ومن حسن الحظ أنه لم يحرق حتى نشر في عام ١٩٧٢، وتمنى أن تقوم المكتبة بطبع مجموعة الكتب التي قدمت التحليلات الاقتصادية المبكرة التي من الممكن أن يتم عليها بناء العديد من التوجهات.

هذا وقد أشار الدكتور إسماعيل سراج الدين إلى أنه مع مرور السنوات يجب ملاحظة أن علم الاقتصاد قد تغير، وأنه في ظل العولمة والحاسبات المنتشرة في العالم توجد نماذج كثيرة مثل complexity ,chaos, agent base modeling لم يستطع أحد العمل عليها في مصر، وهو أقرب للتحليل الاقتصادي المعاصر الذي يجب استخدامه، وقد تشابك الاقتصاد العالمي منذ أكثر من أربعين عامًا، ويبلغ حجم التعاملات المالية أكثر من مليار دولار في الساعة أي أكثر من مليون دولار ونصف في الدقيقة الواحدة، وكلها تعاملات مالية في السوق ولا تتوقف طوال الأربع والعشرين ساعة ما بين طوكيو ولندن ونيويورك.

وعلق بعض الأعضاء على أنه من الضروري تعميق مفهوم يعد من المفاهيم الهامة وهو مفهوم حرية الصحافة من حيث خطوطها وحدودها ودورها ومساحتها وضوابطها، لأن الاستئناس بتجارب الدول ليس بالضرورة أن ينحصر في أمريكا أو أوروبا. ومن الممكن عقد مؤتمر يتم فيه دعوة صحفيين كبار من دول تقترب ظروفها من ظروف مصر مثل الدول النامية والدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية، وأن هناك اختلاطًا وارتباكًا شديدًا تعاني منه مصر في الأعوام الأخيرة وخاصة بالنسبة لقوانين حبس الصحفيين، وهذه الأمور تدعونا إلى وقفة للدراسة والتأمل، وتعميق المفاهيم التي تحتاج إليها مصر من خلال أعمدة راسخة وواضحة لكي تتقدم، وكيف يمكن لمفهوم حرية الصحافة أن لا يتضارب مع حريات الآخرين، لذلك يجب أن يعقد مؤتمر دولي أو عربي نستأنس فيه بتجارب الآخرين لأن الأمر وصل إلى حد كبير من الفوضى في الممارسة الصحفية.

كما دار نقاش حول المنهج العلمي وتطبيقه في مجال الطب، واقترح البعض أن يتم الرجوع إلى المنهج الذي كان يطبقه الدكتور المفتي عام ١٩٥٦، والذي كان يعمل في ظروف محدودة وفقًا لإمكانيات عصره لكنه كان قمة في منهجه، ولو أن الدكتور المفتي كان موجودًا في العصر الحالي لساعدته إمكانيات العلم الحديث على مزيد من التطبيق لمنهجه العلمي. كما أنه عندما يُذكر الإمام الشافعي لا يجب أن يُقال ماذا فعل؟ لكن يجب أن يُقال ما الذي كان سيفعله إذا كان موجودًا في عصرنا الحالي؟ إن طريقة تفكيره في عصره كانت تمثل قمة في المنهج، وفي العصر الحالي يحتاج العقل العربي إلى هذه القمة لكن بالمعطيات الجديدة. كما يجب عقد ندوات حول **competitive analysis**، فهناك تقنيات جديدة تطورت في الخمسين سنة الماضية لم تكن موجودة من قبل، ومن النظم الموجودة في الحاسب الآلي الآن نظام **GIGO** وهي من أهم الكلمات في علم الكمبيوتر وهي تعني **garbage in, garbage out**، وهذا النظام يتوقف على إدخال معلومات وبرمجة، إذا كان إدخال كليهما خطأ فسوف يكون المعطى خطأ.

وأشار الدكتور إسحاق عزمي إلى أن التنافسية هي حلم مصر وحلم السيد الرئيس عندما قال إن الملاذ الوحيد لمصر هو التصدير، وأن فكرة التصدير في عصر ما بعد الصناعة وبعد الدخول إلى القرن الحادي والعشرين فكرة لابد أن تعبر من السذاجة إلى العلم إلى التطبيق. فمصر يجب أن تصدر حاصلات زراعية لأنها تمتلك الأرض الخصبة ونهر النيل وتستطيع صادراتها اختراق الأسواق الغربية الأوروبية، لكن للأسف يتم ذلك بتصدير هذه المنتجات في علبٍ صدئة في حين أن إسرائيل تعمل من خلال منظومة تعتمد على **visual art** حينما تأتي بأقبح برتقالة من يافا وحيفا ثم تقوم بغسلها وتزويدها بحمام شمع وتصويرها وهي معلقة في الفضاء عليها قطرات الندى ثم تقوم بعملية التعبئة والتغليف، ومن خلال هذا الكادر الذي يمثل لوحة تخترق العين على الكونتينر الذي يتم تصديره إلى الخارج، تكون النتيجة انتشارًا كبيرا لمنتجات إسرائيل الزراعية في سوق أوروبا وأمريكا. وقد قامت الصين بما هو أكثر من ذلك وهو الاهتمام باحتياجات الشعوب من القاعدة الشعبية، وعندما تريد مصر أن تنافس العالم يجب أن تكون لها جميع القدرات والمزايا التنافسية، إلا أنه يغيب عنها المصمم الصناعي، ويظهر هذا في تخطيط المدن الصناعية الجديدة حيث يتم وضع بنية أساسية

وبنية تحتية ويتم تركيب الماكينات واستيراد الخامات والخبراء ونسيان الطاقة البشرية التي ستقوم بتحريك المنتج، ومن هنا يكون المنتج مشوهًا مثل الجنين المعاق، إن المشكلة هي أن التصميم الصناعي أصبح علمًا وكل الدول المتقدمة منذ خمسين عامًا تضعه في الاعتبار وتنفق على أبحاثه مبالغ هائلة، ولذلك فإنني أؤكد على أن عباءة المصمم الصناعي لا تأتي من فراغ وأنه لابد أن يكون دارسًا للعمارة لأن العمارة هي أم الفنون، كما أن كل أقطاب التصميم الصناعي في ميلانو مثلا يركزون على فكرة المصمم الصغير ولذلك يجب أن يكون في مصر أكاديمية عليا أو جامعة للتصميم الصناعي.

وعلق بعض الأعضاء على موضوع التحليل الاقتصادي باعتباره موضوعًا هامًا وأنه لابد من استثماره لأن مصر لا تحتاج فقط إلى التحليل الاقتصادي، ولكن تحتاج أيضا إلى التحليل الاقتصادي السياسي وأن أغلب الموجود على الساحة اليوم أقرب إلى التحليل الانطباعي،ولابد من ضم الشباب المهتمين الذين لا تسمح لهم الظروف بالسفر إلى الخارج للاطلاع على أحدث أساليب التحليل التي يمكنها أن تتحول إلى بؤرة ثقافية يتم من خلالها الدخول بالثقافات والمصطلحات العالمية الجديدة إلى الثقافة المصرية مثل موضوع التنافسية. وذلك على اعتبار أن اللجان موجودة في المكتبة وهي ساحة لها احترامها السياسي والعلمي والفكري، وتضم حشدًا كبيرًا من جميع الأطراف لذلك يجب أن تكون هناك في كل عام قضية قومية يتم التحاور حولها داخل اللجان مثل قضية التعليم ما بين مجانية التعليم أو عدم المجانية، أو قضية الموارد المائية ما بين التوسع الزراعي الضخم وأي سياسة من السياسات الأخرى، على أن تقوم كل لجنة بإعداد ورقة عمل يتم طرحها في لقاء يشبه لقاء الجمعية العمومية، بدلا من النقاش في موضوعات مختلفة يتم النقاش حول قضية محددة ويصدر عنها ورقة عمل محدودة ثم ينظم لاحقا لقاء مع متخذي القرار، وبالتالي يكون هناك حوار دائم مع أعضاء اللجان من مختلف التخصصات لتحقيق نوع من التأثير المأمول على عملية صناعة القرار.

وأشار الدكتور محمد أبو الخير أنه يجب الاهتمام باستعراض ثلاث نقاط هامة وهي: أولاً المستقبليات حتى لا تتمركز حول الماضي والحاضر لأنه يجب النظر إلى المستقبل، واقترح إضافة لجنة للمستقبليات. واقترح عقد مؤتمر عن دور النخبة سواء على المستوى العالمي أو

ما يدخل في الإطار المصري والعربي لتحريك الواقع الموجود لأن النخبة تقود المجتمعات، كذلك أشار إلى ضرورة النظر في تكرار نموذج مكتبة الإسكندرية على ضفاف النيل لأنه بذلك سوف تتحرك مصر إلى رؤى مستقبلية منيرة للوطن العربي.

وأشارت الدكتورة أنيسة حسونة إلى أفكار طُرحت في اجتماعات اللجان حول كيفية أن تكون مكتبة الإسكندرية **bench mark** وهي تصدر في نهاية كل عام إصدارًا مختصرًا بما تم طرحه أثناء العام ويعتبر جديدًا على الساحة سواء في مصر أو على المستوى الإقليمي، كما اقترحت التوسع في حجم الإصدارات حتى يتم التعريف بمكتبة الإسكندرية.

لجنة العلوم الإنسانية

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد العتيق	أستاذ علم النفس البيئي ووكيل معهد البيئة جامعة عين شمس
٢	أ. السيد ياسين	مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
٣	د. أنيسة حسونة	مساعد المدير العام في بنك مصر إيران وعضو مجلس الإدارة في المجلس المصري للشئون الخارجية
٤	د. إيمان القفاص	أستاذ بالجامعة الأمريكية – العميد المشارك لتنمية وإعداد القيادات الطلابية وتكافؤ الفرص والتدخل الإيجابي
٥	د. حامد عمار	أستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس
٦	أ. سامي خشبة	صحفي وكاتب في الأهرام
٧	د. سامية الساعاتي	أستاذ علم الاجتماع – كلية البنات – جامعة عين شمس
٨	د. سمير رضوان	المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية
٩	السفير عبد الرحمن موسى	مستشار وزارة التعاون الدولي وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية
١٠	د. عزة حجازي	أستاذ علم النفس – كلية البنات – جامعة عين شمس
١١	د. عمرو الشوبكي	خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
١٢	د. قدري حفني	أستاذ علم النفس السياسي – كلية البنات – جامعة عين شمس
١٣	د. محمد عبد الظاهر الطيب	أستاذ الصحة النفسية ورئيس رابطة التربية الحديثة بكلية التربية والعميد الأسبق لها – جامعة طنطا
١٤	د. محمد نور فرحات	أستاذ بكلية الحقوق جامعة الزقازيق
١٥	د. نادية محمود مصطفى	أستاذ العلاقات الدولية والمشرف على برنامج حوار الحضارات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
١٦	د. نبيل أحمد حلمي	أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، مستشار ومحكم قانوني ومحام بالنقض

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد أبو زيد	أستاذ الأنثروبولوجيا – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
٢	د. أحمد صقر عاشور	أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
٣	د. أحمد مرسي	أستاذ الأدب الشعبي – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٤	د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية
٥	د.عبد الباسط عبد المعطي	مستشار مشروع تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته في الاستراتيجيات السكانية والتنموية ٢٠٠٤-٢٠٠٧، جامعة الدول العربية
٦	د. محمد السعيد الدقاق	أستاذ القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية
٧	د. محمد محمود الجوهري	أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة
٨	د. ميلاد حنا	أستاذ هندسة وكاتب بالأهرام وعضو المجلس الأعلى للثقافة
٩	د. نيفين مسعد	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تقريـــــــر اللجنـــــة

اجتمعت اللجنة في تمام الخامسة من مساء يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وبدأ الاجتماع بنقاش بين الأعضاء حول دور اللجان الاستشارية المتخصصة في المكتبة، وأكد الدكتور قدري حفني مقرر اللجنة أن اللجان الاستشارية تقوم بتقديم استشارات للمكتبة وتقترح أنشطة، وأنه يجب على اللجنة أن تقترح أنشطة مختلفة، لكن المشكلة تتمثل في أن هذه الاقتراحات من المفترض أن تقدَّم خلال شهرين مكتوبة ومرفق بها ميزانية مقترحة. وأشار إلى أنه يتقدم للمكتبة العديد من المشروعات فتقوم بدمج بعضها وتؤجل البعض الآخر، وأن مهمة اللجنة تتلخص في تقديم عناوين المشروعات الجديدة وتكليف كتابة المشروع لأحد الأعضاء.

وتحدث الأستاذ السيد ياسين حول المرصد المصري الذي أقيم في المركز القومي للبحوث، وأن المرصد وجد أن مشكلات الشباب تتلخص في البطالة والفقر والأمية، وأنه تم تكوين فرق بحثية تم تكليف عدد من الأساتذة بها لعمل مشروع وخطة بحثية. وأشار إلى أنه ينبغي أن يتمتع هذا البحث بتجديد منهجي، وإن فلسفة هذه المشاريع تتلخص في سماع من لا صوت له والاحتكاك مباشرة بأصحاب القضية ثم التجديد المنهجي في تناول المادة. وأنه تم الاطلاع على مشروع عالمي قام به أستاذ إحصاء في الدنمارك بطريقة حديثة حيث قابل مجموعة من علماء الاقتصاد في العالم وقال لهم نفترض أن عندنا ٤٠ مليون دولار في الأعوام الأربعة القادمة في العالم، فما أولويات البحث؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام هذا العالم بإقامة ورش عمل وإصدار كتاب من ٦٠٠ صفحة. واقترح بعض الأعضاء وضع خمس أو ست مشكلات من تلك التي تواجه الشباب، على أن يتم عمل استبانة توزع على أعضاء اللجان بغرض معرفة التصورات والطرق المقترحة ثم يتم إصدار تقرير تتم فيه الإجابة عن نوع المشكلات المقترحة وما إذا كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية؟ وأشار إلى أن اللجان الاستشارية تضم خبراءً بارزين من المفترض أنهم من البارزين في جميع التخصصات في مصر، وأنه من الممكن لأعضاء اللجان إصدار قائمة تضم رؤيتهم عن أهم المشكلات في مصر وذلك بعد إجراء استطلاع رأي يعكس رؤية هذه المجموعة من الخبراء. وأنه من الممكن

أن تنقسم هذه الاستبانة إلى قسمين يتضمن القسم الأول أولويات المشكلات المطروحة على المجتمع المصري، في حين يتضمن القسم الثاني تصورات مداخل التغيير المختلفة. وأن هذا هو الهدف لأن اللجان تعاني من عزلة. وتم عرض اقتراح مشروع عمل مشترك بين اللجان من هذا المنطلق.

وأثنى الدكتور نبيل أحمد حلمي على الاقتراح وأكد أهميته للمكتبة، وتساءل عن مدى أهمية هذا الاقتراح للجنة العلوم الإنسانية؟ وتساءل عن السبب الذي يجعل اللجنة هي التي تتخذ هذه الخطوة وليس المكتبة رغبة منها في التنسيق بين اللجان؟ وتساءل ما إذا كانت المكتبة لا تعي التنسيق بين اللجان. وعلقت الدكتورة نادية مصطفى مثنية على فكرة الأولويات وأن هذه خطوة جيدة، ولكن هذا لا ينفي أهمية أن يكون للجنة برنامج قائم وله مواعيد وتوقيتات تنتهي في مواعيد معينة في إطار الأولوية التي تحددها اللجنة لنفسها، وأن فكرة مشروع مشترك قد لا تتفق مع تخصصات اللجان الأخرى، وأنه لابد أولاً من أن تكون هناك أجندة خاصة بلجنة العلوم الإنسانية. واقترح الدكتور قدري حفني أن تتبنى المكتبة الدراسة التي اقترحها الأستاذ السيد ياسين لاستطلاع اتجاهات ورؤى أعضاء اللجان الاستشارية. وأشار إلى أن اللجنة لديها مشروع مؤتمر "الإصلاح الاجتماعي والثقافي، وأنه يجب تحديد ست مشكلات في المجتمع المصري لها الأولويات في البحث، وبناءً على هذا من الممكن تحديد برنامج اللجنة بالتوازي مع المشروع الأول. وأوضحت الدكتورة أنيسة حسونة أنها اكتشفت أن للشباب أولويات وتصورات مختلفة تمامًا، وأنه لا يجب النظر للمشكلات من وجهة نظر واحدة دون الاهتمام بدراسة الموضوعات ذات التأثير على الشباب ليكونوا أكثر إيجابية أو تفاؤلاً.

وأكد الدكتور حامد عمار على أن وجود عمل جماعي كبير على نطاق المجتمع أمر هام جدًا في هذه المرحلة بعد أن قضت اللجان ثلاث سنوات تتساءل وتقترح مشروعات دون أن يكون لأي من هذه المشروعات سياق موحد أو جهد عام من الممكن الاشتراك فيه مع بعض اللجان الأخرى. وأكد ضرورة الاهتمام بالموضوعات التي لها صلة بالأحوال المعيشية اليومية للمواطن المصري، ومنها مشكلات متعددة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والبترول، وأنه يجب معرفة شعور المواطن وبالأخص عند التحدث عن مشكلة

الفقر. كما يجب النظر إلى الجانب الكيفي الذي نجده في المؤشرات التي تظهر في إحصائيات التنمية السكانية والتنمية البشرية، وأن هذا موضوع ليس باليسير لا في تصميمه ولا في تنفيذه ولكنه جدير بالمغامرة والمحاولة.

وأشار الدكتور قدري حفني أن معيار اللجنة هو الاهتمام بالحديث عن المشكلات الاجتماعية دون التطرق إلى الجانب الفني لأداء القطاعات المختلفة في الدولة، وأن الغرض هو البحث عن المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في المجتمع ككل مثل مشكلة البطالة. وأكد أعضاء اللجنة على أنه لا يوجد تعارض بين كل هذه الآراء بل إن هناك تكامل لأن اللجنة في النهاية استشارية وليست تنفيذية. وأشار الدكتور قدري حفني إلى أنه في إحدى الاستبانات ظهر أن مشكلة البطالة تقع على قمة المشكلات في مصر تليها مشكلة التعليم ثم محاربة الفساد ثم تثقيف الشباب ثم محاربة الفقر، وأكد أن البطالة تهدد المجتمع تهديدًا جذريًا، وكلما مرت الأيام زاد الخطر على المجتمع، وتظهر بعض جوانب هذا الخطر في بعض الاختناقات الطائفية التي تظهر بين الحين والآخر لتزلزل المجتمع. وأضاف الدكتور حامد عمار أن هناك علاقة وطيدة بين التعليم والبطالة، وأكد أن البطالة تهدد المجتمع، وأشار إلى الاختناق الطائفي بين الحين والآخر والذي تنتج عنه مشكلات تهز المجتمع، وأن هذه مشكلة حقيقية وبها جانب تعليمي وجانب سياسي ولها جانب من التفكير الديني يخص الابتعاد عن صحيح الدين والذي تواجه تفسيراته مجموعة كبيرة من المشكلات الحقيقية التي يواجهها المجتمع، وأن الفقر ناتج عن البطالة، والبطالة ناتجة عن عدم التعليم وعدم الثقافة.

وأشار الأستاذ سامي خشبة إلى ضرورة ترابط المشكلات بطريقة أكثر عمقًا. فيما يخص إهدار أو تجميد جزء من الدخل القومي المصري والموارد الطبيعية والثروة الإنسانية من الماء إلى الأرض ومدى صلاحيتها للزراعة والعشوائية وعدم التخطيط وعدم العقلانية والتسرع في اتخاذ قرارات، وأن كل هذا له أثر كبير على البيئة وعلى المجتمع لأسباب سياسية، ومن أمثلة ذلك أنه تم إهدار ٧٠٠ مليون جنيه على سهل طينة في سيناء وتم تحويله إلى مزارع سمك. وأن تصور قضية الفساد والبطالة سيكون من منظور مختلف إذا طُرحت قضية تضارب وتعارض المؤسسات العامة والخاصة الحكومية والأهلية المسئولة عن صياغة وتغذية العقلية السائدة، وأن كل مؤسسة اتخذت جانبًا بعيدًا عن الأخرى، فالتعليم في ناحية

والإعلام في ناحية والدعوة الدينية في ناحية ثالثة وإن تضارب هذه المؤسسات وتعارض توجهاتها وسياستها يتسبب في هذا الارتباك الكبير، وإذا حدث ربط بين السياسات المنفذة والأهداف المعلنة لهذه السياسات فستسير الأمور بشكل أفضل.

وطلب الدكتور قدري حفني من اللجنة أن تقترح أجندة لتحضير موضوع للمؤتمر، وأن ترتب لعقد ندوتين كما طالب بأن تشترك اللجنة بندوتين أو ثلاث في منتدى الحوار، وقد تم التوصل في الجلسات السابقة إلى تنظيم مؤتمر الإصلاح الاجتماعي والثقافي في مصر والذي قام بإعداده كل من الأستاذ السيد ياسين والدكتور أحمد العتيق، والذي قُدم بالفعل إلى المكتبة. وأشار الأستاذ السيد ياسين إلى أن نقص الموارد جزء من مشكلة البطالة والتعليم، وهذا يرجع إلى إهدار المال العام وعشوائية القرار التنموي بالإضافة إلى الفساد، كما أن جزءًا من البطالة يرجع إلى أنه لا توجد موارد لحل هذه المشكلات. واقترح تفعيل نشاط يحمل عنوان الأزمة الاجتماعية في مصر، والأزمة مصطلح معتمد في علم الاجتماع، وللأزمة جوانب عدة منها التعليم والبطالة والفساد والتطرف الديني وأسلوب التنشئة، ومفهوم الأزمة هو المفتاح الذي يحاول إيجاد تفسير لهذه المشاكل.

وأشارت الدكتورة أنيسة حسونة إلى أن علاقة التعليم بحل مشكلة البطالة في مصر هي علاقة أساسية، فجزء كبير من مشكلة البطالة يرجع إلى أن الشباب يتخرج في الجامعة غير مؤهل لأن يشغل أية وظائف، كما أن البطالة مرتبطة أيضًا بالفقر، وبسبب البطالة يحدث فقر ويحدث تطرف ديني، ويرجع التطرف الديني إلى المستوى الاقتصادي المنخفض، وإلى اليأس المتواجد بين الشباب بأنه لن يجد وظيفة يشغلها بعد التخرج، وبالتالي يلجأ إلى التطرف الديني كمخرج لأنه لم يجد مخرجًا في الدنيا فيضطر إلى البحث عن مخرج في الآخرة. ويدخل الفساد بما يمثله من المحسوبية والرشوة في عدم تكافؤ الفرص بالنسبة لشغل المناصب وفي الترقي وفي التفرقة في الدين والنوع. وفيما يخص ثقافة الشباب، فالشباب المصري ليس فقط مؤهلاً بأن يشغل وظائف، بل إن ثقافته لا تساعده على العمل الحر، ولا تساعده على الابتكار والإبداع أو على المبادرة أو أن يقوم بفتح عمل لنفسه.

وأشارت الدكتورة نادية مصطفى إلى أن هناك علاقة بين البطالة والمخدرات فيما يخص التطرف الديني، ويوجد بداخل الأديان تفاعلات وتضادات ومشكلات، ومع ظهور الدعاة حدثت بلبلة، ومن هنا تجب دراستها بشكل متعمق. وعلقت الدكتورة أنيسة حسونة بأن هناك مؤسسات في المجتمع المدني وأيضًا مؤسسات رسمية تبحث في مشكلات البطالة والتعليم، ولديها الإمكانات وآليات التنفيذ والتطبيق، أما فيما يخص الثقافة، فقد تساءلت عن المؤسسات الحقيقية التي تصنع ثقافة المصريين أي ثقافة العقل المصري، وأنه من الممكن أن تكون هذه الموضوعات من بين الموضوعات التي تتبناها اللجنة وتتم دراستها من بعض المؤسسات، لكن هناك موضوعات أخرى بالغة الأهمية مثل المواطنة والتطرف الديني وتصاعد التيارات الدينية. وأشارت الدكتورة نادية مصطفى إلى أنه من الممكن استغلال وجود هذه الكوكبة التي من الممكن أن تجد حلاً للعديد من المشكلات. واتفق الأعضاء على أنه من الضروري عقد مؤتمر للإصلاح الاجتماعي والثقافي يتم من خلاله ضم كافة الزوايا والموضوعات، حيث يتم ضم طرح الحلول واستحضار كافة المتخصصين في الميدان على أن يكون المؤتمر تشخيصًا للمشكلة مع طرح حلول لها.

وأشار الأستاذ سامي خشبة إلى أن هناك فرقًا بين تناول المشكلات وبين التعرف على وعي المثقفين كشريحة اجتماعية مدركة للمشكلات، وكأن الهدف هو دراسة معرفية لوعي شريحة من المثقفين المصريين يأتون إلى المكتبة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وتنتهي المهمة عند هذا الاستقصاء.

عادت اللجنة إلى الانعقاد صباح الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٧، وبدأت الجلسة بتعليق الدكتور محمد نور فرحات الذي أعرب عن عدم فهمه لما اقترحه الأستاذ السيد ياسين في يوم الاجتماع السابق حول دراسة المشكلات واستطلاع رأي جماعة المثقفين الذين يشكلون عضوية اللجان الاستشارية في تصورهم عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، وأشار إلى أن استطلاع أو قياس الرأي شيء والدخول في مضمون القضايا التي يثيرها الرأي العام شيء آخر، وأن الهدف كان ــ كما فهمنا من استطلاع الرأي ــ مجرد أن يكون عندنا صورة للحالة المعرفية أو لتصور المثقفين للمجتمع المصري والتي تُقدَّم بعد ذلك لصنَّاع القرار أو تُقدم لمكتبة الإسكندرية.

وبعد ذلك انتقل النقاش إلى موضوع آخر وهو تحديد نوع المشكلات التي يعيشها الإنسان المصري لكي يمكن التصدي لدراستها، وطرح تساؤل حول مدى قدرة المجموعة التي تتكون منها اللجنة بحكم تخصصاتهم وما تسمح به أوقاتهم للتفرغ لدراسة مشكلة البطالة كمثال أو لدراسة مشكلة التعليم، وأنه كان هناك ميل إلى الاقتصار على مفهوم دراسة المشكلات بالمفهوم الأول الذي طرحه الأستاذ السيد ياسين وهو التعرف على توجهات جماعة المثقفين في مكتبة الإسكندرية.

وأوضح الدكتور قدري حفني أنه ليس من مهمة اللجنة القيام بدراسات ميدانية أو أي شيء من هذا القبيل بناءًا على استطلاعات الرأي، لكننا نقدم خلاصة الدراسات، وأنه عندما يقوم أحد أعضاء اللجنة بإلقاء محاضرة، فإنها تعد محاضرة عمّا سبق أن درسه. وأوضح أن الاقتراح المقدَّم من الأستاذ السيد ياسين نابع في الأساس من أن ما يؤخذ دوما على الأكاديميين هو أنهم يدرسون مشكلات لا تُهم الناس، ومن هذا المنطلق ظهر اتجاه يقوم على التساؤل عن رؤية الناس أو رؤية قطاعات معينة منهم لأنهم يعرفون ما الأكثر أهمية. وبالنسبة للمجتمع المصري مثلا يبدو الآن أن أهم مشكلة هي مشكلة البطالة، ومع ذلك فإن دراستها تخرج عن اختصاص اللجنة. وأنه عندما أقيم مؤتمر الإصلاح كان هناك محور عن البطالة، وعندما دعت المكتبة إلى المؤتمر قامت بشرح رؤيتها وطرحتها بشكل موثق ولم تطرح انطباعات عن قضية البطالة. وأضاف إلى أنه لو تمكنت اللجنة من إقامة ندوة عن البطالة فسيكون لها صدى طيب، وأنه على اللجنة أن تبدأ في مناقشة أنواع الأنشطة التي من الممكن طرحها على المكتبة هذا العام لكي تستفيد المكتبة من الخبرات السابقة للأعضاء، كما أكد أن العرض يجب أن يكون مستوفيًا من حيث الشكل والمضمون ومبرراته وأسماء المشتركين في هذا النشاط وأن يتم تحديد ميزانية بحيث يتم تقديم المعلومات كاملة إلى إدارة المكتبة للحصول على موافقتها.

وعقبت الدكتورة إيمان القفاص بأنه بناء على ما سمعته من الدكتور إسماعيل سراج الدين، فإن المكتبة تقوم بعمل ٥٠٠ نشاط في العام الواحد، بواقع أكثر من نشاط في اليوم ومن هذه الأنشطة ندوات ومحاضرات. وبناء على ذلك يجب التعرف أولاً على الأنشطة الموجودة في المكتبة، وقد سبق وطالب الدكتور إسماعيل سراج الدين اللجان الاستشارية بهذا

على أن يكون دورها هو إثراء الموضوعات المطروحة أو اقتراح متحدثين أكثر سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي وذلك عن طريق علاقات أعضاء اللجان الكثيرة والمتشعبة ويتم ذلك بعد أن نعرف أولا ما الأنشطة الموجودة وما خطة العام القادم حتى تتمكن اللجنة من التطوير. وعلق الدكتور قدري حفني عما إذا كان معنى ذلك هو تعليق نشاط اللجنة إلى حين أن تتيح المكتبة وثائق تفصيلية عن الأنشطة التي تقدمها. وأشارت الدكتورة نادية مصطفى إلى أنه في ضوء الأرقام التي ذكرها الدكتور إسماعيل سراج الدين في اجتماع اليوم السابق عن أنشطة المكتبة والتي تبلغ ٥٠٠ حدث في العام الواحد بواقع ١٥٠٠ حدث في الأعوام الثلاثة السابقة وأن رأي اللجان استشاري ويقوم على اقتراح الأفكار والموضوعات، فإنها تقترح وجود تقرير يتضمن اتجاهات الموضوعات التي تمت تغطيتها والموضوعات التي تحتاج للمناقشة لأنها تتصور أن المطلوب من اللجان هو أفكارهم وتصوراتهم عما هو قائم بالفعل والتي تصب في النهاية عند إدارة المكتبة، وأضافت أنه حتى الآن ليست عند اللجان أية خلفية عما تقوم به إدارة المكتبة تجاه هذه الاقتراحات، سواء ما يتم تنفيذه منها أو ما يتم ضمه إلى غيره من المقترحات، ولا يوجد رد من المكتبة على ما يتم إرساله لها وما الذي سيتم تنفيذه منه، وأنه من الواضح أن هذا هو وضع اللجان الأخرى أيضًا، وبالتالي يجب التمييز بين هذه الحاجة لمعرفة المناطق الأساسية التي تم بحثها والمناطق التي من الممكن أن نُضيف إليها. وأشارت إلى أنه يجب على اللجنة تقديم بعض الأفكار النابعة من المكتبة.

وأشار الدكتور سمير رضوان إلى أن ما تمت الاستفادة منه في نقاش اجتماع اليوم السابق هو معرفة أن هناك شعورًا عامًّا في اللجان بأن نمط العمل بهذا الشكل قليل الجدوى، وبالتالي يجب البحث عن صيغة مختلفة تكون أكثر فعالية. وأشار إلى عرض الأستاذ السيد ياسين حول مسألة أن تقديم المشكلة يكون في إطار الأزمة مؤكدًا أن مصر بلغت مرحلة بها أزمة، وأنه جاء دور المثقفين لتناول هذه الأزمة بطريقة مختلفة عن الماضي، وأكد أنه من الممكن أن يكون أعضاء اللجان الاستشارية مفيدين إذا تناولوا مشكلة تربط بين المكتبة وبين الواقع المصري، مشكلة بها جانب دولي، وهنا تظهر مشكلة البطالة كمشكلة أساسية و من الممكن تناولها. وأوضح أنه في سنة ١٩١٠ كانت هناك مجموعة تشعر بأن مصر تواجه أزمة بعد أزمة ١٩٠٧ وتم عقد اجتماع هذه المجموعة في باريس، أصدروا بعده كتابًا عن الأزمة في مصر، وكان هذا علامة من ذكاء المصري الناشئ في ذلك الوقت، وأنه لو تم أخذ هذه

المشكلة والتعامل معها بناء على ثلاثة محاور: أولاً أن هذه توصية من اللجنة للمكتبة، ثانياً: هل المقصود من مشاركة اللجان الأخرى هو أن تنتهج منهج Multi Discipliner، ثالثًا: كفى تحليلاً للمشكلة، وأنه يجب الاستنارة بالتجارب الدولية المختلفة في هذا المجال. وساند اقتراح المؤتمر عن الإصلاح الثقافي الاجتماعي، كما أثنى على وجود هذا العدد الكبير من الأحداث سنويًا لأن مكتبة الإسكندرية لا يجب أن تكون مجرد مكتبة ولكنها يجب أن تكون مؤسسة ثقافية. ويجب أن تقتصر اقتراحات اللجنة على اقتراح واحد تركز على العمل الجاد فيه، وذلك لأن هناك بالفعل أزمة ويشعر بها الناس، وهناك تحسن في الاقتصاد الكلي ولكن لا يوجد تحسن في أحوال الناس، وترجمة ذلك تظهر في الشارع، فالحديث جميل ولكنه بعيد عن الواقع، ويجب أن نكسر هذا الحاجز. وأكد مساندته لفكرة أن يكون الموضوع عن البطالة لربط أنشطتها بالمجتمع المصري من جانب وبالتجارب الدولية من ناحية أخرى.

وأشارت الدكتورة أنيسة حسونة إلى أنها تقترح ثلاث نقاط، أولاً: أن يكون أول نشاط هو فكرة استطلاع الرأي لأن هذا جزء من العمل. وثانياً: بالنسبة لإبداء الرأي في الأنشطة، فإنها ترى أنه منفصل عن نشاط اللجنة لأن القرار في النهاية هو قرار إدارة المكتبة نفسها سواء أخذت بما اقترحته اللجان حول أنشطتها أو لم تأخذ به. ثالثًا: بالنسبة لبرنامج العمل للعام القادم فإن اللجنة بالفعل لديها مقترح وهو موضوع متفق عليه، وأنه من الممكن أن تتم مناقشته وعرض المقترحات الشفوية للندوات واقتصارها في موضوعين.

هذا وقد أوضح الدكتور أحمد العتيق أنه في ضوء ما تم النقاش فيه فيما يخص استطلاع رأي اللجان فإن هذا الاقتراح يدخل في إطار نشاط كبير للمكتبة وهو المرصد الذي يرأسه الأستاذ السيد ياسين، وأن الاستطلاع هو نوع من الرصد والمرصد نشاط قائم في المكتبة و يُشرف عليه أحد أعضاء اللجنة، وأنه من الممكن النظر إلى الـ ٣٠٠ عضو باعتبارهم نوعًا من العينة الممثلة لتيارات وتخصصات وتوجهات ثقافية مختلفة لمجموعة من المثقفين المصريين. وبحكم إمكانيات المكتبة، لن يكون هناك مشكلة في الميزانية، وبالتالي هناك خطة للمكتبة، وهي بالفعل موجودة لكن إمكانية تنفيذها مرتبطة بوجود هذه الميزانية. وفي العالم المتطور عندما يتم الحصول على الأموال، يبدأ الأشخاص في خطوات العمل بناءً على خطة موضوعة في ضوء الأموال التي تم الحصول عليها، و في مصر يأتي المال حسبما يتيسر،

ولا يمكن عمل بحث ميداني لأنه سيكون مكلفًا، وفي الوقت نفسه هناك بيانات كثيرة عن قضايا مثل قضية البطالة، وأن هذه البيانات تم الحصول عليها نتيجة بحوث ميدانية قامت بها جهات أخرى، ومن الممكن الحصول عليها بسهولة، و من الممكن أيضا أن تفتح البطالة موضوعات أخرى مثل قضايا الشباب، واقترح التمسك بهذا الاقتراح وصياغته في هذه الحدود غير المكلفة وفي الوقت نفسه سوف تكون مساهمة معقولة من اللجنة في إطار الأنشطة التي تقوم بها المكتبة.

وعرض السفير عبد الرحمن موسى لتجربة شرق أوروبا التي أحدثت تغييرًا كبيرًا في أوضاعها، فعندما اجتمع الخبراء في شرق أوروبا وتساءلوا عن الموضوعات نفسها، فكروا فيما يجب القيام به، وتم عمل مؤتمر اسمه "المائدة المستديرة" لمدة أسبوع واجتمعوا للاتفاق على الخطوط العريضة التي ستحكم السياسة في هذا المجتمع في المرحلة القادمة، وتم الاتفاق على ما يجب القيام به داخليًا وخارجيًا، وتم في النهاية الاتفاق على الخطوط العريضة. وعلى الموضوعات الداخلية، وعند رصد حالتهم تم الاتفاق على الانضمام إلى المنظمات الأوروبية أو الأمريكية، وحين انضموا كان هناك شرط أساسي من الاتحاد الأوروبي لهذه الدول وهو إصلاح جوانب كثيرة من أوضاعها في مجالات محددة لم يكن هناك بينها جانب البطالة أو الفقر أو الشباب، لكنهم قاموا بمعالجة الأوضاع في المجتمع التي من خلالها ستؤدي إلى علاج هذه المشكلات. وتم الاهتمام أولاً بالإصلاح الاقتصادي بمختلف قطاعاته من الزراعة والصناعة والنقل والخدمات وغيرها. وبعد أكثر من عام من بداية هذا الإصلاح زالت مشكلات الفقر وأصبح الشباب جميعهم يعملون. كما أنه في غمار متابعة أحوال العالم يوجد اهتمام بمعالجة موضوع علاقة الناتو بدول البحر المتوسط، وأنه يتم تقديم مشروع شبكة من أجل السلام إلى دول شرق أوروبا التي كان بعضها يمثل الاتحاد السوفيتي السابق في حين لم يتم تقديم أي شيء للمنطقة العربية، والأكثر من ذلك صُرح في سنة ١٩٩٤ بأن العدو القادم هو الإسلام. على الرغم من أن مصر قامت بالمساعدة في الحد من النفوذ الشيوعي من الامتداد إلى منطقتنا وإلى إفريقيا وآسيا والدول الإسلامية. وهناك أسلوب عملي لمواجهة مثل هذه المشروعات ونظرة شاملة من خلال معالجة القطاعات المختلفة في المجتمع وإصلاحها مما يؤدي إلى علاج المشكلات الكبرى التي تسود المجتمع. وأن المكتبة بما لها من علاقات دولية لابد من أن تعمل على نقل التجارب في معالجة المشكلات، وهناك

أشياء أخرى مكملة للإصلاح مثل الشفافية و التشريعات، وقد كان الملف الأول للعمليات التي تمت لجميع دول شرق أوروبا هو تغيير التشريعات في المجتمع في جميع مجالاته.

وقد علق الدكتور أحمد العتيق متسائلا عن مدى إمكانية اختيار قضية أو اثنتين في العام، وأنه من الممكن القيام بعمل ورقة عن موضوع معين ويتم تقسيم العمل وفي نهاية هذا العمل يتم ذكر مخرجاته، بحيث يتم تزويد المكتبة بالمقترحات حول قضية ما مثل البطالة التي لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وتشريعية، ويتم تخصيص دور كل واحد وبعد ذلك يقدَّم في تقرير شامل للمكتبة، وقد تلجأ المكتبة إلى طباعة التقرير، أو أن يصبح مدخلا لعمل مؤتمر في المستقبل في القضية المطروحة. وأشار الدكتور حامد عمار إلى ضرورة استبعاد الموضوعات المجزئة والمطروقة مثل موضوعات المرأة والتعليم ومشكلات الشباب، وطرح موضوع من الموضوعات الاجتماعية التي تتشابك فيها العوامل والديناميات وبالتالي تُصبح المعالجة منهجية ومتكاملة وليست معالجة جزئية. وأشار إلى ما طرحه الأستاذ سامي خشبة حول إهدار الموارد المادية والبشرية والإدارية ومخاطرها ومواقع مواجهتها، وأكد أن هذا الموضوع له قيمة اقتصادية واجتماعية، كما أشار إلى ما ذكره كل من الدكتور محمد نور فرحات والأستاذ السيد ياسين حول الأزمة الثقافية ومكوناتها ومسبباتها وأسلوب مواجهتها وأن الفقر جزء من الأزمة الثقافية التي ترتبط مباشرة بمسألة الهوية والاختناقات الطائفية وغيرها مما يدخل في إطار الأزمة الثقافية.

وأشار الأستاذ السيد ياسين على ضرورة تركيز اللجنة على نشاط أو اثنين، وأن فكرة استطلاع الرأي لأعضاء اللجان فكرة جديدة و لم تطرحها لجنة أخرى، وأنه من الممكن أيضًا قياس مفاهيم عن الإصلاح وغيرها من الموضوعات. وأكد أن هذه الاستبانة لن تكلف المكتبة شيئًا لأن الأفكار موجودة واللجنة تضم أساتذة علم اجتماع وعلم نفس واقتصاد ممن يستطيعون القيام بهذا البحث. اقترحت الدكتورة نادية مصطفى عقد مؤتمر عن البطالة، كما اقترحت الدكتورة عزة حجازي عقد ندوة حول المشاركة السياسية للشباب وعن هامشية دور الشباب في الانخراط في العمل السياسي، وندوة أخرى حول موضوع سيادة روح اليأس والإحباط الشديد وضرورة حث سيكولوجية المقاومة وتركيز الضوء على بعض جوانب الأمل لأن هناك حاجة إلى عمل إيجابي. وأشارت الدكتورة أنيسة حسونة إلى

ضرورة التركيز على من يصوغ ثقافة المواطن المصري و كذلك التركيز على معنى المواطنة والذي يتدخل الدين في تكوينه.

وعرض الدكتور قدري حفني ملخص ما تمت مناقشته من كل أعضاء اللجنة بداية من الحصول على بيان من المكتبة بأنشطتها، ثم النظر إلى الخبرات المقارنة في العالم وكيفية قيامه بحل أزماته، واقتراح عن موضوع لمؤتمر عن البطالة بأبعادها، كما أثنى على اقتراح الاستبانة، وأشار إلى اقتراح عقد مؤتمر حول إهدار الموارد البشرية والأزمة الثقافية ومكوناتها ومسبباتها ومواجهتها. والاقتراح بعقد أربع ندوات حول المشاركة السياسية، وأخرى عن سيكولوجية المقاومة أو علم النفس الإيجابي، وثالثة حول من يصوغ الثقافة للمواطن المصري وأخيرا ندوة عن معنى المواطنة.

وأشار الدكتور محمد نور فرحات إلى أنه تبين من خلال مناقشة أعضاء اللجنة أن هناك مشكلات كثيرة من الممكن التعرض لها وخاصة مشكلة البطالة التي ستفتح ملفات كثيرة مثل ملف الاقتصاد ومدى قدرته على استيعاب الأيدي العاملة ومبدأ المساواة أمام القانون وملف التعليم ومدى قدرة النظام التعليمي على تأهيل الكوادر. لكنه أكد ضرورة تميز نشاط مكتبة الإسكندرية عن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها مختلف المؤسسات في المجتمع المصري، وألا يكون هذا النشاط معتمدًا على أنشطة باقي المؤسسات أو يكون مجرد إضافة كمية وتكرار لما هو قائم بالفعل. وأكد أن مشكلة البطالة قد سبق وقامت بدراستها مؤسسات عديدة بدءًا من مجلس الشورى إلى المجالس القومية المتخصصة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والأمر نفسه ينطبق على مشكلة التعليم و مشكلة التطرف الديني. وتساءل عما إذا كان هدف اللجنة هو مجرد عقد ندوة يدور فيها نفس الحديث الذي دار في محافل أخرى، ويصدر بعد الندوة كتاب ليوضع بجوار باقي الكتب التي طرحت نفس الموضوع من قبل. وأشار إلى أنه لا يقلل من أهمية الموضوعات التي تم طرحها، ولكنه يرى أن موضوعًا مثل العلاقة بين مؤسسات التفكير ومؤسسات التدبير في مصر موضوع هام وجدير بالبحث، وأن هناك مؤسسات عديدة تقوم بدراسات موجودة تصدر على أساسها قرارات من الجهات التنفيذية المختصة بمواجهة هذه المشكلات، والسؤال هو مدى توافق القرارات مع الدراسات، وما إذا كانت مؤسسات التربية في مجتمعنا قد أُنشأت لمجرد

أن يُعبر المثقفون عن توجهاتهم بأصوات عالية ويحصلوا على أموال من الدولة ثم ينصرفوا إلى حال سبيلهم، وبعد ذلك يتم التنفيذ بقرارات بعيدة تمامًا عن كل ما قيل. وأنه من الممكن للجنة أن تقوم بتشكيل مجموعة عمل وتنتقي مجموعة من المشكلات ولتكن مشكلة البطالة حيث يتم رصد ما تم بالنسبة لها من خطوات وقرارات، وبعد ذلك يتم عمل مقارنة وتحديد للمشكلة الإجرائية، على أن يكون السؤال الرئيسي الذي ننتظر الإجابة عنه هو: لماذا لا تتطابق رؤى مؤسسات التفكير في مصر مع رؤى أصحاب القرار؟

وطرح الدكتور محمد نور فرحات أيضا مشكلة صناعة التشريع في مصر، بمعنى أنه تأتي توجهات سياسية عامة مثل التوجه للإصلاح السياسي والإصلاح الدستوري ثم بعد ذلك نجد أن النتيجة لهذه التوجهات شيء آخر مثل تجربة تعديل المادة ٧٦ التي كان تعديلها في الأساس بغرض خلق التعددية في انتخابات الرئاسة والتنافسية، وتساءل عن ما إذا كان الذين يطرحون الرؤى والاستراتيجيات لا يعنون ما يقولون، وأنه عند متابعة هذا الشأن من خلال مشاركته في مجموعة العمل لإلغاء الحبس في قضايا النشر، لاحظ أن عملية التشريعات في مصر تتم عن طريق مجموعة من الموظفين المحترفين وليس من خلال الحوار الاجتماعي بين كافة القوى المعنية وهؤلاء عندهم حقوق الأمن ويهدفون إلى الاستقرار للحاكم وكل ما يسهم أكثر في الحفاظ على المنصب، وبعد ذلك يخرج التشريع، ويتفنن هؤلاء في إجهاض أية محاولات ويحولونها إلى مجلس الوزراء وهم ليسوا خبراء في القانون، وبعد أن تتم الموافقة عليها، ويتم نقلها إلى مجلس الشعب في ظل الأغلبية التي يملكها الحزب الوطني حيث تتم الموافقة عليها في الحال. إذن، فالذين يشرع في مصر هم مجموعة من الذين لا يؤمنون حقيقةً بأفكار الإصلاح. وتساءل عن إمكانية أن يكون داخل العملية التشريعية نوع من الحوار بين الرؤى المختلفة للتشريع ومنها يتحقق بعض الانحياز بعيدًا عن الرؤى الديمقراطية، وهذا ما تم بالفعل في قانون منع الحبس في قضايا النشر. إن دراسة آليات العملية التشريعية والقيم الحاكمة للعمليات التشريعية وصناعة التشريع في مصر في ضوء شعارات الإصلاح السياسي، موضوعات هامة وجديرة بالطرح.

ودار النقاش حول ما إذا كانت مهمة اللجنة هي إعادة إنتاج ما تم إصداره من قبل، كما دار النقاش حول مسألة البطالة وأن هناك اقتصاديًا أمريكيًا مشهورًا أخرج كتابًا

اسمه The End Of Work أو نهاية العمل، يذكر فيه أنه نتيجة التطورات التكنولوجية والأفكار السياسية، فإن هناك أجيالاً ستأتي ولن يتاح لها العمل إطلاقًا في حياتها، وقد ترجم هذا الكتاب إلى لغات عديدة، وأنه من المهم النظرة المستقبلية للتطورات في بنية المجتمع العالمي وعلاقة مصر بالعالم الخارجي، وأن هناك تحولات حدثت في بنية المجتمع العالمي ولابد أن يكون المجتمع المصري على علم بها. وأنه قد قيل تحت تأثير ديكارت أن لكل مشكلة حلاً، إلا أن هناك أفكارًا جدية حول مشكلات لا حل لها مثل مشكلة البطالة وخطورة أن تأتي أجيال لن تتاح لها أبدًا خبرة العمل، لأن العمل نوع من التربية الاجتماعية والسياسية وفي مصر هناك أجيال لا تعمل مما سيؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين، وأن لهذه العوامل تأثيرًا على السلوك والانحرافات والصحة النفسية.

وعلق بعض الأعضاء على ما ذكره الدكتور محمد نور فرحات حول العلاقة بين مؤسسات التفكير ومؤسسات التدبير، وأن هناك خلافات بين المفكرين في مجال الاقتصاد، وهناك اقتصاد ماركسي واقتصاد ليبرالي، وهناك أنصار للخصخصة وهناك من هم ضد ذلك كله، و حتى في مجلس الشعب حدثت معركة داخل الحزب الوطني حول قانون خصخصة السكك الحديدية. وأكد الأعضاء على أنه لا يوجد طريق ملكي بين البحث العلمي والتطبيق، وأن هناك عقبات بينهما، وهناك جماعات المصالح؛ لذلك ينبغي التحليل الطبقي لأصحاب المصالح من الممثلين السياسيين وغيرهم. أما بالنسبة لصناعة القاعدة التشريعية، فقد اختلف البعض مع ما طرحه الدكتور محمد نور فرحات وأن الموظف الذي ذكره يأخذ توجيهًا سياسيًا وبالتالي لا يستطيع المبادرة، وكما حدث في تعديل المادة ٧٦ قام هذا الموظف بصياغة المادة واقترح وضعها في الدستور حتى لا يتم الطعن فيها لأن هناك في الأساس صياغة معيبة والغرض منها غلق الباب أمام أية منافسة بالتعجيز ومعنى هذا أن الانتخابات القادمة ستكون استفتاءً، على الرغم من أنه في صناعة القاعدة التشريعية من الناحية المثالية في علم الاجتماع يكون الغرض هو تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة وهذا لا يحدث. كما أنه يجب أن يتم استطلاع رأي المخاطبين بالقاعدة القانونية، وألا يكون هناك خلل في الفصل بين السلطات كما يجب التفاوض قبل تقديم أية مشروع.

واستعرض الدكتور أحمد العتيق مشروع مؤتمر عن الإصلاح الاجتماعي والثقافي في مصر، وأوضح أنه من الضروري تحديد المفاهيم ودراسة التهميش بأبعاده المختلفة. وأنه تم وضع خمسة أبعاد أساسية لظاهرة التهميش: نوعية الحياة ومؤشرات الفقر في المجتمع المصري مثل سكان القبور والعشش والمساكن العشوائية وهذا هو البعد العمراني، والاغتراب النفسي الاجتماعي والمشاركة السياسية، كما ذُكرت استراتيجيات مقترحة لمواجهة ظاهرة التهميش الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي وأوضاع الفئات الاجتماعية ذات الظروف الخاصة، وأنه من الممكن إضافة محاور أخرى أو تقسيمه إلى مؤتمرين مثل التنمية المستدامة، لأن القضية اليوم هي قضية التنمية التي لا تضر بالبيئة و خاصةً التي تعتمد على المكونات الذاتية والمحلية الموجودة في كل بيئة، كما تم عرض مفاهيم حول التنمية المستدامة والمعادلة الصعبة بين التنمية البيئية ونوعية الحياة ومصادر التنمية والتجارب التنموية، ومشكلات التجانس الثقافي مثل التسامح مع الآخر والقبول به ومشكلة التعصب وترسيخ تقاليد التعددية الثقافية. كذلك فكرة عقلانية الثقافة والتي تذكر العقل الخرافي والعقل النقدي وتحليل الخطاب الديني السائد، وبعد ذلك المجتمع المعلوماتي ومجتمع المعرفة، وأشار إلى أن المقترح لم يتحدث عن الإصلاح الاجتماعي والثقافي بقدر ما يتحدث عن تهميش بعض فئات المجتمع، وركز على أن التهميش بسبب الدولة ولكن الإصلاح يمكن أن يتحقق على الدولة وعلى الشعب، ويجب أن لا تتحمل الدولة دائمًا كل الأعباء والمشكلات ولابد من التوعية بعيدًا عن نظرة الدولة البابوية والتي يتحمل المسئولية فيها رب الأسرة والآخرون لا يقومون بعمل شيء. وأن هناك مشكلة الكسل والفساد في مصر، وإذا تم إلقاء المسئولية في ذلك كله على الدولة وحدها فلن يكون هناك إصلاح. وأشار إلى مشكلة الاستقرار الجماعي ومسألة استخدام العنف والبلطجة في كثير من أحياء القاهرة.

وأشارت الدكتورة سامية الساعاتي إلى أن هذا مشروع طموح، ولكن عند النظر إلى الأهداف نجد أن الأهداف هلامية، فالأهداف هي تقديم تحليل علمي وموضوعي لقضية الإصلاح الاجتماعي والثقافي في مصر، ولذلك اقترحت التريث في تحديد الأهداف، وأوضحت أنه يجب الانتقال من طرح الفكرة من المجتمع الأبوي إلى المجتمع الرعوي الذاتي وأن يتم الطرح بناء على هذا المضمون.

وعلق الدكتور حامد عمار على أن المشروع مقدَّم من ورقة أكاديمية متميزة ولكنه تساءل عن ما إذا كان التهميش متناقضًا مع عملية الصراع أو أنه بديل لمفهوم الصراع في المجتمع، وأنه إذا كان الأمر كذلك فينبغي أن نلتفت إلى هذا المفهوم ونعرف الأسباب المؤدية إلى هذا التهميش، وأنه نتيجة لتناقض المصالح والصراع يخشى أن يتم إهمال هذا البعد في المعالجة.

واقترحت الدكتورة أنيسة حسونة عقد ندوات منبثقة مع الإعلام بحيث يتم بث الأفكار التي تم التوصل إليها بشكل أو بآخر وبثها عبر قنوات إعلامية لتكون نوعًا من التثقيف الجماهيري، وأنه يجب أن يكون هناك أدوات جديدة بهذه الأفكار ومتابعتها وتفعيلها وتطبيقها وتسجيل قصور أو إيجابية في تتبع تشريعات يجب تنفيذها. واقترح الدكتور قدري حفني أن يكون مشروع المؤتمر هو مشروع اللجنة للعام القادم، على أن تشكَّل لجنة من الدكتور أحمد العتيق والدكتورة سامية الساعاتي والدكتور محمد عبد الظاهر الطيب لأنهم حضروا كل المناقشات وطالبهم بإخراج صياغة نهائية مع الوضع في الاعتبار كل الآراء التي نوقشت. وطلب من الأعضاء كتابة مقترحاتهم وتقديمها حتى يمكن متابعتها.

واقترحت الدكتورة عزة حجازي عقد حلقة نقاش حول موضوع إدارة الموارد البشرية الذي تم طرحه على أن تكون حلقة نقاش متخصصة وألا يتم الاكتفاء بندوة في هذا الموضوع الهام. وكذلك الموضوع الذي تم طرحه حول العلاقة بين مؤسسات التفكير والتدبير، وأكدت على أن قضية المرجعية مهمة وتتجلى على صعيد كل القضايا، وأشارت إلى أن كلمة المقاومة بها لبست قليلة، ولكنها أساس علم النفس الإيجابي، وأنه في وقت الانهيار والأزمة يجب استعادة مقومات القوة الذاتية سواء عبر العلاقات وبناء الشخصية أو إعادة تغير ذاتي من خلال تعديل سلوك ، وأكدت على أن التقصير ليس فقط من الحكومة أو الدولة ولكن من الشعب الذي لم يصل إلى القوة بعد إذا كان الحديث عن استعادة مراكز الصلابة والقوة في الشخصية المصرية التي تفتتت.

وأشارت الدكتورة نادية مصطفى على أنه إذا كانت اللجنة بالفعل تريد أن يكون لها إنتاج متميز فلابد من أن تهجر كل ما أصبح معادًا في المجتمع مثل المرأة والطفل والشباب،

وبالفعل تتبدى فكرة المقاومة كفكرة مؤثرة وهي تتمشى مع فكرة التهميش المطروحة، إن الإنسان يشعر أنه على الهامش أو يشعر بالاغتراب عن الآخرين حتى الرجل يشعر أنه مغترب في وسط عائلته و المرأة أيضًا. وأشارت إلى ضرورة معرفة من الذي يعاني من المشكلات وأن يعبر هؤلاء بأنفسهم عن مشكلاتهم في الندوة التي ستعقد، وأكدت على ضرورة ألا تكون أنشطة اللجنة مجرد ترديد لما في المجتمع من سلبيات.

وأشار الدكتور قدري حفني إلى فكرة سيكولوجية المقاومة، وأن علم النفس وعلم الطب النفسي أيضًا قد راجع كل منهما نفسه في السنوات العشرة الأخيرة، وانتبه علماؤهما إلى أن عملهم يقتصر على الأمراض النفسية وعلاج حالات مثل الاكتئاب النفسي وأعراضه والهستريا إلى آخره. وتشير الإحصاءات إلى أن مجموع عدد المرضى النفسيين يمثل نسبة محدودة من الناس، وأن الناس غير المصنفين على أنهم مرضى يعانون من مشاكل قد تكون أخطر من المشاكل للأشخاص الذين لجئوا إلى العيادات النفسية وبالتالي نُشر تيار سُمي بعلم النفس الإيجابي حول أحوال من نسميهم الأسوياء، وهم الذين يعانون من مشكلات ومن أزمات ومن سوء التعليم، وهؤلاء إن لم يقعوا في مصيدة المرض فإنه يهددهم الانهيار العصبي أو حالة الانطواء أو الانسحاب من المجتمع إلى آخره. وكان السؤال المطروح هو ما الإسهام الذي من الممكن أن يقدمه علم النفس لمساعدة هؤلاء على القدرة على التغيير؟ وكان هذا هو جوهر الموضوع والذي سمي بسيكولوجية الصمود أي أنه عند حدوث أزمة كيف يتم الصمود أمامها وكيف يكون نظره العالم في سبيل تخطيها.

وعلق السفير عبد الرحمن موسى بأن موضوع الثقافة والاجتماع أخذ من أوروبا مجهودًا كبيرًا وتمت المطالبة بالقضاء على عدة نواقص أو ظواهر اجتماعية سائدة في المجتمع الأوروبي منذ عام ١٩٨٩ وإلى يومنا هذا، والآن توجد نواقص اجتماعية وقد ازدادت في أوروبا وتواجَه مواجهة عنيفة، وبالتالي تكون هذه هي البداية السليمة، ومن هنا لابد من التركيز على النواقص التي تسود الجوانب الثقافية في المجتمع المصري لأن جميعها خاص بالشعب وبسلوكياته وبكيفية مواجهتها، وستكون هذه إضافة وعلاج ناجح لما نعانيه في المجتمع من مشكلات ستؤدي إلى علاج مشكلات أخرى كثيرة في المجتمع.

وأوجز الدكتور قدري حفني نتائج الاجتماع في أن الدكتور أحمد العتيق والدكتورة سامية الساعاتي والدكتور محمد عبد الظاهر الطيب ومن يرغب في الانضمام إليهم سيقومون بمراجعة المشروع في ضوء الأفكار التي تم طرحها قبل أن يتم إقراره من اللجنة، وستتولى الدكتورة إيمان القفاص إحضار وثائق أنشطة المكتبة وهي التي ستتولى إخبار اللجنة بالأنشطة القادمة، وفيما يتعلق بتفريغ هذا المحضر فإنه سيتم إعطاء نسخة منه للدكتورة نادية مصطفى لكي تقوم بعمل تحليل للاتجاهات التي تمت مناقشتها. وبالنسبة للمحاضرات هناك محاضرة قد تم الاتفاق عليها سيقدمها الدكتور محمد نور فرحات وعنوانها ليس نهائيًا بعد، وهناك محاضرة للدكتور حامد عمار عن التهميش والتي سيقوم هو باقتراح عنوانها، ومحاضرة سيقوم بتقديمها السفير عبد الرحمن موسى على أن يقوم باختيار عنوانها. وهناك ندوات تمت مناقشتها وهي ندوة عن علم النفس الإيجابي أو الصمود، والندوة التي اقترحتها الدكتورة أنيسة حسونة عن "من يصوغ الثقافة في مصر". وأوضح الأستاذ سامي خشبة أنه يجب التفرقة بين مصطلحين يتم الخلط بينهما، فهناك ما يسمى بالـ Cultural Policy والتي تعني البرامج الحكومية في مجال الثقافة وهذا هو التعريف المعتمد عليه، وفي اليونسكو توجد سلسلة كتيبات عن السياسات الثقافية في العالم، وكان المرحوم الدكتور مجدي وهبة قد قام بعمل Pamphlet عن مصر وتحدث فيه عن الأوبرا وأخطر من هذا المفهوم ما يسمى بالـ Cultural Politics أو سياسات الثقافة وتعني الصراع الثقافي في المجتمع والذي يؤثر على تشكيل العقول والمطلوب هو الحديث عن الصراع الثقافي في مصر بين رؤى مختلفة، وأن هناك رؤى حول الرأسمالية الليبرالية ورؤى دينية متوسطة ومتوازنة وهناك رؤى دينية متطرفة، وكل هذا يؤثر على تفكير العقل المصري في الوقت الراهن. واختتم الدكتور نبيل حلمي بطرحه اقتراحًا على اللجنة للتفكير فيه حول ندوة عن قيمة العمل الحر من الناحية الاجتماعية ووجهة نظر علم الاجتماع لأنه ليس كل خريج يجد عملاً ولذلك لابد من التوعية بأن فكرة العمل الحر هي الطريق للقضاء على البطالة.

وانتهى الاجتماع في حوالي الثانية عشر ظهر يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦.

لجنة العلوم الإنسانية

اجتماع اللجنة في سبتمبر ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد العتيق	أستاذ علم النفس البيئي ووكيل معهد البيئة جامعة عين شمس
٢	د. أحمد مرسي	أستاذ الأدب الشعبي – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٣	د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية
٤	د. سامية الساعاتي	أستاذ علم الاجتماع – كلية البنات – جامعة عين شمس
٥	السفير عبد الرحمن موسي	مستشار وزارة التعاون الدولي وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية
٦	د. عزة حجازي	أستاذ علم النفس – كلية البنات – جامعة عين شمس
٧	د. عمرو الشوبكي	خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
٨	د. قدري حفني	أستاذ علم النفس السياسي – كلية البنات – جامعة عين شمس
٩	د. محمد عبد الظاهر الطيب	أستاذ الصحة النفسية ورئيس رابطة التربية الحديثة بكلية التربية والعميد الأسبق لها – جامعة طنطا
١٠	د. محمد نور فرحات	أستاذ بكلية الحقوق جامعة الزقازيق
١١	د. نبيل أحمد حلمي	أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، مستشار ومحكم قانوني ومحام بالنقض

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد أبو زيد	أستاذ الأنثروبولوجيا – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
٢	د. أحمد صقر عاشور	أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
٣	أ. السيد ياسين	مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
٤	د. أنيسة حسونة	مساعد المدير العام في بنك مصر إيران وعضو مجلس الإدارة في المجلس المصري للشئون الخارجية
٥	د. إيمان القفاص	أستاذ بالجامعة الأمريكية – العميد المشارك لتنمية وإعداد القيادات الطلابية وتكافؤ الفرص والتدخل الإيجابي
٦	د. حامد عمار	أستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس
٧	أ. سامي خشبة	صحفي وكاتب في الأهرام
٨	د. سمير رضوان	المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية
٩	د. عبد الباسط عبد المعطي	مستشار مشروع تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته في الاستراتيجيات السكانية والتنموية ٢٠٠٤–٢٠٠٧، جامعة الدول العربية
١٠	د. محمد السعيد الدقاق	أستاذ القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية
١١	د. محمد محمود الجوهري	أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة
١٢	د. ميلاد حنا	أستاذ هندسة وكاتب بالأهرام وعضو المجلس الأعلى للثقافة
١٣	د. نادية محمود مصطفى	أستاذ العلاقات الدولية والمشرف على برنامج حوار الحضارات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
١٤	د. نيفين مسعد	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تقريــــر اللجنــة

بدأت اللجنة اجتماعها في الساعة الخامسة من مساء الخميس ٧ سبتمبر ٢٠٠٦، وبدأ الدكتور قدري حفني الاجتماع بالإشارة إلى أن المكتبة قررت أن لا يُعقد اجتماع عام، ولذلك تركت لكل لجنة أن تحديد موعد الالتقاء، وسبب اجتماع اللجنة اليوم هو النظر فيما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق ونتائجه ومناقشتها. وأشار إلى أن الموضوع الأول هو اقتراح بتشكيل لجنة من الدكتور أحمد العتيق والدكتورة سامية الساعاتي والدكتور محمد الطيب لمراجعة واستكمال المشروع المقترح لتنظيم مؤتمر عن التهميش الثقافي والذي قام بتقديمه الأستاذ السيد ياسين، وأنه من المفترض أن يتم تقديم المشروع للمكتبة مستوفي البيانات وبالميزانية التفصيلية. وأشار الدكتور أحمد العتيق إلى أنه من الممكن دمج بعض محاور هذا المؤتمر مع الحرص على تقديم تكاليف المؤتمر وأن يكون الكثير من المتحدثين من خارج اللجنة، وأوضح أن محاور المؤتمر تدور حول: تحديد المفاهيم، منظومة الإصلاح الشامل، الإصلاح الاجتماعي والثقافي، التهميش الاجتماعي والنفسي، وانعكاس التهميش الاجتماعي على استدامة التنمية المتواصلة في مصر، وحجم مشكلة التهميش في الدول النامية، وتحليل لحالة مصر، وتحديد الفئات المهمشة. وأن أبعاد ظاهرة التهميش الاجتماعي هي: نوعية الحياة، الأبعاد الاقتصادية، مؤشرات الفقر في المجتمع المصري، الأبعاد العمرانية لظاهرة التهميش، أبعاد التهميش في التعليم، وأمام الأبعاد النفسية لظاهرة التهميش: نجد الاضطراب النفسي الاجتماعي، الأبعاد السياسية لظاهرة التهميش. كما ذكر أن أسباب التهميش وجدلية العلاقة بين النظام والمجتمع يمكن مناقشتها عبر: محور الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة ظاهرة التهميش الاجتماعي وخريطة العشوائيات من ناحية مساحاتها ومواقعها ومعدلات نموها وظاهرة سُكنى المقابر وحجم وخصائص الفئات الاجتماعية المهمشة أو المستبعدة وأشكال وأنماط التهميش الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بحالة التهميش الاجتماعي، سياسات الدولة في مواجهة التهميش الاجتماعي من خلال استراتيجية مقترحة لمواجهة الظاهرة. وذكر مشكلات الاستقرار الاجتماعي ومنها:حجم وأنماط العنف الاجتماعي، حوادث الإرهاب، الاحتجاجات والمظاهرات، شبكات الأمان الاجتماعي، تحليل نقدي لسياسات الدولة في مواجهة مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي. وألقى الضوء على أوضاع

الفئات الاجتماعية وهي: المرأة والشباب ومشكلاتهم، الطفولة وحالة المسنين. كما أشار إلى أهمية التنمية المستدامة كمدخل لمواجهة التهميش الاجتماعي والثقافي من خلال إطار مفاهيمي حول التنمية المستدامة يدور حول: التنمية بدون تدمير، المعادلة الصعبة بين التنمية والبيئة، نوعية الحياة، مصادر التنمية، تجارب تنموية. وذكر أيضا التجانس الثقافي والذي تدور محاوره حول: التسامح مع الآخر وقبول مشكلات التعصب، ترسيخ تقاليد التعددية الثقافية، مشكلات تكوين العقل النقدي، العقلانية في مواجهة التفكير الخرافي، تحليل نقدي للخطاب الديني وتجديده، ظاهرة الدعاة الجدد. وطرح فكرة أن يشمل المحور الأخير: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة وتطورات البنية التحتية المعلوماتية ومشكلة فجوة المحتوى والأمية باعتبارها مانعًا من الانتقال إلى مجتمع المعلومات وتقدم البحث العلمي في مصر كأساس لمجتمع المعلومات. وأشار إلى أنه تم تقدير تكلفة المؤتمر بخمسين ألف جنيه، على أن تشمل قائمة المتحدثين سبعة عشر متحدثا بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، ومدة المؤتمر ثلاثة أيام.

وعلق الدكتور محمد نور فرحات مشيرًا إلى أهمية عرض بعض الملاحظات الشكلية حول ضرورة الالتزام بالاتساق في استخدام المصطلحات، بمعنى أنه إما أن يكون المصطلح "المهمشين" أو "الهامشيين". وأشار إلى أنه لا يبدي تعاطفًا مع ترحيل كل مشكلات المحلية إلى ظواهر عالمية، وأن ظاهرة المهمشين لعيون المتواجدين في مصر بكثرة لا يعود سببها إلى اتساع ظاهرة الهامشية على المستوى العالمي، إنما لعيوب في السياسة الاجتماعية والاقتصادية المطبَّقة. وأشار إلى ضرورة إجراء تعديل في الأهداف التي تتحدث عن تحليل العلاقة بين التهميش الاجتماعي والتنمية المستدامة، وأن يكون هناك تحليل للعلاقة بين مكافحة التهميش الاجتماعي والتنمية المستدامة، لأن التهميش يؤدي إلى عدم التنمية ومكافحة التهميش يؤدي إلى التنمية. وكذلك إجراء تعديل حول محاور المؤتمر بحيث يتحدث المحور الأول عن: مَن الفئات المهمشة؟ أو من أفراد الفئات المهمشة؟ وعن ميزانية المؤتمر، أشار إلى أنه يجب أن تحدد تفصيلات هذه الميزانية، وعن المتحدثين أشار إلى أن القائمة المقترحة خلت من علماء الاقتصاد رغم أن التهميش في بدايته ظاهرة اقتصادية. وأشارت الدكتورة نيفين مسعد إلى أن الترتيب المنطقي للموضوع هو أن يبدأ الحديث عن تحديد المفاهيم والأبعاد والأسباب، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى الاستراتيجيات والتي نستطرد فيها بيان لبعض أبعاد مشكلات

الاستقرار الاجتماعي وأوضاع الفئات الاجتماعية، على أن تأتي الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة ظاهرة التهميش في الختام، وفيما يخص الاستراتيجيات المذكورة في الخطة فإن ما ورد تحت هذا التوصيف لا يعد كذلك. وفيم يخص مساحة العشوائيات ومواقعها، فإن هذه ليست استراتيجية. فالاستراتيجية هي بناء مساكن بواسطة الدولة والتوسع في ظاهرة محو الأمية وإنصاف النساء، وأشارت إلى أن أسباب التهميش ليست مرتبة، كما تساءلت ما إذا كان المقصود بمفهوم التهميش الاجتماعي هو التهميش المجتمعي، لأن التهميش الاجتماعي في حقيقة الأمر مستطرد ويتناول مجموعات غير المتعلمين والفقراء كما يشمل أيضًا ظاهرة المهمشين السياسيين. كما تساءلت ما إذا كان محور مشكلات الاستقرار الاجتماعي هو أحد تداعيات مشكلة التهميش الاجتماعي باعتبار أنه مسئول عن العنف السياسي وعن شيوع الجريمة وعن ظاهرة المخدرات وغيرها لأن مشكلة الاستقرار الاجتماعي تبدو وكأنها محور منفصل وليس مرتبطًا بظاهرة التهميش وليس نتيجة من نتائجه. وحول قائمة أسماء المشاركين أشارت إلى ضرورة اشتراك الدكتورة أماني مسعود الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وذلك لأن رسالة الدكتوراه الخاصة بها كانت عن "ظاهرة التهميش السياسي" وفي إطارها درست ظاهرة العشوائيات وقامت بإجراء مقابلات وجمعت بيانات عن المهمشين. هذا وقد علق الدكتور أحمد يوسف على محاور المؤتمر موضحًا أن انعكاس التهميش الاجتماعي على استدامة التنمية من الممكن أن يكون واردًا في الأبعاد أو النتائج، ولذلك يجب تفصيل ما إذا كانت هناك دراسة للأبعاد تشمل نتائج التهميش أم أنه سيكون هناك أبعاد للتهميش ونتائجه، لأن انعكاس التهميش على استدامة التنمية ليس مفهومًا، لكنه دراسة لنتيجة من نتائج التهميش أو بعد من أبعاده. وأشار إلى أنه يجب توضيح ما المقصود بالفئات المهمشة، لأنه قد يكون هناك تداخل مع أوضاع الفئات المهمشة وهي أوضاع الفئات الاجتماعية، فإذا كان هناك قدر من التهميش للمرأة، فهذه المسألة تحتاج إلى أن تعالَج في المخطط بحيث لا يصبح هناك تداخل بل نصل لتحديد واضح للمقصود من هذه الموضوعات، وأكد أن من أهم الأبعاد الاجتماعية تفاقم ظاهرة العنف. واقترح أن يتم ضم أحد البنود الاستراتيجية المقترحة الذي يتحدث عن التنمية المستدامة كمدخل لمواجهة التهميش إلى الجهود الخاصة بدارسة الإستراتيجية. كما أشار إلى أن لموضوعات الفرعية في الداخل ذات صلة قوية بموضوع التهميش، ومصر بحاجة إلى

استراتيجية ثقافية قوية لمواجهة التهميش ومن الممكن أن يدور النقاش حولها، وعلق على البند الخاص بمجتمع المعلومات وأنه يبدو وكأنه موضوع قائم بذاته، وأكد في النهاية على أن ظاهرة التهميش ظاهرة اجتماعية في الأساس ولكنها تحتاج إلى مشاركة من الاقتصاديين وبعض علماء السياسة الذين لهم إسهام في هذه المسألة.

وأشارت الدكتورة عزة حجازي إلى أن المهمشين هم مفعول به ومن الممكن أن يكونوا فاعلين للتهميش بأنفسهم عن عمد حين يتباعدون عن المشاركة الإيجابية في الأحوال المجتمعية أياً كانت، ومن الممكن عقد حلقة نقاشية مع المختصين في كافة العلوم السياسية والاقتصادية وغيرها من التخصصات التي تستطيع أن تساهم في فحص هذه الظاهرة وتعميق إدراكها وزيادة فهمها. وأنها لاحظت في الإسكندرية وجود ظاهرة أطفال الشوارع، ولذلك يجب إشراك الجمعيات الأهلية وتزويدها بالمقترحات والاستراتيجيات والأفعال التي يمكن متابعتها. وعلقت الدكتورة سامية الساعاتي أنه يجب التوقف حول ما أثير عن ظاهرة أطفال الشوارع، وأن تُجرى بصدده أبحاث وأن يتم التدخل للمساعدة، لأن هؤلاء الأطفال ليسوا فقط مهمشين ولكنهم أيضا مُهمَلون. وعن التساؤل عن مجتمع المعلومات وعلاقته بالمهمشين أوضحت أن مشكلة الأمية باعتبارها مانعًا من الانتقال إلى مجتمع المعلومات فإن الأمية جزء من التهميش، ولذلك فإن الموضوعين مرتبطان، فالفقر يعيق التقدم التكنولوجي والمعلوماتي، وحول الفرق بين الاجتماعي والمجتمعي أو (Social & Societal)، فإن الاجتماعي خاص بالدراسات والبحوث مثل دراسة التغير الاجتماعي، أما المجتمعي فليس له العمومية والشمولية، ودراسة المجتمع المصري أضيق نطاقًا من دراسة الاجتماع. وأشارت إلى أن مشكلات الاستقرار الاجتماعي هي نفس مشكلات التهميش الاجتماعي، وبذلك من الممكن إيجاد صلة بين الاستقرار والتهميش.

وأشار الدكتور أحمد مرسي إلى أنه لكي يكون مدخل الإصلاح في مصر واضحًا ومفهومًا، يجب التركيز على الحالة المصرية بشكل خاص، وبالتالي فإن كل الدراسات التي تُقدَّم تبدأ من الحالة المصرية وتنتهي إلى إصلاح الحالة المصرية، ومن الملاحظ في كثير من الدراسات التي تمت تكون تحت عنوان أن مصر بلد من بلدان العالم النامي، وهذا أمر يعيب بعض الدراسات في هذا الموضوع ومن ثم تفتقد الرؤية الحقيقية والموضوعية والواقعية

لمشكلات المجتمع المصري. وأكد أن تركيز الموضوع على الجانب الاجتماعي ـــ وليس المجتمعي أو الثقافي ـــ وإدخال المصطلح الثقافي فيه يمكّن من صياغة تعبير يقول إن التهميش حالة عقلية، ومعنى أنه حالة عقلية أنه يتجاوز مسألة كونه حالة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها، وأنه يكون تجليات لظاهرة التهميش، فمن الممكن أن يكون هناك الكثير من أساتذة الجامعات يشعرون أنهم مهمَّشون ثقافيـــاً، وهذا ما يمنع أن يؤثروا التأثير الحقيقي في الواقع الذي يتعاملون معه، سواء على مستوى التعليم أو على مستوى السياسة أو على أي مستوى من المستويات، وبالتالي فإن حالة التهميش لا تصبح حالة مرتبطة بسكنى المقابر أو بأطفال الشوارع أو بالمتسكعين، لأن الأمر قد يكون أكثر عمقًا، ولذلك يجب أن يكون هناك نوع من الرؤية في التعامل مع ظاهرة التهميش وجذورها الموجودة في الثقافة لأن الثقافة هي التي تصوغ العقل ولها أدوات كثيرة، منها التعليم والثقافة الحرة وقد يصل الأمر إلى نوع من الفصل الحاد بين ما يسمى بثقافة الخاصة أو ثقافة الصفوة في مقابل ثقافة العامة، حيث تقوم ثقافة الصفوة بتهميش ثقافة العامة تمامًا، وبالتالي يؤثر ذلك على السلوك الاجتماعي والسياسي والثقافي. ومن المؤسف عدم النظر في الواقع أو في التراث بشكل جمعي ومؤسسي بنظرة نقدية تقوم بغربلة الأمور والنظر إليها بشكل مختلف، وتساءل كيف يمكن أن يؤثر شكل ثقافي أو مضمون ثقافي وأن يستمر هذا المضمون الثقافي أجيال عديدة دون أن يتنبه أحد لخطورة ما تم بثه وغرسه بحيث يصبح سلوكًا أو نمطًا متكررًا يؤثر على السلوك. وأوضح أنه في جيله تمت دراسة خطبتين شهيرتين، إحداهما للحجاج بن يوسف والأخرى لزياد بن أبيه، ولقد تمت دراسة خطبة الحجاج على أنها نموذج في البلاغة العربية في ثقل العبارة وجودة السبك وموسيقية اللغة، ولكن لم يتحدث أحد ممَّن درسوا هذه الخطبة ولا الذين كتبوا عنها في كتب البلاغة العربية عما تحمله من مضامين رديئة، وعندما حدث غزو العراق للكويت وحدث التدخل الأمريكي لتحرير الكويت، فإن بعض الناس كانوا يقولون إن العراق هم أهل الشقاق والنفاق، لأنه ورد في مضمون خطبة الحجاج القديمة "يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق إني أرى رءوسًا قد أينعت وحان قطافها"، وظلت هذه العبارة عبر عشرات القرون راسخة بحيث تحولت العبارة إلى شيء ثابت وأن أهل العراق يستحقون ما يحدث لهم، ويستحقون أن يُبادوا بسبب هذه المقولة، وتساءل عن إمكانية أن يؤثر نسق ثقافي أو قيمة ثقافية رديئة بهذا الشكل طوال كل هذه القرون، وأنه من غير المفترض أن

تكون كل القيم الثقافية عظيمة. وبعيدًا عن النظريات الاجتماعية والتشريح الاجتماعي، وأن تأمل الواقع من الممكن أن يخدم تحليل موضوع التهميش وكيفية حدوثه وعلى أي مستوى من المستويات. وأكد أن ظاهرة التهميش في أساسها أو جزءاً كبير منها قائم على كيفية نظر جماعة إلى جماعة، وأنه كلما كانت الجماعة ذات قوة اقتصادية أو قدرة سياسية أو غيرها، فهي قادرة على أن تدخل في إطار التهميش. وأكد أن كل محور من هذه المحاور يستحق مؤتمرًا على حدة، وأنه من الممكن أن يرضي هذا المؤتمر مستوى العلماء والباحثين المتخصصين الذين يريدون أن يتداولوا حول آخر ما وصل إليه العلم في دراسة ظاهرة من الظواهر، لكن عندما يرتبط الأمر بدراسة الواقع المصري الذي يعني المواطن في المقام الأول والذي لن يهتم بدراسة ظاهرة التهميش كمدخل للإصلاح في مصر، وأكد أنه يجب أن يكون التهميش بصفة عامة هو أساس الدراسة من خلال نماذج واقعية من المجتمع المصري، فيكون التهميش كظاهرة عند المهمشين أو المهمشين، فظاهرة التهميش واسعة المدى وتمس جوهر الحياة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وأوضح أنه لا يوجد ما يشير إلى مكانة الثقافة الشعبية وعلاقتها بالثقافة الرسمية، وما إذا كانت الثقافة الشعبية إحدى الجهات الرافضة للثقافة الرسمية أو الثقافة الخاصة أم أن الثقافة الخاصة خاصة بالناس الذين يتحدثون عن الحداثة وما بعدها، مع أن هؤلاء ليست لهم أية علاقة بالحداثة، وتصبح القضية الأساسية هنا هل نحن حداثيون أم لا.

أشار الدكتور نبيل حلمي إلى أن الغرض الأساسي من عرض محاور المؤتمر هو وضع أساس المؤتمر حول قضية اجتماعية دون الدخول في تفصيلات اجتماعية أو غير اجتماعية. وأنه إذا تمت إضافة بعض العناصر الأساسية فإنه لابد أن تكون إلى حد كبير عناصر عامة، أكثر من الدخول في تفصيلات لتقييد أي باحث يتحدث عن هذه الظاهرة، وأنه إذا كانت هناك ضرورة للدخول في التفاصيل، فإنه لابد من طرح موضوع التهميش بصفة عامة أو الإصلاح بصفة عامة أو اختيار البدء بالإصلاح الاجتماعي والثقافي فقط، لأن التهميش الاجتماعي والثقافي هو مدخل الإصلاح. ويجب أن يتم تحديد سبب إثارة هذه الظاهرة وتحديد أهميتها لمصر والدول العربية وما سوف تتناوله، كذلك يجب الاهتمام في هذه الندوة لمصر وللعالم العربي بتحليلات كثيرة في هذا المجال، وأكد أنه لا يوجد فرق بين دراسة ظاهرة التهميش الاجتماعي وعلاقتها بالإصلاح الثقافي والاجتماعي، وأن يتم وضع النقاط بأسلوب

سهل لدعوة العلماء للتحدث من وجهة نظرهم في موضوع التهميش لأنه موضوع هام للغاية. وأشار إلى أن المحور الذي يتحدث عن منظومة الإصلاح الشامل يحتاج إلى أكثر من مؤتمر، وأنه لابد من إعادة الصياغة بشكل أكثر عمومية وأكثر واقعية. وحول المحور الخاص بأبعاد التهميش في التعليم، يجب أن تكون أبعاد التهميش في جميع الخدمات من تعليم وصحة وعلاج وفقر، وحول طرح أسباب التهميش أثار جدلية العلاقة بين النظام والمجتمع وأكد ضرورة إبرازها في كثير من النقاط، وما إذا كانت هناك أسباب أخرى من أسباب التهميش. وتساءل ما إذا كان المقصود بأوضاع الفئات الاجتماعية هو أوضاع الفئات الاجتماعية المهمشة أم جميع الفئات الاجتماعية، وأنه يجب التحدث عن التهميش بوجود حالات مدروسة وآثار التهميش الاجتماعية في مصر وكيفية علاجها، وأنه في هذه الحالة تكون اللجنة قد قدمت جديدًا في هذا المجال.

وأشار الدكتور عمرو الشوبكي إلى احتمال ألا تعتبر المكتبة هذه الورقة من أولوياتها، فهناك مقترح بأن تقوم اللجنة بمناقشة قضايا أخرى في اللجنة خاصة أن هناك الكثير من المشروعات الموجودة في خطة اللجنة منذ العام الماضي. وعلق على فكرة دراسة التهميش الاجتماعي والثقافي، وأنه يحدث أحيانا خلط بوضع التهميش السياسي في إطار اجتماعي، واقترح أن يضاف إلى مشكلة الاستقرار الاجتماعي فكرة المشاركة السياسية، وأكد أن ضعف المشاركة السياسية نوع من التهميش السياسي ولو كان تعبير التهميش السياسي له دلالات مختلفة في علم السياسة، وأكد أن مسألة التهميش السياسي وضعف المشاركة السياسية نقطة تستحق الإضافة لأن المجتمع يعيش صراعًا بين قوى دائما ما نلحظها داخل المؤسسة المجتمعية، وهناك قوى أخرى عاصرتها المجتمعات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تحاول أن تنتزع مكانًا لها داخل الشرعية، وفي البداية، كانت الأحزاب الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية هي التي تقوم بهذا الدور، ومن خلال التفاعل مع النظام الديمقراطي في الأحزاب الشيوعية الأوروبية لم تصبح الأحزاب الشيوعية تقليدية لكنها اختلفت من خلال تفاعلها داخل النظام، وفي النهاية حدث التطور. وفي مصر توجد ظاهرة مختلفة هي ظاهرة حركات الإسلام السياسي وظاهرة الدعاة الجدد ومسألة تجديد الخطاب الديني، وأكد أنه من الممكن أن تكون هذه الأفكار في إطار الحديث على مسألة المشاركة السياسية ومسألة التهميش وتساءل عن إمكانية دمج هذه الأفكار مع بعضها البعض لرؤية التحديات

والشروط التي يجب الالتزام بها حتى يعتبروا جزءًا من النظام العام والالتزام بالدستور المدني وغير ذلك.

وأشار السفير عبد الرحمن موسى إلى أن البحث في هذا الموضوع يقع ضمن المشكلات التي تعاني منها مصر، ففي بولندا على سبيل المثال هناك فئة من المهمشين هي فئة الغجر، ليس من المسموح لهم على الإطلاق الاشتراك في أي نشاط سياسي أو اقتصادي أو أي شيء آخر في المجتمع. وأن التهميش الذي عندنا يعتبر من نوع آخر مثل سكان العشوائيات والقبور وغيرهم. وبالنسبة لمشكلة المشاركة السياسية، فهذا موضوع آخر، حيث يتم التطرق للمهمشين على أنها تلك الفئة التي لا يُسمح لها بالمشاركة في المجتمع ولذلك فإنه من المهم تحديد المفاهيم، لأن الهدف هو الحديث عن ظاهرة التهميش في المجتمع كظاهرة يعاني منها المجتمع في مصر، وأن تكون هناك تفرقة بين التهميش الإجباري والمهمشين بإرادتهم لأن المهمشين الغجر في بولندا مثلاً، يعتبرون مهمشين بإرادتهم ولا يريدون الانخراط في المجتمع.

وأشار الدكتور قدري حفني أنه في بداية العام الماضي قام الأستاذ السيد ياسين بتقديم اقتراح وطُلب منه تعديله، وقام بتقديم النسخة الثانية في اليوم التالي ثم طُلب أيضا التعديل، واقترح أن ينضم إليه الدكتور أحمد العتيق وقدموا اقتراحًا ثالثًا، وتمت مناقشته في الاجتماع السابق وتم إبداء ملاحظات وتشكيل لجنة لتنفيذ هذه الملاحظات، وقام كل من الدكتور محمد عبد الظاهر الطيب، والدكتورة سامية الساعاتي والدكتور أحمد العتيق، بكتابة الصورة الرابعة. لكن ليس معنى هذا أن تتوقف المناقشة.

واقترح الدكتور محمد نور فرحات تقسيم فكرة المؤتمر إلى مداخلة مفاهيمية عن معنى التهميش والمصطلحات المختلفة له، وتأريخ أبحاثه، ووصف عام لواقع التهميش في المجتمع المصري. وبعد انتهاء الجلسة يتم التقسيم على ثلاثة أقسام: القسم الأول: التهميش الاجتماعي والاقتصادي، القسم الثاني: التهميش الثقافي، القسم الثالث: التهميش السياسي، على ألا يزيد المتحدثون في كل جلسة عن اثنين وذلك حسب التخصص، وأن يكون كلٌ منهما له وجهة نظر مقابلة لوجهة نظر الآخر.

واقترح الدكتور نبيل حلمي تشكيل لجنة مكونة من الدكتور أحمد العتيق، والدكتورة سامية الساعاتي، وأن ينضم إليهم الدكتور أحمد يوسف والدكتور محمد نور فرحات، وأن يتم إعداد ورقة من المتخصصين في هذا المجال ثم يتم الموافقة عليها مع وضع كافة الاعتبارات والمناقشات التي أُثيرت. وأشار الدكتور أحمد يوسف إلى أن الورقة الحالية بشكلها الحالي لا تأخذ شكل خطة مؤتمر، وأن هذه الخطة أقرب إلى ما قام بطرحه الدكتور محمد نور فرحات، وأنه يجب أن نسمع إلى رأي من قاموا بعمل هذا المخطط. وأشار الدكتور قدري حفني إلى ضرورة أن يكون هناك جلسة لافتتاح المؤتمر يُعرض بها كلمة افتتاحية، وتعرض الأمور بشكل عام، ثم ثلاث جلسات فرعية: جلسة خاصة بالتهميش الاجتماعي، وجلسة خاصة بالتهميش الثقافي، جلسة خاصة بالتهميش السياسي ثم جلسة ختامية، فإذا تمت الموافقة عليه فمن الممكن لأي شخص من الزملاء أن يتطوع لوضع هذا التصور على الورق بشكل محدد بحيث لا يحتاج إلى مناقشة جديدة. وتم في الجلسة مناقشة مقترح مقدم من الدكتور أحمد أبو زيد الذي لم يحضر الجلسة لظروفه الصحية، وتدور البنود الأساسية للمقترح حول وصف ظاهرة التهميش في مصر، وأنواع التهميش مثل: التهميش الاجتماعي، ثم التهميش الثقافي، ثم التهميش السياسي، ويتم في هذه المحاور الاهتمام بالمفاهيم المختلفة للتهميش، والأبحاث التي تتعلق بهذا الموضوع على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي مع وصف لظاهرة التهميش في المجتمع المصري بكل أبعاده.

وعادت اللجنة للاجتماع صباح يوم الجمعة ٨ سبتمبر ٢٠٠٦، وبدأ الدكتور نبيل حلمي في عرض ورقة حول البطالة في مصر، وأشار إلى أهمية مثل هذه الندوة لمصر خاصة وهي تخرج من المكتبة، فلا شك أن مصر تعاني من البطالة التي تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري وكذلك تُعد أولى المشكلات الاجتماعية لأنها ليست فقط مشكلة أفراد بل هي مشكلة عائلة بأكملها يعاني كل فرد فيها من البطالة وعدم العمل، لأنها مشكلة أفراد من ناحية ومشكلة دولة من ناحية أخرى، ولابد من استثمار الشباب لمزيد من التنمية

في مصر. إن أهم التحديات للقضاء على البطالة هو اقتناع الشباب بأن مكانه بعد التخرج من الجامعة هو العمل في إحدى المؤسسات الحكومية، وهذه المؤسسات تواجه مشكلة تكلس كما أن البطالة المقنعة تعد أكبر عائق للإنجاز الحكومي، وبذلك تؤدي إلى مزيد من

البيروقراطية الحكومية. ولذلك لابد من توعية الشباب بأن الطريق الصحيح هو المشاركة في العمل الحر وأن هذا هو الطريق المختصر للتفوق، فمتطلبات العمل الحر هي تدريب وتنمية المهارات ودراسة السوق للوصول إلى نوعية طلبات السوق لسد هذه الطلبات التي لا تتواجد بسهولة الآن، ولذلك فإن الندوة تتناول بصفة مبدئية: البطالة وأثارها الاجتماعية، العمل الحر بين المزايا والعيوب، عوامل نجاح العمل الحر، متطلبات العمل الحر وخاصة تنمية المهارات لسد حاجات السوق، معوقات العمل الحر وكيفية تغيير الربط بينه وبين المكانة الاجتماعية، أي تعظيم العمل الحر، عائد العمل الحر وتكلفة تشغيل الشباب، دراسة عملية لحالات نجاح وفشل العمل الحر، وأن يكون المشاركون من أساتذة الاجتماع والتجارة والاقتصاد والقانون ورجال أعمال، ومشاركة الجهات الممولة مثل الصندوق الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وعدد من المنظمات غير الحكومية، وضرب المثل بسويسرا التي تعتمد على المشروعات الصغيرة.

وروى الدكتور محمد عبد الظاهر الطيب أن فريقًا من رجال الأعمال في مصر، ــ ومنهم المهندس محمد فريد خميس ــ ذكروا في عدة اجتماعات أمام مسئولين في الدولة أنه لا توجد بطالة في مصر، وأنهم يطلبون مئات الأفراد للعمل، وعندما يتقدمون لا يجدون أن لديهم المهارات المطلوبة، وهناك فريق آخر من رجال الأعمال الذين يمثلهم الدكتور أحمد بهجت أعلن أنه أضاف خط إنتاج التليفزيون من كوريا وأنه سيقوم باستحضار مهندسين وعمال من كوريا بحجة أن المهندس المصري ليس كُفئًا وأن العامل المصري ليس دقيقًا، وأن المصريين يطالبون بأجور أعلى من الكوريين. وهذا الموضوع يمثل خطورة، وكان هناك تقرير من البنك الدولي يعلن أن سوق العمل في العالم لن تستوعب أكثر من ٣٠٪ من القادرين على العمل، وفي ظل هذا توجد مصانع كثيرة في مصر تعمل بأيدٍ عاملة ومهندسين أجانب، وتوجد مستشفيات يعمل فيها أطباء أجانب ومدارس تستعين بهيئة تدريس أجنبية ومزارع تعمل بخبراء ألمان أو إسرائيليين، معنى ذلك أنه من الممكن أن تتفاقم مشكلة البطالة المصرية أكثر، وأن مسألة إعداد وتدريب كوادر أفضل من الاستعانة بالخبرات الأجنبية وتزايد عدد العاطلين. أما عن مؤشر الاقتصاد، فإنه مع سريان اتفاقيات الجات على جميع المجالات، سوف يتم البدء بتقديم برنامج تحرير التعليم قبل الجامعي من هيمنة الحكومة بحيث يدخل فيه الرأسمال الأجنبي كمستثمر ويقوم بعمل مؤسسات تعليمية في التعليم قبل الجامعي، وسيتم

تطبيقه بإحضار مدرسين أجانب ليقوموا بعملية التدريس. وقد أعلن الدكتور سمير مكاري - أستاذ الاقتصاد المصري في الجامعة الأمريكية، ومعه شخص اسمه "كيلي" أمريكي الأصل - البدء في مشروعات استثمار في التعليم قبل الجامعي في ٢٠٠٧. ومعنى هذا أن التعليم المصري والمدرسين المصريين سوف يتراجعون عندما يجدون أن الدولة تميل إلى منح أولادها شهادات أجنبية، وذلك معناه أن الأيدي العاملة المصرية سوف تتراجع وتتوقف عن العمل، وستوفر فرص العمل للأجانب وليس للمصريين. إن هدف الندوة هو البحث العلمي لوضع دعائم علمية بحثية بهدف نجاح التجربة العملية في تشجيع فكر العمل الحر للشباب المصري، كما يجب دراسة ظاهرة العلاقة بين الشباب والعمل الحر بكافة أبعادها الاقتصادية والمجتمعية والنفسية والثقافية.

وتساءلت الدكتورة عزة حجازي عن أن هناك محورين أحدهما عن مزايا العمل الحر وعيوبه، والآخر عن التكلفة والعائد، والمحوران متقاربان. وتساءلت إلى أي مدى يمكن دراسة نماذج لجهود تحاول أن تؤهل الشباب دون أن توفر لهم فرص عمل، إن معهد تكنولوجيا المعلومات ـــ على سبيل المثال ـــ يقوم بتدريب الشباب على برنامج مدته تسعة أشهر، ويعطي لهم ٥٠٠ جنيه في الشهر، ويقومون بالتوقيع على عقد، ولو تخلفوا خلال الأشهر التسعة عن الاستمرار فإنهم يقومون بدفع ١٢ ألف جنيه، ويقوم هذا المركز بتأهيلهم ويعلمهم كيفية صناعة البرامج ومعظمهم يعثرون على فرص عمل، ولذلك تجب دراسة هذا النموذج. وأشارت إلى اسم الدكتورة ليلى الخواجة إحدى المعنيات بقضايا العمل وظاهرة البطالة بشكل عام، وكانت ـــ وما تزال ـــ عضوًا في مجلس الشورى، وساهمت في مناقشات قانون العمل الموحد. وأوضح الدكتور نبيل حلمي بأنه أضاف إلى قائمة أسماء النشاط الخاص بالبطالة اسم الدكتور أحمد نصار، وهو من الصندوق الاجتماعي. وأشار بعض الأعضاء إلى جمعية أهلية تقوم بالعمل على إعادة تأهيل بائعي الأغذية في عربات اليد،

وأن مهمة هذه الجمعية هي حمايتهم من الشرطة، وتعليمهم بعض العادات الصحية في عرض البضاعة على طراز بائعي عربات اليد في أوروبا، وهذه الجمعية قامت بدور هام والمسئولة عنها هي الأستاذة سارة لوزة.

وطرح الدكتور أحمد مرسي مصطلحًا وصفه بأنه في غاية الأهمية وهو ما يسمى باقتصاد الثقافة، وأنه يوجد على مستوى الدول النامية ــ مثل مصر ــ اهتمام كبير بإمكانية أن يكون الحفاظ على التراث الثقافي مجالاً من مجالات التنمية الاقتصادية، تُعنى به الحرف والصناعات الشعبية التي تتدهور مواصفاتها، على الرغم من أنها من الممكن أن تشكل مصدرًا من مصادر العمل ومصدرًا من مصادر الدخل الاقتصادي. وذكر أنه يوجد في إسبانيا مدينة تسمى "طليطلة"، وتسمى مدينة من القرن السادس عشر، إذ لم يتغير فيها شيء من القرن السادس عشر إلا أن أضيفت فوق البنايات هوائيات لاستقبال إرسال التليفزيون. وهذه المدينة يدخلها في المتوسط ٥٥ مليون سائح في السنة، وهي مقامة على ما يسمى بالصناعات التقليدية، وأنه من الممكن أن تكون مجالاً للعمل وفي الوقت نفسه تتميز بالمحافظة على الهوية والتراث الثقافي، بالإضافة إلى تحول هذا التراث الثقافي إلى مصدر للدخل ومجال للعمل، ويجب أن يكون هناك وعي لدى الدولة بأهمية الحفاظ على هذا التراث وإمكان توظيفه، وأن تكون الدولة معنية بالجزء الخاص بهويتها. وأشار إلى أن مصر تستورد فانوس رمضان من الصين بما قيمته حوالي ٥٠ مليون دولار، مما أدى إلى تدهور الصناعة التقليدية بالإضافة إلى حرمان فئة من الصناع كانت حياتهم قائمة على صناعة هذه الأدوات. وأكد أن الحرف الشعبية من الممكن أن تكون نجاة، وأنه قد تم جمع كل الموتيفات الخاصة بنوع معين من الأعمال اليدوية في سوهاج وأسيوط باعتبارهما المركزين الأساسيين في هذه الصناعة، وتم اكتشاف قرى مثل جزيرة شندويل في سوهاج تمارس هذا النشاط. وبعد تجميعها تم توثيقها بأسمائها وتمت دعوة مجموعة من الفنانين والدارسين المتخصصين في المأثورات الشعبية أو الفولكلور وبدأ التفكير في استخدام هذه العناصر استخدامًا آخر. وأكد أن المرأة الصعيدية أو الريفية تقوم بعمل الثوب لكن لم تفكر في استخدام هذا النوع من الصناعات اليدوية في صناعات أخرى مثل الأحذية والستائر لأن ذلك ليس جزءًا من ثقافتها. وأكد أن هناك كمًّا كبيرًا من الصناعات والحرف الشعبية في مصر بخلاف ما هو معروف في خان الخليلي، وكانت تأتي إلى مصر بيوت أزياء عالمية لكي تدخل هذه الصناعات اليدوية في أزيائها، وقد قدم اليونسكو منحة بمليون دولار للمجلس القومي للمرأة لإنشاء مراكز تدريب له، وأنه لو تم تطبيق كل هذا على الحرف والصناعات الشعبية، يمكن أن يشكل ذلك مصدرًا للدخل الاقتصادي وللعمل بالإضافة إلى الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المصري. ومن الممكن

أن تكون هذه تجربة للعمل الحر ليتحقق فيه نوع من استثارة الاهتمام، فالصناعات الثقافية المنصوص عليها في القوانين والاتفاقات الدولية أصبحت تشكل مصدرًا هامًّا من مصادر الدخل الاقتصادي بالنسبة للمجتمعات.

ودار النقاش بين الأعضاء على أن فكرة الحفاظ على الثقافة والهوية من الأفكار الأساسية التي تشغل كل المجتمعات، وأنه من المهن الموكول إليها الحفاظ على الثقافة مهنة التدريس لأن المعلم ناقل للثقافة، أما في مصر وفي هذا المجال فإن الدولة تعمل بنفسها على تكريس فكرة البطالة، فعلى سبيل المثال كان هناك حديث عن كادر خاص للمعلمين. ويتخرج الشباب في كلية التربية وتتعاقد وزارة التربية مع بعضهم بعقد مؤقت لعدة شهور ثم تسرحهم بعد ذلك. وكان وزير التربية والتعليم قد أعلن في هذا الوقت أنه في حاجة إلى ١١٥ ألف معلم وعلى الرغم من أن كليات التربية لم تقم بتخريج هذا العدد إلا أن الدولة أعلنت بعد ذلك إنه ليست هناك فرصة عمل بعقود إلا لعدد ٤٢ ألف خريج فقط، وتم إبرام عقود مؤقتة مع ٤٢ ألف في حين أن الوزارة تحتاج إلى ١١٥ ألف معلم، وحتى هؤلاء الذين تم التعاقد معهم تم تسريحهم بعد ذلك، وعندما ورد تساؤل على عدم قدرة الدولة على أن يكون الأشخاص مستقرين ماديًا وانفعاليًا لتعليم الأولاد، فكان الرد بأن الدولة لا تعيّـن أحدًا، خاصة وأن الوظائف المتاحة لم تصل إلى ثلث ما تحتاج إليه الدولة، وفي الوقت نفسه فإن المرتبات ضعيفة وكل هذا يساعد على البطالة ويهدد الهوية الثقافية.

وأشارت الدكتورة عزة حجازي إلى أن هناك ثلاث شرائح من عينة الدراسة: عملاً حرًا وعملاً وظيفيًا وعملاً حرفيًا، وقد سبق أن تم عرض هذه الأفكار في رسالة دكتوراه حول كيفية تكوُّن وجهة النظر في القضايا المجتمعية، وأنه لو قمنا بعمل تحديث لهذه الدراسة في صورة مكثفة لاكتشاف الواقع في ظل التنافسية، فإنه من الممكن القيام بعمل رصد علمي للماضي والحاضر. وأوضحت الدكتورة سامية الساعاتي أنها تلاحظ أن العمل الحر يقتصر إلى حد كبير على الحضر دون الريف، واقترحت بحثًا عن إبداع المرأة الريفية لأنه عادة ما يكون الحديث عن إبداع المرأة الحضرية ككاتبة أو فنانة، وأنها تعرف في محافظة الشرقية امرأة تقوم بتصنيع سرج الخيل وتقوم به بشكل مبدع ورائع ويأتي إليها الناس من جميع أنحاء

العالم ومنهم قيادات، ونجحت هذه السيدة في أن تعلّم كل نساء القرية هذا العمل وأنشأت مصنعًا كبيرًا بجهد فردي وذاتي.

وأشارت الدكتورة عزة حجازي إلى أن علم النفس الإيجابي يجب أن يتغير عنوانه إلى المهارات السلوكية لأن علم النفس بدأ في ذهن المتخصصين من العامة على أنه علم النفس المرضي الذي يحاول أن يبحث عن الجوانب السلبية في الشخصية والعلاج لها. ومنذ حوالي ١٥ سنة اهتم علماء في الغرب بإلقاء الضوء على الجانب الإيجابي في النفس البشرية مثل الإبداع والسلوك الإيجابي حتى في ظل اليأس والإحباط والانكسار الشديد، وكيفية شحذ نوع من قوة الأنا والتصدي والصمود، وأنه كلما تماسك الفرد في مواجهة الإحباط والضغوط الشديدة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي فإن هذا يقوي الجوانب الإيجابية في شخصيته وينميها ويسلط عليها الضوء بدراسة التخصص. وطرحت فكرة التحمل في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع المصري والمنطقة العربية برمتها، وكيفية تنمية المهارات والصمود وقبول الاستمرارية على الرغم من الضغوط والتهميش بكل أبعاده على كافة الشرائح بدرجات متفاوتة، وكيفية جعل تطبيق نظام مدرسة علم النفس الجديدة في متناول التنفيذ بشكل عملي وتطبيقي، فهناك مهارات وفنيات كثيرة من الممكن توصيلها للجمهور من المستفيدين مثل المعلمين والمتخصصين في التربية. وأكدت على أهمية نشر هذه الفكرة الهامة لتقوية القدرة على المواصلة وإيجاد حلول، حتى لا تتحول هذه الظروف الخارجية المحبطة إلى شرخ عميق في الشخصية، كما يجب الاعتراف بحدوث هزيمة مؤقتة لكن ليست هزيمة أبدية، لأن الشعور بالهزيمة الأبدية يبدو أكثر ما يبدو في أساليب الفرار أو ردود الفعل الاستجابية وليست ردود الفعل الإيجابية، ويمنع هذا الموقف تصور الطريقة التي يتم بها مواجهة الموقف على أساس من الحكمة والخبرة وتنمية المهارات والتحدي وأن تكون هناك خطة. وعلقت الدكتورة سامية الساعاتي على أن علم النفس الإيجابي يريد أن يرفع من معنويات الناس، وهو يبحث في كيفية مساندة الناس ومساعدتهم على الثبات أمام المواقف، وأن فكرة المرض ليست مطروحة لأن الجسم والنفس مرتبطان ببعضهما.

وأشار الدكتور قدري حفني إلى أن الندوات المقترحة كالتالي:

- محاضرة الدكتور محمد نور فرحات عن "صناعة التشريع في مصر".
- ومحاضرة للسفير عبد الرحمن موسى عن "التحولات الاقتصادية في أوروبا الشرقية".

وأشار السفير عبد الرحمن موسى إلى أنه تم إجراء استفتاء عن مشكلات مصر وتمت كتابة قائمة عن الفقر والبطالة وغيرهما، وأنه لا احد يسمع كلمة الفقر في دول شرق أوروبا علمًا بأنهم يعانون من الفقر أكثر من مصر. إن أحوالهم تكاد تكون مماثلة لمصر أو أسوأ ومع ذلك لا يتحدث أحد عن مشكلة الفقر والبطالة، وذلك لأنهم أعلنوا القيام بعمل إصلاح للمجتمع وللقطاعات المختلفة فيه مما أدى في النهاية إلى إنهاء مشكلة الفقر ومشكلة البطالة، والغريب في الأمر أنه عندما طلب الاتحاد الأوروبي من هذه الدول تأهيل أنفسهم لدخول الاتحاد الأوروبي، طُلب منهم إغلاق ما يقرب من ٣٢ ملفًا لا يوجد فيها ملف يحمل عنوان الفقر أو البطالة، لكن جميعها إصلاحات في قطاعات مختلفة من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والتعليم والتشريعات، على أساس أن كل هذه القضايا ستؤدي في النهاية إلى معالجة مشكلة الفقر والبطالة. وهذه تجربة حية وعملية وأدواتها موجودة وهي تجربة التحولات الموجودة في دول شرق أوروبا.

وأوضحت الدكتورة نيفين مسعد إلى أن قضية التحولات الاقتصادية في أوروبا الشرقية شديدة الاتصال بموضوع البطالة في مصر، ولو أمكن أن تأتي هذه المحاضرة في محاضرة ختامية بحيث يتم تسكينها في محور من محاور المؤتمر على أساس أنها شكل من أشكال التجارب الدولية عن ثقافة العمل الحر. فقد تحولت أوروبا من الاشتراكية إلى الرأسمالية ومن هنا يظهر الاحتياج إلى الرصد في الاتجاه المعاكس لأن هناك دولاً أخرى في أمريكا اللاتينية وصل فيها الاشتراكيون إلى السلطة. وأشار الدكتور أحمد يوسف إلى ضرورة التركيز على التجربة التي جاءت بالصدفة عن تحول النظام الاشتراكي إلى النظام الحر، وأشار إلى أن حجم التجارة الخارجية في بولندا يقترب من ٢٠٠ بليون دولار مقارنة بحجمها من ١٥ سنة الذي كان نصف هذا المبلغ، وقد حدث ذلك نتيجة لتطبيق سياسات وإصلاحات معينة في مجالات عدة أدت إلى هذه النتيجة.

وأوضح الدكتور محمد نور فرحات إلى أنه منذ فترة في منغوليا كان ممثلاً لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وحدث أن حضرت مجموعة من كبار السن اتضح بعد ذلك أن منهم أعضاء أكاديمية العلوم سابقًا، ومنهم تخصصات في الكيمياء والطبيعة، وكانوا يتقاضون أعلى المرتبات في الدولة ودخلهم الشهري يعادل ٧٠٠ دولار في الشهر. وبعد التحولات الاقتصادية تحول هذا المبلغ إلى ١٢ دولارًا، فطالبهم بالتظاهر أمام البرلمان لرفع الظلم، أما في أوزباكستان، فقد كانت الأمور أسوأ لأنها كانت عملية تحول، لقد ارتبط الفساد بالفقر. ويبدو أن التحولات كانت ناجحة في الدول ذات القاعدة الصناعية القوية السابقة، وقد استُخدمت هذه القاعدة في النمط الإنتاجي الرأسمالي، لكن كانت التحولات سيئة في الدول الزراعية أو دول الرعي.

وأشار السفير عبد الرحمن موسى إلى أن أربعين عضوًا في البرلمان التشيكي من الحزب الشيوعي وهذا البرلمان يتكون من ٢٠٠ عضو. وقد ترجم هذا النجاح على أنه تفاعل الحركة السياسية والديمقراطية أكثر من كونه تعبيرًا عن الرغبة في التحولات، وأنه يجب طرح كل ذلك نتيجة لهذا التحول، فلكل دولة ظروفها الخاصة، وهناك دول تعتمد على الرعي والزراعة مثل دول آسيا التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي، فمادام هناك تحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، فلابد من الاسترشاد بالجدول الذي مر بهذه المرحلة في دول شرق أوروبا. وأشار الدكتور عمرو الشوبكي إلى ضرورة التمييز في مسألة التحول من النظم اشتراكية إلى النظم الرأسمالية، وأنه من الممكن استخدام نظم شمولية لإجراء الإصلاح السياسي والاقتصادي، فنماذج التيارات والأحزاب الاشتراكية في أمريكا اللاتينية وغيرها لا علاقة لها بالنموذج السائد في دول أوروبا الشرقية أو النموذج البيروقراطي الذي كان سائدًا في الاتحاد السوفيتي. وبالتالي، فإن الحديث عن اشتراكية جديدة، أو اشتراكية مدركة لنظام السوق ومدركة للعدالة الاجتماعية، يدخل فيما يعرف بنهاية النظم الشمولية التي كان بعضها يرفع لافتة اشتراكية، وكثير منها كان رافعًا للافتة الرأسمالية أيضًا، وبالطبع تظل المنطقة العربية باستثناء ـــ ولو مؤقت ـــ مقارنةً ولو بالبلاد الأفريقية. وأوضح أن هناك متغيرا مهمًا خاصًا يقضي بأن هذه البلدان الأوروبية هي جزء من مشروع الاتحاد الأوروبي، وقد أعطاها جزءًا من الدفع العالي، لديهم خطوات معينة يجب القيام بها، وإذا تم إنجازها

فإنهم يصبحون جزءًا من هذا البيت الأوروبي الكبير، إن هذا النموذج لا يوجد في البلاد التي أشار إليها الدكتور محمد نور فرحات.

وأشار الدكتور أحمد يوسف أحمد إلى أن تجربة التحولات في دول أوروبا الشرقية مختلفة عن تجربة التحولات التي مرت بها آسيا التي كانت في ظل منظومة واحدة من قبل نتيجةً لوجود عوامل خارجية مثل جوار هذه الدول الأوروبية إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي في حين أن هذه المجموعة لا علاقة لها بدول الاتحاد الأوروبي. فهناك سياق ثقافي وتاريخي واجتماعي مؤثر لا يمكن إهماله بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تبدو بعيدة أو غائبة عن أذهاننا في مسألة الإسراع بعملية التحول والمساعدة عليه نتيجة لثقافة متشابهة. بمعنى أنه على الرغم من أن النظم الشمولية التي كانت قائمة في دول أوروبا الشرقية جزء من منظومة النظم الشمولية، إلا أن الأساس الثقافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية هو نفس الأساس الثقافي لمجموعة دول أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوروبي أو الغرب بصفة عامة، في حين أن هذا الأمر لا يختلف مع المنظومة التي تمثلها دول أمريكا اللاتينية ثقافيًا واجتماعيًا، وتختلف أيضًا عن النسق الثقافي أو المنظومة الثقافية التي تمثلها دول آسيا التي كانت تعيش في مثل هذه الظروف، لأن هذا يقود إلى التدقيق فيما يخص الاستفادة من هذه التجارب المحيطة بناءً على هذه المعايير التي ينبغي أن توضع في الاعتبار. واقترح الدكتور أحمد مرسي وجود برنامج مستمر للحديث عن التحولات في النظام العالمي المعاصر بحيث تكون كل تجربة مهمة ومفيدة لمصر من الممكن أن تتعرض لها بنفس الطريقة، وأن يتم تشريح الجسد المصري مثل تشريح الثقافة وصناعة التشريع وغيرها لكي تكون نواة لبرنامج آخر.

وأشار الدكتور قدري حفني إلى أهمية تسجيل كل ما يجري داخل اللجنة حتى تكون هناك متابعة جيدة لما تم الاتفاق عليه، وأن المكتبة تنتظر تفعيل اقتراحات اللجنة من خلال تقديمها في صورة تسمح بتنفيذها. وأكد الحاضرون أن من مصلحة المكتبة أن يمتد نشاطها ليشمل مصر كلها، بمعنى أن لا تكون كل الأنشطة في مقر مكتبة الإسكندرية، فليس من الغريب أن يكون لمكتبة الإسكندرية مقر في أسيوط، ومن الممكن أن يكون هناك آخر في سوهاج وغيرها، وأنه من الممكن أن تساهم كل هذه المقار في التعرف على مكتبة الإسكندرية وجمع الرأي العام حولها. وأشار الدكتور قدري حفني إلى أن للمكتبة تجربة

عملية في التعاون مع مؤسسات من خارج الإسكندرية، وقد قامت بعقد مؤتمر محمد علي بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة. وأكد الدكتور أحمد يوسف أنه عندما تنتقل السلعة إلى مستهلكها فإن الإقبال يكون أكبر، وفي مركز الدراسات تم طبع نسخ كثيرة من كتاب "الثقافة العربية الإفريقية" وهو كتاب قيم إلا أنه ظل أعوامًا لا يباع، لكن عند عرضه في ندوة عن إفريقيا تم بيع نسخه كلها، ويجب التنويه بأن الإقبال على النشاط الثقافي أصبح محدودًا بصفة عامة.

وأشار السفير عبد الرحمن موسى إلى ضرورة تعديل الثقافة التي تحكم العقلية العربية لأن هناك أشياء كثيرة لا يمكن أن تتلاءم مع الواقع المحيط أو المأمول. وأكدت الدكتورة سامية الساعاتي أن هناك تغيرًا ثقافيًا واجتماعيًا، لكن هذا لا يعني أن كل المفاهيم ستتغير، فهناك تغيير تلقائي وهو الموجود في أي مجتمع، لأن المجتمع يتغير بحسب الوقت، وهناك تغيير آخر مقصود وهو التنمية التي يتدخل فيها الإنسان. وأشار الدكتور محمد نور فرحات إلى أن صناعة التشريع في مصر بحاجة إلى وقفة، وأن كفاءة التشريع مرتبطة بديمقراطية التشريع، ومصر تعاني من العديد من المشكلات التشريعية منها الزيادة المفرطة في عددها ووجود تشريعات معيبة. وأشار إلى بحث كان قد تم الإشراف عليه حول العملية التشريعية في مصر، واشترك فيه في ذلك الوقت المرحوم المستشار فتحي نجيب والمستشار أحمد فتحي بهنسي والمستشار عدلي حسين، وعمل فيه فترة الأستاذ السيد ياسين والدكتور عاطف البنا، وقد تم في هذا البحث عرض مشكلات التشريع بصفة عامة ثم المشكلات النوعية للتشريع: مثل التشريعات الاقتصادية وتشريعات الإسكان والتعاون والتشريعات السياسية، وأشار إلى أن هذه كانت خبرة بحثية، أما الخبرة العملية فهي تتمثل في المشاركة في لجنة إلغاء الحبس في قضايا النشر تنفيذًا لوعد رئيس الجمهورية لنقابة الصحفيين، وكان هناك عدد من ممثلي الجهات التشريعية مثل وزارة العدل والجهات الأمنية مثل الداخلية والمجلس الأعلى للصحافة، وكانت أحد المشكلات الرئيسية في صناعة التشريع في مصر أن هناك عددًا من المثقفين ومن رجال القانون تربوا على أن القيمة القانونية الكبرى الواجبة الاحترام هي قيمة التقليل من التوجهات الديمقراطية والليبرالية في المحتوى التشريعي والاقتراب قدر الإمكان من توجهات التسلط والاستبداد، ويدخل هذا فيما يسمى عملية التربية التشريعية، التي تربى على نهجها رجال القانون في مصر، نهج الإملاء، إن رجل القانون في النظام الإنجليزي الأمريكي تعلم

كيف يوازن بين السياسة الاجتماعية والسوابق القضائية، ويتعلم الفرد القانون من خلال كيفية استخراجه للسابقة القضائية من خلال الكتب والتقارير ومقارنتها باعتبارات السياسة الاجتماعية، وهناك فرق بين المنهج الإملائي والمنهج الاستقصائي. فالمنهج الإملائي كما يطبق في مصر مختلف تمامًا عن المنهج الإملائي الذي يطبق في فرنسا، لأن النظام الفرنسي بدأ منذ بداية القرن العشرين يترك هذا المنهج الإملائي ويتكلم عن القانون الحر والليبرالي. لا شك أن التشريعات في مصر أصبحت تشريعات متذبذبة ومتناقضة. وقد واجهت محكمة النقض مشكلة كبيرة، هي أنها أصبحت في مواجهة تعديلات تشريعية بقوانين سابق إلغائها، بمعنى أنه تم إلغاء قانون ثم قام المشرع بتعديله، ولذلك يتم الاختيار بين ما هو معدَّل وما هو ملغى، ولذلك فإن تعديل التشريع يعتبر إعادة إحياء التشريع الميت، وأن كل هذه المشكلات سوف يتم عرضها في المحاضرة المقترحة.

واختتم الدكتور قدري حفني الجلسة بصياغة اقتراحات اللجنة كالآتي:

١- اقتراح بتشكيل لجنة من الدكتور أحمد العتيق والدكتورة سامية الساعاتي والدكتور محمد عبد الظاهر الطيب لمراجعة واستكمال للمشروع المقترح بتنظيم مؤتمر عن التهميش الثقافي.

٢- اقتراح بأن تتولى الدكتورة إيمان القفاص القيام بالاطلاع على ما هو متاح من وثائق المكتبة لتحديد موقع أنشطة اللجنة من خريطة أنشطة المكتبة، على أن يتم تأجيله للاجتماع القادم للجنة.

٣- اقتراح بأن تتولى الدكتورة نادية مصطفي القيام بدراسة لتاريخ أنشطة اللجنة من خلال محاضر اجتماعاتها، على أن يتم تأجيله للاجتماع القادم للجنة.

٤- اقتراح بأن تتولى الدكتورة أنيسة حسونة إعداد ورقة عمل في ندوة "صياغة الثقافة في مصر"، على أن يتم تأجيلها للاجتماع القادم للجنة.

٥- اقتراح بأن يتولى الدكتور نبيل حلمي إعداد ورقة عمل في ندوة "التوعية بفكرة العمل الحر".

٦- اقتراح بأن تتولى الدكتورة عزة حجازي إعداد ورقة عمل في ندوة "علم النفس الإيجابي"، على أن يتم تأجيلها للاجتماع القادم للجنة.

٧- اقتراح بأن يلقي الدكتور محمد نور فرحات محاضرة عن "صناعة التشريع في مصر".

٨- اقتراح بأن يلقي السفير عبد الرحمن موسى محاضرة عن "التحولات الاقتصادية في أوروبا الشرقية".

٩- اقتراح بأن تقدم المكتبة بعض أنشطتها خارج مدينة الإسكندرية.

لجنة الآداب والدراسات اللغوية

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. إبراهيم البحراوي	كاتب وصحفي - أستاذ بجامعة عين شمس
٢	أ. إقبال بركة	رئيس تحرير مجلة "حواء"
٣	أ. أحمد عبد المعطي حجازي	شاعر وكاتب في صحيفة الأهرام ورئيس تحرير مجلة "إبداع"
٤	د. أحمد عتمان	أستاذ الحضارة اليونانية والرومانية ورئيس قسم اللغة اللاتينية - كلية الآداب - جامعة القاهرة
٥	د. جابر عصفور	أمين عام المجلس الأعلى للثقافة
٦	أ. حلمي سالم	شاعر وصحفي بجريدة الأهالي مجلة "أدب ونقد"
٧	د. سحر صبحي عبد الحكيم	أستاذ الأدب الإنجليزي – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٨	د. صلاح فضل	أستاذ متفرغ للأدب والنقد العربي - كلية الآداب - جامعة عين شمس
٩	د. عزة محمد الخولي	أستاذ الأدب الإنجليزي - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
١٠	د. عبده الراجحي	أستاذ بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
١١	أ. محفوظ عبد الرحمن	كاتب وأديب
١٢	د. محمد الكردي	أستاذ الحضارة الفرنسية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
١٣	أ. مصطفى عبد الله	كاتب صحفي بجريدة الأخبار
١٤	أ. مهدي بندق	رئيس تحرير مجلة "تحديات ثقافية" - عضو المجلس الأعلى للثقافة - عضو مجلس إدارة مركز الإسكندرية للإبداع - عضو اتحاد الكتاب

	الاسم	الوظيفة
١٥	د. نفيسة شاش	أستاذ الأدب الفرنسي – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٦	أ. يوسف الشاروني	كاتب ووكيل وزارة الثقافة سابقا
١٧	أ. يوسف القعيد	كاتب صحفي وأديب روائي

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	أ. أسامة أنور عكاشة	كاتب وأديب
٢	د. أميرة حسن نويرة	أستاذ الأدب الإنجليزي – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
٣	أ. سناء البيسي	كاتبة ورئيس تحرير مجلة نصف الدنيا سابقًا
٤	د. نادية الخولي	أستاذ الأدب الإنجليزي – كلية الآداب – جامعة القاهرة

تقريـــر اللجنـــة

اجتمعت اللجنة في حوالي الخامسة من مساء يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وقد بدأت اجتماعها بترحيب الدكتور صلاح فضل مقرر اللجنة بالأعضاء الجدد حيث تجتمع اللجنة لأول مرة بعد تشكيلها الجديد، وقرأ على اللجنة التشكيل الجديد، وقد نوهت الدكتورة عزة الخولي أمين اللجنة بأن الدكتورة نادية الخولي ستعتذر عن عدم حضور هذا الاجتماع، أما الدكتورة أميرة نويرة فقد كتبت اعتذارًا عن عدم عضوية اللجنة وأرسلته إلى المكتبة. وأكد الدكتور صلاح فضل مسألة تغيير تشكيلات اللجان الاستشارية سنويـًا وأهميتها لتجديد دماء اللجان كما أكد أن المقررين يتم تغييرهم كل عامين وأنه قد حدث استثناء للجنة الإعلام التي تأخر تشكيلها عامًا كاملاً عن بقية اللجان، فكان أن تم اختيار مقرر جديد لها لمدة عام واحد حتى يتسنى لها الانضمام إلى كل اللجان العام القادم في اختيار مقررين لمدة عامين، وقد أكد أن المكتبة تخضع كل عام للتغيير، وأن المثل الواضح لذلك أن هذا العام تم تجديد مجلس الأمناء في المكتبة، وخرجت منه شخصيتان لا يشك أحد في أهمية كل منهما هما الدكتور أحمد زويل والدكتور فاروق الباز، وهما يتعاونان مع المكتبة بغض النظر عن خروجهما من تشكيل مجلس أمنائها، وأكد أن للمكتبة أسبابًا موضوعية تعتمد عليها في اختياراتها. وأشار إلى خروج الأستاذ فؤاد طمان من التشكيل الجديد للجنة مثنيًا عليه وعلى تعاونه الدائم مع المكتبة ومحبته لها قبل عضويته للجنة وبعدها.

وأوضح الدكتور عبده الراجحي أن من خرج من عضوية هذه اللجنة مرة وعرف طبيعة العمل لا يحتاج أن يكون عضوًا فيها بل إنه من الممكن أن يسهم أكثر من غيره، فمن يرد أن يقدم للمكتبة وللجنة شيئًا فهو ببساطة يعرف الطريق الذي يستطيع أن يوصل مساهمته به.

وأوضح الدكتور صلاح فضل للأعضاء الجدد دور لجنة الآداب والدراسات اللغوية كلجنة استشارية للمكتبة، وتتمثل أولى المهام في كون اللجنة استشارية لمكتبة الإسكندرية في مجال الآداب واللغات؛ حيث إن لكل تخصص لجنة في المكتبة وكانت آخر اللجان المشكّلة هي الإعلام.

كما أنه من مهام اللجنة أن تقترح على المكتبة المقتنيات والكتب والمراجع أوعية المعلومات الأساسية التي ترى أنه لابد أن يتم تزويد المكتبة بها، وأكد ضرورة أن تكون اللجنة على علم بما يدور في المكتبة من أحداث؛ لترى إمكانية المشاركة فيها والمساهمة بالجهد مع المكتبة لإنجاحها. وأوضح ضرورة أن تقترح اللجان إقامة أنشطة مختلفة علمية وثقافية متصلة بالتخصص المحدد للجنة، فاللجنة تجتمع كل ثلاثة شهور مع الاجتماع العام للجان الاستشارية لكن من الممكن أن تجتمع اللجنة خارج هذه الظروف إذا جد ما يوجب إعلام الأعضاء به أو الاتفاق عليه. كما أن مقترحات الأنشطة الثقافية لها ضوابط مذكورة في دليل الأنشطة الخاص باللجان في المكتبة وهو مقسم إلى أربعة بنود: البند الأول المؤتمرات وأوضح أن من حق كل لجنة مؤتمرًا واحدًا كل عام بالتعاون مع بعضها أو منفردة ويفضل اختيار موضوع مشترك على أن يكون الموضوع مرتبطا بمكتبة الإسكندرية وأهدافها، وبالفعل لجنة الأدب واللغة سبق واقترحت موضوع مؤتمر ينسقه الدكتور أحمد عتمان وقد تم إقرار الميزانية الخاصة به، وفي الاجتماع سيتم عرض بعض النقاط التفصيلية، وسيكون المطلوب من اللجنة للدورة القادمة أن تقترح موضوعًا آخر، النقطة الثانية في دليل أنشطة اللجان والخاصة بالندوات والمحاضرات، هناك نشاط واحد لجميع اللجان شهريًا، ومعنى هذا أن من حق اللجنة عقد ندوة واحدة كل عام، ويمكن النظر في الموضوعات التي تزيد عن هذا العدد المحدد من خلال برنامج منتدى الحوار طبقا لجدول المنتدى، وهذا ما أخذت به اللجنة، وقامت باقتراح يمكن من خلاله إدراج بعض نشاطها في برنامج منتدى الحوار، وتختص النقطة الثالثة بالمشروعات طويلة الأجل مثل البحوث والموسوعات والأطالس، وبالفعل تقوم المكتبة الآن بإنجاز مشروعين كبيرين هما مشروع الأطلس الذي قدمته لجنة التاريخ والجغرافيا والآثار ومشروع موسوعة أعلام المصريين، وكانت اللجنة هي التي تقدمت بهذا المشروع الأخير منذ عامين وقطعت فيه خطوات كبيرة، والنقطة الرابعة في دليل الأنشطة هي الدورات التدريبية لورش العمل عدد المرات في العام أربع مرات بحد أقصى دورات تدريبية تنظم في خلال يوم واحد أو يومين على الأكثر. ومن النقاط الهامة التي تمت مناقشتها في اجتماع المقررين الذي عُقد قبل هذا الاجتماع أنه من الأفضل لكي تتمكن اللجان من القيام بأنشطتها على أكمل وجه أن ترتبط إلى حد ما ببعض مراكز المكتبة، وبالنسبة للجنة الآداب فإن هناك عدة مراكز مهمة في المكتبة متصلة بعملها: مركز المخطوطات وهو جزء من

التراث الأدبي واللغوي والفكري والثقافي ومركز الخطوط ومركز دراسات البحر المتوسط لأن اللجنة تتعامل أيضا مع البحر المتوسط من ناحية الآداب واللغة، ومن الممكن أن يتم إضافة مركز الفنون، أي إن هناك أربعة مراكز في المكتبة ترتبط بطبيعة اللجنة ومن واجبها التعاون معها وأن تقوم بدورها كمستشار لهذه المراكز، وأشار إلى أنه كان قد طلب في الاجتماع الماضي أن تعرض هذه المراكز الأربعة على اللجنة مشروعاتها وبرامجها للعام القادم، ومن هنا يمكن استيضاح المساهمة التي من الممكن أن تقدمها اللجنة لكي تتم هذه الأنشطة على أكمل وجه، ولكي تكون هناك إمكانية لاقتراحات تقدمها اللجنة للتفاعل معها وللاشتراك فيها وبالتالي يكون هناك تفاعل أكثر ما بين اللجنة وبين المكتبة في مراكزها المختلفة. وأشار إلى أن لجنة الآداب والدراسات اللغوية لم تقم بعمل دورات تدريبية، ومن المناسب أن تفكر اللجنة في اقتراح جديد بشأن هذا النشاط.

وأشار الدكتور صلاح فضل إلى جهود الدكتورة عزة الخولي التطوعية في لجنة الآداب كأمين للجنة مثنيًا على نشاطها. وتساءل عن المشروعات المعلقة للجنة في هذه الفترة فأجابته الدكتورة عزة الخولي بأنه بالنسبة لمشروعات اللجنة كان هناك المشروع الذي تقدم به الدكتور أحمد عتمان ووافقت عليه اللجنة وأسماه الدكتور أحمد عتمان حلقة بحث على الأدب السكندري القديم وكان هناك مشروع آخر يتناول موضوع تأثير الأدب العربي بالأدب العبري، كما تم تقديم مشروعين خاصين بالميزانية ولكن المكتبة اختارت تنفيذ مشروع واحد فاختارت اللجنة البدء بالأدب السكندري القديم على أن يكون بالاشتراك مع مركز دراسات البحر المتوسط ومع الدكتور مصطفى العبادي. ويقوم الاقتراح الذي تقدم به الدكتور عتمان على فكرة أن يكون هناك متحدث ومعلق، والموضوعات المطروحة هي: العلوم في الإسكندرية والمتحدث فيها الدكتور مصطفى العبادي، الخلفية الثقافية للأدب السكندري ويتحدث فيها الدكتور لطفي عبد الوهاب، التأثير المصري في الأدب السكندري وتتحدث فيه الدكتورة أوفيليا سيد رياض، تأثير الأدب السكندري في الأدب اللاتيني وتتحدث فيه الدكتورة ماجدة النويعمي، الحالة اللغوية في الإسكندرية القديمة ويتحدث فيه الدكتور أشرف فراج، الإسهام السكندري في الفلسفة، الأدب السكندري على ورق البردي ويتحدث فيه الدكتور سيد عمر، اللغة والأدب في الإسكندرية ويتحدث فيها الدكتور أحمد عتمان. وأشار إلى ما اقترحه الدكتور مصطفى العبادي من محاور إضافية

كالتالي: معركة الشعر بين أبولونيوس وكاليماخوس ويتحدث فيها الدكتور فؤاد الشرقاوي من جامعة الإسكندرية، ثيوكريتس ثورة في شعر الطبيعة وتتحدث فيها الدكتورة فكرية صالح، الأفلاك بين العلم والفن وتتحدث فيها الدكتورة رانيا حسني، ثورة النقد الأدبي في الإسكندرية ويتحدث فيها الدكتور محمد إبراهيم، بين الشعر والفن في الإسكندرية وتتحدث فيها الدكتورة مني حجاج هذا بالإضافة إلى المحاور المقترحة في ورقة الدكتور أحمد عتمان والأمر معروض للمناقشة.

وأشار الدكتور صلاح فضل إلى أنه من الصعب تطبيق برنامج ندوة في اجتماع واحد، واقترح تحويل هذه الأوراق للدكتور أحمد عتمان والذي يتولى مشكورًا بلورة المقترحات وضم ما يمكن ضمه واستيعاب مقترحات الدكتور مصطفى العبادي بالطريقة التي تتلاءم مع المقترحات الأخرى. وعقبت الدكتورة عزة الخولي بضرورة تحديد ميعاد للندوة لحجز القاعات، وتحديد مدتها وما إذا كانت يومًا أو يومين، ويجب أن تلتزم اللجنة بما ستضعه من برنامج. وأكد الدكتور صلاح فضل أنه بعد إضافة الموضوعات المقترحة فإن يومين غير كافيين على الإطلاق، خاصة أن موضوع الأدب السكندري موضوع هام ويجب أن يعطى وقتًا واهتمامًا كافيًا، واقترح التقدم إلى المكتبة بطلب لمد مدة الندوة إلى ثلاثة أيام، وأوضحت الدكتورة عزة الخولي أن بداية الاتفاق كانت يومين، وأنه قد تم الحصول على موافقة على الميزانية على هذا الأساس، وأنه لا داعي لإعداد ميزانية أخرى تحسب ليلة إقامة إضافية.

واقترح الدكتور صلاح فضل الاستغناء عن صيغة متحدث ومعقب لأنها معقدة جدًا، مع إضافة موضوعات جديدة، فمن الممكن إضافة ميزانية المعقبين إلى ميزانية المتحدثين ويكون الجميع متحدثين، وبهذا يزيد عدد المتحدثي،ن وتكون هناك مناقشات عامة على أن يكون ميعادها في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر وتكون الهيكلة العلمية الأخيرة لها في يد الدكتور أحمد عتمان بالتعاون مع مركز دراسات البحر المتوسط في المكتبة،

وطلب الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي توزيع الأوراق الخاصة بالندوة على أعضاء اللجنة قبل عقدها حتى يتاح للجميع قراءتها جيدًا حتى تكون المشاركة فعالة وحتى لا تكون الندوة مجرد محاضرات. وأكد الدكتور صلاح فضل أن المراسلات سوف تتم عن

طريق الدكتور أحمد عتمان بالتنسيق مع الدكتورة عزة الخولي بعد أن يتأكد الموعد بشكل نهائي لأن تأكيد الموعد مرتبط بوجود قاعات متاحة في المكتبة. وأشار الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي إلى مسألة الحضور الأجنبي في مصر وأن مكتبة الإسكندرية وهي هيئة رفيعة ولها طابع دولي لا يمكن أن تتطرق إلى موضوع الأدب السكندري وهو موضوع ذو طابع دولي دون حضور دولي خاصة أن الأدب السكندري مكتوب باليونانية وباللاتينية ومتأثر بلغات الشرق الأوسط القديمة وأن هذا موضوع لا يجب أن ينفرد المصريون بالبحث فيه، ويجب مراعاة بعض الاعتبارات الدولية لأنه إذا قبل هذا من جمعية أدبية فإنه لا يُقبل من مكتبة الإسكندرية. فأوضح الدكتور صلاح فضل أنه سبق وعُرض هذا الموضوع كتمهيد لمؤتمر دولي لكن ما يتم الحديث عنه الآن هو الندوة المحلية المصرية، وعندما تشرع اللجنة في إعداد المؤتمر الدولي فإنه سيتم استيفاء كل هذه العروض. وأضافت الدكتورة عزة الخولي أن المكتبة غير معترضة على دعوة مشاركين أجانب لكن اللجنة لم تطلب ذلك من المكتبة منذ البداية، وبالتالي لم يتم إدراج موضوع الترجمة في الميزانية، لكن اللجنة قد حصلت الآن على موافقة على الميزانية التي قدمتها عن الندوة لذلك يجب أن نلتزم بها.

وأضاف الدكتور صلاح فضل إلى أن اللجنة كانت قد اقترحت تنظيم أنشطة خلال الصيف، وقد تبلورت الفكرة لتكون ندوة حول قضايا المسرح الشعري، وكان هناك اقتراح أن تتم إقامتها من خلال منتدى الحوار يوم ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ وأن يعد لهذه الندوة الأستاذ مهدي بندق. كذلك عقد أمسية شعرية لشعراء الإسكندرية كان مقترحا لها أن تُعقد يوم ٢٠ مايو ٢٠٠٦ في جدول منتدى الحوار وكان الأستاذ فؤاد طمان مكلفا بهذه الندوة، ويظل تكليف اللجنة له قائمًا، بالإضافة إلى عقد ندوة الإسكندرية في الرواية المصرية المعاصرة في جدول منتدى الحوار يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وعقد ندوة الإسكندرية في الشعر الحديث في منتدى الحوار أيضا يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦، إذن يوجد أربعة أنشطة ومنتديات تابعة للجنة ومدمجة في منتدى الحوار للفترة القادمة من الآن إلى شهر نوفمبر ٢٠٠٦.

واقترح الدكتور جابر عصفور عن الندوة الخاصة بالرواية عن الإسكندرية أن تحصل اللجنة من المكتبة على دعم لعقد جلستين في يوم واحد إحداهما عن الروايات العربية والمصرية عن الإسكندرية والأخرى عن الروايات الأجنبية. واقترح الدكتور صلاح فضل

إقامة ندوة عن الروايات الأجنبية عن الإسكندرية كمقترح جديد غير الذي سبق دمجه في جدول منتدى الحوار على أن يتم إعداد ميزانية جديدة له وتقديمها للمكتبة، وكان قد طلب تحديد عدد الأشخاص والجلسات والمواعيد. وأوضح الدكتور جابر عصفور أنه قد تم تحويل جزء من هذه الأعمال الأدبية عن الإسكندرية إلى أعمال سينمائية، مثل جزء من رباعية داريل التي صارت فيلمًا جميلاً ومن السهل الحصول عليه، وقد تكون روايات أخرى قد تحولت إلى أفلام سينمائية.

واقترح الأستاذ يوسف القعيد إعداد ندوة تحمل عنوان "الإسكندرية ما بين الرواية المصرية والرواية الأجنبية". فأوضح الدكتور صلاح فضل أن الندوة عن الرواية المصرية تم إقرارها في برنامج سابق، وقد تحددت الأسماء الخاصة بها والمواعيد وكل الترتيبات، وأنه لا يمكن أن تقرر اللجنة أمرا في اجتماع ثم تعود في الاجتماع التالي للاختلاف عليه، بل يجب أن تقترح فكرة جديدة. واقترح أن يتولى الدكتور محمد الكردي موضوع الإسكندرية في الروايات العالمية وأن يتم إبلاغ الدكتور محمد الكردي بأية أفكار خاصة بهذه الندوة لأخذها في الاعتبار عند هيكلة الندوة المقترحة.

وتساءلت الدكتورة سحر عبد الحكيم ما إذا كان في الإمكان إدراج أدب الرحلة لأنه مجال غني للغاية ومرتبط بأدب الإسكندرية. واقترح الدكتور صلاح فضل تسميتها "سرديات الإسكندرية المكتوبة والمصورة". وأشار الأستاذ يوسف القعيد إلى أن أدب الرحلة يكاد يكون عالمًا قائمًا بذاته، وأنه يختلف عن الرواية لأنه يتعلق بدراسة مشاهدات الرحالة، كما أن فكرة الرحالة تفتح مجالاً كبيرًا، وما كتبه الرحالة عن الإسكندرية قد يكون عدده أكبر مما ذكرته الروايات عنها خاصة أن الرحالة في الزمان القديم كانوا يأتون إلى مصر عن طريق البحر وكان أول ما يرونه مدينة الإسكندرية التي كانت المصافحة الأولى لمصر بالنسبة لهم. ونبه الدكتور صلاح فضل إلى أن أخذ الموضوع من الوجهة التاريخية سيجعل لجنة التاريخ هي المعنية به.

وأشار الدكتور صلاح فضل إلى الاقتراح الذي تقدم به الدكتور عبده الراجحي حول إقامة مؤتمر في العام القادم حول تعريب العلوم ويكون على نطاق عربي موسع، ودعا الدكتور عبده الراجحي إلى عرض مشروعه. وقد بدأ عرضه بالإشارة إلى أنه في السنوات

الأخيرة حدثت أفضلية للغات الأجنبية على اللغة العربية في التعليم، وصار تدريس العلوم في مصر يتم بلغات أخرى بالإضافة إلى التعليم العام، كما أنه يتم التعامل مع الجانب الأوروبي ودخول عالم التعليم الجامعي الخاص والفوري والأجنبي، واقترح بداية إقامة عدد من ورش العمل يشترك فيها المتخصصون على أن تستغرق كل ورشة يومين حتى يتم عمل الدراسات والمناقشات الخاصة يتم بعدها إرسالها إلى المشاركين في الدول العربي قبل عقد المؤتمر العربي الموسع. وأكد أن العلوم الطبية هي المسألة الكبرى في هذا الأمر في مصر، ويلي العلوم الطبية الصيدلة التي تحتاج أيضا إلى ورشة مستقلة، تليها هندسة الميكانيكا والكهرباء والاتصالات ثم هندسة الحقول والهندسة النووية ثم هندسة الفيزياء ثم هندسة الكيمياء والأحياء، ومن الممكن دمج بعض هذه المعارف إلى بعضها البعض، ويمكن أيضا إقامة ورشة تجمع كل العلوم الهندسية وورشة أخرى تجمع العلوم الأساسية، واقترح أن يكون الدكتور حافظ حلمي عضو المجمع اللغوي منسقًا عامًا لهذه الأعمال.

وتساءل الدكتور صلاح فضل عن فلسفة الفكرة وأهدافها، فأوضح الدكتور عبده الراجحي أنه منذ ثلاث أو أربع سنوات عُقد مؤتمر في المركز الثقافي الفرنسي، وكان يرأسه دوفيلبان حينما كان وزيرًا للخارجية في فرنسا، وكان عنوان هذا المؤتمر "حينما تكلم العلم بالعربية"، وأن هذه مسألة أساسية، فهناك قضايا كثيرة بخصوص هذا الموضوع، فإذا لم تكن اللغة تسكن الناس يكون الناس في معضلة كبيرة، والبعض يأخذها كمزايدات سياسية أو مزايدات دينية أما المكتبة فستتبنى هذه المشكلة بطريقة موضوعية علمية، وتساءل عن ما إذا كان ممكنا للمكتبة مثلما تتحدث عن الإصلاح السياسي والاقتصادي أن تتحدث عن موضوع أساسي وجوهري داخل في عصب تكوين أمة وهو فكرة اللغة، وغير صحيح ما يقال عن أن تعليم العلوم باللغة العربية سيضعف اللغات الأجنبية، ففي البلاد المتقدمة يتم تدريس كل شيء باللغة القومية، وليس هناك بلد متقدم يدرِّس لغة أجنبية قبل سن التاسعة لأنه لا يجب أن تدرَّس لغة أخرى إلا بعد أن تتكون اللغة القومية أو لغة البلد. وعلق الأستاذ يوسف القعيد أن هذا الموضوع مرتبط بالعلوم والتكنولوجيا حيث إنه خاص بتعريب العلوم، فأبدى الدكتور محمد الكردي رأيه بالموافقة على الفكرة وضروريتها لأن العلم لن يكون عربيا إلا إذا كان مكتوبا باللغة العربية، وهذه نقطة أساسية وأن المهم هو عرض الفكرة بطريقة علمية وموضوعية ومنهجية.

وعقب الدكتور أحمد عتمان بقوله إن الموضوع هام لكنه من الضخامة بحيث يحتاج إلى تجزئته وإلى تقسيمه على مراحل، لأن هناك مرحلة تاريخية للتجربة العربية القديمة وهي هامة في كيفية تعامل العرب القدامى مع العلوم ومع الكتب المترجمة، كما أن هناك بعض الجزيئات التي تدور في فلك هذا الموضوع، لكن بشكل عام التجربة العربية القديمة مهمة وقد يفيد منها بالذات في اللغة العربية كيف تعامل العباسيون مثلا مع أسماء الأعلام اليونانية وهي إحدى المسائل الهامة في دراسة العلوم والفلسفة والأمر نفسه فيما يخص مصطلحات الفلسفة وغيرها من المصطلحات العلمية أي إن الموضوعات كثيرة، كما أن المرحلة الحالية تشعبت تشعبًا كبيرًا أي إن الحديث الآن عن تعريب العلوم حديث صعب، وقد اختلف كل تخصص من التخصصات في الوقت الحالي، وقد زادت في عصرنا الحديث فروع العلوم وتخصصاتها وكل تخصص يحتاج إلى معاملة خاصة، وهناك علوم لا يعرف العالم العربي شيئًا عن أسرارها تقريبًا مثل الذرة، كما أن هناك علومًا عرف العرب عنها لكن جدَّ عليها الآن تفاصيل كثيرة لذا سيكون التعامل معها مختلفًا، ومن المفروض أن يتم استكمال المشوار في العلوم التي قُطع فيها شوط كبير بالفعل وليس بالبدء من الصفر بتعريب ما هو كائن.

وعلق الأستاذ مهدي بندق على ذلك بقوله إن هذا الموضوع كان يقتضي التفكير على نحو آخر على اعتبار أن مصر هي نقطة الارتكاز التي يتم التحرك منها، وهل يجوز لنا القول إنه على العرب تعريب العلوم أم القول بتمصير العلوم؟ وإذا كان المقصود هو المعنى الأخير فإن المعضلة ذاتها تكون موضع تفسير من الآن، والسؤال هو هل يتحدث المصريون باللغة العربية الفصحى لأنها اللغة الأم أم أن اللغة الأم الحقيقة هي اللغة العامية إلا أنه توجد صعوبة في الحديث والكتابة والتشكيل باللغة العامية، ويمكن القول إن المصريين يعيشون حالة انفصام غريب خاصة المثقفين منهم الذين يفكرون باللغة العربية ويتعاملون مع الشعب بلغة السوق، ومثل هذه المعضلة تحتاج إلى التركيز عليها قبل طرح السؤال عن تعريب العلوم أم لا، تمصير العلوم أم لا، أو تعريب اللغة المصرية.

وأعرب الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي عن أولويات الموضوع، وأيهما أولى الآن بالحديث: تعريب العلوم أم مصير اللغة العربية وواقعها الراهن، وأكد أن المشكلة ليست في تعريب العلوم فقط ولكن أيضا في تعريب الأدب، وتساءل هل الأدب الذي يُكتب الآن

يكتب بلغة عربية؟ وهل الإعلام والصحف الآن تستخدم لغة عربية صحيحة؟ وهل الحكومة تنفذ ما هو موجود في الدستور وتحترم اللغة العربية باعتبارها اللغة القومية؟ وأكد أنه لا أحد أصبح يحترم اللغة العربية وحتى التعليم المصري أصبح يتعامل مع اللغة العربية معاملة سيئة، وفي كل مكان في مصر كل الإعلانات تقريبا بلغات أجنبية، ومن الممكن الحديث عن عصر انحطاط للغة العربية في مصر، وهو الأولى الآن بالحديث لأن الحديث عن تعريب العلوم نوع من البذخ والرفاهية، خاصة أن اللغة التي تستخدم في التليفزيون وفي الراديو وفي الصحف وفي التعليم العام وفي التعليم العالي لم تعد اللغة العربية، لذلك فإن واقع اللغة العربية هو الأولى بالحديث عنه لأن المجتمع قد فقد احترامه للغة.

وأشارت الأستاذة إقبال بركة إلى مسألة اللغة، ومن الممكن القول بأن هذا أهم من الأدب، خاصة وأن المجتمع المصري يعاني الآن من ازدواجية كبيرة في استخدام اللغة، وقد اقتحمت اللغة العامية الأدب كما اقتحمت اللغة الأجنبية الحياة العامة، لذلك يجب إضافة محور يكون عن ازدواجية اللغة ومدى تقبل اللغة العربية لأن هذا الأمر سيؤثر على المجتمع بعد خمسة أو خمسة عشر عامًا، مما سيؤدي إلى حالة من الارتباك والتأثر السلبي لدى قطاع عريض من الناس.

وأوضحت الدكتورة نفيسة شاش ضرورة النظر إلى اللغة العربية نظرة إيجابية فأكدت أن اللغة العربية لم يعد يتذكرها ويلم بها الشباب، وأنه سيكون من المفيد تعريب المواد العلمية، لكن على ألا يحدث ابتعاد عن جوهر اللغة العربية نفسها مع التركيز على الناحية اللغوية واستخدامات اللغة العربية الأصيلة والحقيقية للغة العربية الفصحى في مجالات كثيرة وتمنت إقامة مؤتمر أو ورشة عمل حول هذا الموضوع.

وعقبت الدكتورة سحر عبد الحكيم بأن هناك إحساسًا كبيرًا جدًّا بالتعاطف مع الوضع السيئ للغة العربية، واقترحت تحديد الموقف من ترجمات العلوم لأن الترجمة غالبا ما أخذت منحى الترجمة الأدبية، وحضارة الأمة العربية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باللغة التي تستخدمها في علوم الدين، واقترحت التنسيق مع العاملين في مجال العلوم مثل أعضاء لجنة العلوم والتكنولوجيا في المكتبة وكذلك مجموعة من المتخصصين العاملين في حقل اللغات والترجمة لمحاولة وضع رؤية أو تصور عن المستقبل، وأكدت على أن الجميع يتفق على أن

الوضع الحالي للغة العربية وضع سيء، لكن الحديث عن المستقبل في هذه الحالة أهم من الاجترار الدائم لما هو قائم.

وأشار الدكتور جابر عصفور إلى أن الاقتراح في غاية الأهمية ومن الناحية العملية يتعرض للضعف الموجود في اللغة العربية، لأن قضية ترجمة العلوم إلى اللغة العربية سوف تثير سؤالا حول أي مستوى من المستويات العربية؟ وهذه الترجمة تكون من أية لغة؟ وهل ستكون لغة فصيحة أم لغة سهلة أم في وضع متوسط؟ وأكد أنه يرى أن هذا الاقتراح في غاية الأهمية، وفيما يتصل باللغة العربية بشكل مباشر اقترح أن يكون في ندوة مستقلة لأن ترجمة العلوم للغة العربية مسألة تتعلق بكونها مفتاح المستقبل لأنه طالما توجد القدرة على ترجمة العلوم إلى اللغة القومية وهذا يعني وجود أصحاب هذه اللغة القومية في خريطة العالم، إن أكبر دولة في العالم في إنتاج الترجمة كمًّا وكيفًا وسرعةً هي اليابان، بل إن بعض الكتب تصدر ترجمتها اليابانية قبل أن تصدر بلغتها الأصلية. فمسألة ترجمة النصوص إلى العربية مسألة في غاية الأهمية، والاقتراح الذي تقدم به الدكتور عبده الراجحي ليس اقتراحًا حصريًّا لكنه يفتح الباب للمناقشة، وأكد أنه يقابل الكثيرين الذين لا يظهرون أي اهتمام بالترجمة، وتساءل عن سبب القول بعدم احتمال اللغة العربية إدخال مصطلحات جديدة عليها، وعاد ليتساءل عن قدرة رفاعة الطهطاوي على الترجمة واختراع مصطلحات جديدة وتعريب بعض الكلمات التي كان لا يعرفها، وأنه من الممكن أن تتم دعوة من يتحدثون في هذا الموضوع، ومنهم المؤيدون والمعارضون، وكل منهم سيشرح وجهة نظره على أن يتم طبع وتوزيع هذه الأفكار على الجميع لتكوين دائرة تزداد شيئًا فشيئًا وهي الاهتمام بقضية ترجمة العلم لأنه إن لم تكن هناك ترجمة للعلم فإنه لن تكون هناك ثقافة في أي مستوى من المستويات، حتى اللغة العربية نفسها سوف تزداد سوءًا خاصة مع زيادة ضعف المعرفة باللغات الأجنبية، وأنه لاحظ أن الذين يتشدقون أحيانا بكلمات إنجليزية أو فرنسية هم أصلا لا يعرفون اللغة الإنجليزية ولا اللغة الفرنسية ولا حتى اللغة العربية، لذلك فإن ترجمة العلوم مسألة في غاية الأهمية.

واقترح الدكتور صلاح فضل إجراء تعديل طفيف جدا في مقترح الدكتور عبده الراجحي بعد الأخذ بالعنوان الجذاب الذي اقترحته الأستاذة إقبال بركة وهو "مستقبل اللغة

العربية"، على أن يتم تقسيمه إلى محاور كما يلي: اللغة العربية والترجمة، اللغة العربية والعلم، الكتابة باللغة العربية والعلماء الذين يكتبون بلغتين، اللغة وعصر المعلومات، والتحدي الحضاري، وأوضح أن هذا مجرد اقتراح يوضع إلى جانب الاقتراحات الأخرى لحين الاهتداء إلى صيغة يُتفق عليها عن فكرة تعريب العلوم لتصبح محورًا عن موضوع أشمل وأعم هو "المستقبل في اللغة والترجمة"، على أساس أن كل ما يُقال هو في الأساس تحديات للمستقبل. وعقب الأستاذ مهدي بندق بأن اللغة العربية الفصحى الأصيلة هي في الواقع لغة امرئ القيس ولغة عصر ما قبل الرسالة المحمدية، وهذه لغة انتهت من الحياة كما انتهت لغة شكسبير من اللغة الإنجليزية، واعترض على الكلام عن اللغة بشكل يحدد مستواها. كما نوه الدكتور محمد الكردي بأن ظاهرة تدهور اللغة العربية موجودة منذ القدم وأن المتنبي قد انتقد في شعره ضعف مستوى اللغة العربية في عصره.

عادت اللجنة للاجتماع في صباح اليوم التالي الجمعة الموافق ١٣ من يوليو في تمام العاشرة صباحا، وطرح الدكتور صلاح فضل أن أمام اللجنة ثلاثة موضوعات للانتهاء منها، الموضوع الأول بلورة المقترح الذي تفضل به الدكتور عبده الراجحي والخاص بمؤتمر العلم واللغة العربية، الموضوع الثاني فكرة مطروحة على اللجنة لدراستها وهي إمكانية احتضانها لدورات تدريبية لدارسي اللغة العربية من الأجانب بحوض البحر المتوسط، الموضوع الثالث ما يستجد من اقتراحات ومبادرات خاصة بأعمال اللجنة لم تستوعبها الموضوعات السابقة. وأنه فيما يتصل بالموضوع الأول الذي طرحه الدكتور عبده الراجحي، فقد تبين من المناقشات التي دارت أن هناك اتجاهين: الاتجاه الأول هو اختيار موضوع علمي محدد ودقيق وإقامة ندوة ذات مستوى متخصص رفيع حول هذا والاتجاه الذي تفضل بعرضه الدكتور عبده الراجحي وجعل عنوانه "تعريب العلوم"، وجعل محاوره تعريب العلوم الطبية والرياضية والتطبيقية والأساس أخذ واجهة مختلفة قليلا من حيث احتواء بعض القضايا الحيوية الأخرى المتصلة بحياة اللغة العربية في المجتمع وبمستقبلها وبمشكلاتها المتعددة، والأمران لا يتناقضان ولابد من اختيار أحدهما كبداية، واقترح بدلاً من أن يكون الموضوع "تعريب العلوم" أن يكون أكثر شمولاً بعنوان "العلم واللغة العربية"، لأن التعريب ليس إلا جزءًا من المشكلة، وأوضح أن هذا الموضوع يشتمل على أربعة محاور: المحور الأول هو تعريب العلوم، بمعنى كيف يمكن للعلم أن ينتج ويفكر، وكيف يمكن للفكر العلمي أن ينشأ في اللغة العربية، وأن

هذا مرتبط بعملية البحث والفهم وكيفية قيام اللغة بوظائفها معرفيًا من العلوم دون تخصصات ودون الاضطرار إلى وضع الرياضيات في ناحية والطب في ناحية والفيزياء في ناحية وغير ذلك. المحور الثاني هو تعريف تعريب العلم، لأن التعريب دائما يدرس العلوم باللغة العربية، وغالبا ما يُطلق مصطلح تعريب العلوم بمعنى تعريب التعليم، وصحيح أن سوريا والأردن تعلمان الطب باللغة العربية إلا أن هناك إشكاليات كثيرة حول هذا الأمر، هناك منجز يتحقق في تطويع العقل العربي للنشء والشباب على التفكير باللغة العربية، لكنهم يتعرضون في الوقت نفسه لخطر الانعزال عن التيارات العلمية المتلاحقة لأنه لا توجد حركة ترجمة ولا حركة متابعة في الإنتاج العلمي تسمح لمن يتعلمون الطب باللغة العربية أن يتابعوا أحدث منجزات الطب التي تتغير بين دقيقة وأخري وما كان يتغير في الماضي بين سنة وأخرى أصبح يتغير في إيقاع متسارع. أما المحور الثالث فهو حركة الترجمة وترجمة العلم، والمحور الرابع يتناول قضية أساسية وهي الدخول في عصر المعلوماتية واحتكار اللغة الإنجليزية لأوعية المعلومات العالمية ومدى التنافس الشرس الذي تشهده اللغة العربية حيث إنها تُهمَّش بشكل كبير جدًا بين أبنائها. أي إن الموضوع يستحق بالفعل أن تقوم لجنة الآداب والدراسات اللغوية في مكتبة الإسكندرية بإقامة مؤتمر عنه على أن يكون عنوان المؤتمر "العلم واللغة العربية"، وطلب من الدكتور عبده الراجحي النظر في هذه المحاور وتكييفها مع المحاور التي سبق واقترحها على أن يعيد مرة أخرى تشكيل أسماء المشاركين في هذه المحاور. ومن الممكن مستقبلا التطرق لموضوعات أخرى خاصة باللغة والمستقبل، واللغة والاستعمال، ومشكلات الفصحى وغيرها من مشكلات كثيرة مرتبطة باللغة العربية.

وتساءلت الدكتورة سحر عبد الحكيم عما إذا كان من الأفضل الإعداد لصيغة المؤتمر أم القيام بالإعداد لورش عمل وبالتالي توجُّه إلى الجمهور المستهدف. واقترح الدكتور أحمد عتمان جعل العنوان "العلم بالعربية"، كما اقترح إضافة محور إلى محاور المؤتمر عن "التراث العلمي العربي". وعلق الدكتور صلاح فضل بأن لهذا علاقة بالتاريخ، وأنه دائما يجب التفكير بطريقة منظمة بنيوية تعزل المحور التاريخي عن المحور الوقفي التوقيتي لأن الدخول في التاريخ لا نهاية له. لكن المشكلة هي التحدي الذي يواجه اللجنة الآن وهو أنها لن تستطيع الحديث عن التعريب دون العودة إلى الجزء التاريخي، لكن لا يجب أن يكون المنطلق تاريخيـــًا، ومن الطبيعي أن أي شخص سيتحدث عن التعليم بالعربية سيبدأ من

الحركة العلمية التاريخية لكن على ألا يكون الضوء مسلطًا عليها، فهناك مئات المؤتمرات ومئات الكتب التي تغطي هذا الأمر لدرجة الاهتمام الحالي بتحديات المستقبل والقطيعة مع الماضي، وأشار إلى أنه في قضية مثل هذه بها جانب مستقبلي أساسي وأنه من أنصار قطيعة إبستمولوجية أي تكتيكية مع الماضي لأن المهم هو النظر فيما يجب فعله اليوم.

وأوضح الدكتور عبده الراجحي أنه منذ فترة عقد المجلس الأعلى للثقافة مؤتمرًا كبيرًا كان عنوانه "اللغة العربية والخبرات العلمية"، ولكن الموضوع المعروض حاليا يضم تقريبا نفس المحاور وكان هناك محور خاص عن اللغة والتربية وقد تم طرح الكثير من الأفكار المفيدة، إلا أنها لا تتحول إلى شيء ملموس محسوس وأنه يقترح لذلك عرض الأمر بطريقة متخصصة في البداية على هيئة ورش عمل، وأكد أن الحديث عن العلوم سيعني بالضرورة الخوض في قضية الترجمة وطبيعة اللغة نفسها، وأن الحديث سيدور حتمًا حول شكل اللغة العربية التي ستقدَّم بها العلوم تعليما أو بحثا من حيث مفرداتها وتراكيبها، كما ستُطرح قضية الانتقال من الحالات الفردية إلى العمل الجماعي أو الحركة التطبيقية، وأوضح أنه كان يتصور أنه عندما يتم عرض قضية التعريب فإنها ستتحول بعد العمل المتخصص إلى عمل جماهيري. وعلق على الحديث عن مستقبل اللغة العربية في ضوء واقعها الراهن أوضح أنه عندما يتحدث عن مستقبل العربية فلابد أن يقترن ذلك بإصلاح حقيقي وملموس، ومن هنا يأتي الاهتمام بتعريب العلوم، لأنه عندما يكون إنتاج العلم بغير اللغة القومية فإن هذا معناه عدم الاشتراك في حركة الحياة، وأن يكون هناك اعتماد دائم على ما ينتجه الآخر ومن هنا تكون هذه المسألة مطروحة في تكوين الأمة، وتساءل عن سبب عدم الخوض المباشر في القضية في مكتبة الإسكندرية لإعطائها أهمية خاصة وأن هناك حديثًا في مصر منذ أكثر من عشرين عاما عن التعليم دون تغيير فعلي، ومن هنا لا يجب البدء بطرح قضية العلم حتى لا يكون هناك ابتعاد عن القضية الأساسية.

وأثنى الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي على هذا التوضيح متسائلاً عن المدخل إلى هذا الموضوع، وأكد أن المدخل الصحيح هو البحث في "العلم والعربية"، لأن الحديث عن "تعريب العلوم" يعني الإجابة عن سؤال قبل طرحه، لأن السؤال هو تعريب العلوم أم ترجمة المصطلحات؟ وما المقصود بتعريب العلوم؟ وهل يعني إنتاج العلوم بالعربية أم تعريب

المصطلحات أم ترجمة المصطلحات؟ هذه هي المسائل التي يجب أن تطرح للبحث لأن هناك من يقول إنه من الممكن الاكتفاء بتعريب المصطلحات، وهناك من يصر على ترجمة المصطلحات وهذه أساليب ومناهج متبعة لا يوجد اتفاق عليها، وأكد أن القضية ليست قضية لغة فقط لكنها قضية وجود قومي في هذا العصر، وتوجد مشكلتان أساسيتان سيتم طرحهما، مشكلة التخلف المزمن المتمثل في المحمة المتطرفة وقضية العلاقة مع العالم المتقدم، أو من وجهة أخرى العلاقة مع الماضي، والعلاقة المعاصرة مع الآخرين التي تظهر كعلاقة متوترة، واقترح إضافة محور آخر للمؤتمر هو: ماذا صنعت اللغات القومية الأخرى في التعامل مع هذا الأمر؟ وأقرب مثال هو اللغة العبرية التي استطاع اليهود المعاصرون المحدثون إحياءها بعد أن كانت من اللغات الميتة، واستطاعوا أن يكتبوا بها العلم حتى يضطر علماء اللغات المتقدمة أن يترجموا من العبرية حتى يطلعوا على أحدث ما كان في هذا الفرع أو ذاك من فروع العلم لأن إسرائيل تنتج العلم، وتساءل عما إذا كانت البداية ستكون إنتاج العلم أم إنتاج اللغة التي تستطيع أن تستوعب الإنتاج العلمي؟

وعقب الأستاذ يوسف القعيد بأن تعريب العلوم أو تعريب تعليم العلوم يكاد يكون موضوعًا واحدًا، ونبه إلى أن سوريا قامت بتنفيذ هذه العملية ودرّست الطب باللغة العربية ثم واجهت مشكلة بعد تخرج الطلبة وإيفادهم في بعثات إلى الخارج، وأن هذه تجربة سابقة في بلد عربي من الممكن قياس مدى نجاحها ومدى فشلها ومن خلال هذه الصورة من الممكن تقييم الأمر.

وأوضح الدكتور محمد الكردي أن الهدف الذي يرمي إليه الدكتور عبده الراجحي هو فعلا إنتاج العلم بالعربية، أما عن تعريب العلوم وترجمة العلوم وترجمة المصطلحات وما إلى ذلك فهي كلها وسائل وليست الغاية، فالغاية هي الارتفاع بالمستوى العلمي والقدرة على الإنتاج العلمي باللغة العربية، هذا هو الهدف، والسؤال هو كيف نصل إلى تلك الغاية؟ هل من الممكن أم لا؟ وفعلا القضية متشابكة، فالإنتاج العلمي مرتبط بمسألة التخلف في جميع المجالات، وحل هذه المشكلة سيكون حلاً صعبًا وستكون الطريقة شائكة ومعقدة والمرجو الوصول على الأقل إلى بدايات طيبة.

وأشار الأستاذ مهدي بندق إلى أن المسألة متعلقة بتركيبة دياليتيكية بين إنتاج العلم واللغة لأن إنتاج العلم لا يتم إلا باللغة، أي إنه لا يجب أن يكون الأمر طرح للتساؤل حول أيهما الأصل وأيهما التابع لأن الاثنين معا يشكلان كتلة واحدة. وأكد الدكتور صلاح فضل إلى أن كل هذه الأفكار مرتبطة بكيفية تعليم الباحث العربي كيف يفكر بلغته في العلم، وكيف يتم تطويع الفكر العربي ليكوِّن فكرة علمية.

وعلقت الأستاذة إقبال بركة بأنه منذ عامين قامت منظمة القلم العالمية بمؤتمر حضرته عن نفس الفكرة، وأكدت على أن هناك إحساسًا بالخطورة لدى العالم كله بما في ذلك اللغات العالمية الفرنسية والإسبانية والألمانية، وأكدت على أن المعلوماتية كلها باللغة الإنجليزية في العالم كله كما أن أجهزة الكمبيوتر كلها بالإنجليزية، إن الموضوع بالفعل قُتل بحثا، وهو معروض في المجمع اللغوي منذ سنوات، والأفضل أن تحدد اللجنة هدفا واحدا في هذا الموضوع يتفق عليه أعضاؤها وينحازون له ويدافعون عنه. واقترح الدكتور صلاح فضل إعادة الموضوع بالكامل إلى الدكتور عبده الراجحي على ضوء المناقشات التي تمت لإعادة صياغته وتقديمه مرفقًا بميزانية متضمنة التفاصيل لأخذ موافقة المكتبة عليها. وأشار الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي إلى أن لكل شعب في العالم لغة ولا شك أن اللغة الإنجليزية على سبيل المثال الآن أغنى من اللغة العربية، لكن اللغة العربية لغة العرب والمصريين ولذلك يجب جعلها أكثر حياة وأقدر على التعايش مع العصر وهو عصر العلم وتحدياته.

وانتقل الدكتور صلاح فضل بعد ذلك إلى الموضوع التالي في جدول الأعمال، وهو مسألة المجموعات التي تشكلت منذ سنوات في دول حوض البحر المتوسط والتي تسمى جامعات البحر المتوسط، تهتم بالعلاقات الثقافية للمنطقة، وهذه الجامعات المتوسطية تهتم بالدرجة الأولى بالعلاقات العلمية فيما بين ثقافتها ولغتها وأفرادها وغالبًا ما تتخذ هذه الجامعات مراكز لها من مدن الثغور، وأوضح أنه عندما كان في برشلونة شاهد جامعة خاصة بالبحر المتوسط وجامعة خاصة في جزء من مايوركا ونابولي ونيس، والأمر كذلك في كل دول البحر المتوسط، وهذه الجامعات تعمل من خلال التبادل العلمي واللغوي والثقافي وبين شباب الباحثين بين دارسين ومدرسين في هذه الجامعات، وأنه عندما كان في زيارة قريبة إلى إيطاليا ورأى لديهم رغبة في تحقيق الترابط مع بعض الجامعات الإيطالية والأوكرانية مع

الإسكندرية وخاصة مع المكتبة، لأن لمكتبة الإسكندرية تاريخًا خاصًا وجاذبية متميزة، ومنذ سنوات عديدة كانت جامعة الإسكندرية تستقبل بعض مجموعات الطلاب من جامعات متوسطية وتقوم بعقد ورش لتدريبهم على اللغة العربية نطقًا وكتابة وثقافة وأدبًا، وحتى الآن ستزهو الجامعات المتوسطية إذا كانت سترسل أبناءها من شباب الباحثين والمدرسين للتدريب اللغوي خلال الصيف في مكتبة الإسكندرية. وأوضح أنه يطرح هذه الفكرة لأخذ موافقة مبدئية عليها من لجنة الآداب والدراسات اللغوية لتبنِّي هذه الفكرة وتنفيذها في المكتبة، وتساءل ما إذا كان من المناسب لمكتبة الإسكندرية أن تساهم في مثل هذه الأنشطة أم لا من ناحية المبدأ، وما إذا كان مثل هذا النشاط يدخل في صميم عمل المكتبة ونشاط اللجنة أم أن هذا عمل مدرسي وجامعي، وأكد أن الجامعيين من البحر المتوسط يرغبون في أن تكون لهم علاقة بالمكتبة لاسمها ورمزيتها وأهميتها. والسؤال الثاني يتصل بالموضوعات التي تتناولها ولها شقان: الشق الأول تربوي وتعليمي وهو يتضمن الأساتذة والمحاضرات في اللغة وبرامج التدريبات، والشق الثاني مرتبط بمسألة الإقامة والمعيشة والتكلفة العامة، هذان الشقان يرتبطان بالهيكلة العلمية لورش التدريب اللغوي أو التدريب الثقافي.

وأوضح الدكتور محمد الكردي أن هذا أقرب إلى تخصص مراكز تدريب اللغة العربية، وأن هناك مركزًا في كلية الآداب جديرًا بالقيام بهذه المهمة، أما المكتبة فمن الممكن لمن يزورها أن يشارك في أنشطتها. واعترض الدكتور أحمد عتمان على هذا الرأي، وأكد أنه سبق وتم طرح هذا الموضوع وأخذ الموافقة عليه منذ حوالي عامين، وكان الحديث عن عقد دورات تدريبية لطلاب البحر المتوسط لدراسة اللغة والحضارة، وأكد أن هذا الموضوع يدخل في صميم عمل مكتبة الإسكندرية، وأنه لا يتعارض مع ما تمارسه الجامعات، وعلى سبيل المثال فإن جامعة القاهرة لديها مركز لغات وجامعة عين شمس لديها أيضا مركز لغات، وهذا لا يتعارض مع عمل مكتبة الإسكندرية التي تتميز بنكهة خاصة في كونها مؤسسة عالمية ودولية وبحر متوسطية، وأكد ضرورة وضع برامج وتحديد مستويات معينة للمتقدمين، كما أنه من الممكن تبني دورات في الأدب المقارن وأدب البحر المتوسط وإقامة مقارنة حول حضارات البحر المتوسط لا تختص فقط بالأدب.

واتفقت الدكتورة سحر عبد الحكيم مع الدكتور أحمد عتمان وأكدت أن مكتبة الإسكندرية لها نشاط متميز تقوم فيه بتدريب بعض الشباب وعمل معسكرات وورش عمل بالتعاون مع حركة السلام، وبالتالي فإن هذا ليس بجديد على المكتبة المهتمة باللغات وبالدراسات الجادة وبكل نشاط مفيد للتواصل مع المجتمع، لكن الأمر بحاجة إلى إعداد جيد لبرنامج تدريبي على أعلى مستوى.

وعلق الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي مؤكدًا أن هذا النشاط يتصل بنشاط المكتبة لأنها ليست مجرد مكتبة، أي إذا كانت المكتبة وفية لتقاليد المكتبة القديمة فالمكتبة الحديثة تنهض بوظيفة المكتبة لكنها في الحقيقة تنهض بوظائف متعددة للمجتمع الثقافي أو للجامعة، وللمكتبة الحق في أن تدعو أساتذة أو مثقفين للبحث في الموضوعات الخاصة بتعليم اللغة لكن مهمة التعليم نفسها ليست من اختصاصها، ولكنها تقوم بتحقيق الاتصال بين مستويات المثقفين وخاصة مثقفي البحر المتوسط واللغويين والأدباء والمؤرخين والفلاسفة والعلماء فهي تقوم بدور يتوازى مع الدور الذي تقوم به الجامعة ولكنه ليس بديلاً عنها. وأشار الأستاذ مصطفى عبد الله إلى أهمية هذا الموضوع وإلى وجوب اتساعه عن الدائرة المتوسطية، وقال إنه كان في الخارج في الأسابيع الأخيرة ولمس مدى رغبة الأجانب في التواصل معنا حتى لا تظل جهودهم في تعلم اللغة العربية والتدريب فيها وترجمة أدبها بعيدة عن المعنيين بها، وأكد أن هناك أربع جامعات في كوريا وحدها تدرِّس اللغة العربية والأدب العربي دون أن يكون للجامعة هنا علم بها أو اتصال معها، ومن الممكن الاهتمام بهذا الموضوع عن طريق الاهتمام بالدارسين من خلال مراكز اللغات في الجامعات، والاهتمام بالأساتذة والباحثين عن طريق برامج تدريبية تتم في مكتبة الإسكندرية.

واقترحت الأستاذة إقبال بركة البعد عن اختصاصات الجامعات والمراكز المتخصصة والبدء في فكرة جديدة تدور حول استضافة الشباب في فترة الشتاء وهي الفترة الزمنية الهادئة لشهور السنة في الإسكندرية لكي يحدث ما يسمى بالسياحة التعليمية، وبدلا من المحاضرات وورش العمل والتدريب من الممكن إفساح المجال لهم مثلاً لحضور اجتماعات اللجان وذلك للالتفاف حول أعضائها والاستماع إليهم والاستفادة من خبراتهم، وإقامة دورات تبادل آراء وتعارف لهم مع الشباب السكندري أو الشباب العربي، ومن الممكن أن تكون الاستفادة من

هذا الأمر ذات جانبين: الجانب الأول جانب مالي لأنه لا يوجد شيء الآن بالمجان وسيدفع هؤلاء الطلبة مقابل ما سيحصلون عليه من استفادة علمية وبالتالي سيكون هذا عائدًا للمكتبة، والجانب الثاني أن هذا الموضوع سيكون دعاية ضخمة لمصر ولمكتبة الإسكندرية، ويصبح ذلك تجربة جديدة لم تقم بها الجامعات من قبل.

وأكد الدكتور عبده الراجحي أن مستوى تعليم اللغة العربية لغير العرب أفضل بكثير من مستوى تعليمها لأبنائها الآن، وقد استفادت مصر كثيرا من تجارب الدول في تعليم لغتها كلغة ثانية، وكان للإسكندرية تاريخ طويل في هذه المسألة منذ أوائل الستينيات وخاصة أيام الرئيس جمال عبد الناصر، وأوضح أنه في عام ١٩٨٥ أسست جامعة الإسكندرية مركزًا لتعليم اللغة العربية للأجانب وأصبح اسمه مشهورًا جدًا في العالم وله تاريخ طويل ولا يتوقف نشاطه على مدى السنة إلا أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، وهو يدرِّس برامج مستقرة، واقترح أن تستدعي المكتبة شبابًا وليس فقط أساتذة من دول البحر المتوسط على ألا يكون هدف المكتبة الرئيسي هو تعليم اللغة، ولكن أن يكون الهدف هو تنمية التبادل الثقافي في منطقة أجنبية، وسيقتضي هذا المعرفة باللغة العربية وهذا أمر بسيط ومن الممكن طلب المساعدة من هذا المركز؛ لأنه مركز متخصص وذلك عن طريق برنامج يقوم بوضعه ليتم تدريسه لمدة أسبوع أو عشرين يومًا على الأكثر، وأكد أن إيطاليا من أكثر البلاد إقبالا على تعلم اللغة العربية، وهناك جامعات في بريطانيا بها ما لا يقل عن خمسمائة طالب في السنة يتعلمون اللغة العربية ومع هذا ليس باستطاعة الأوساط الثقافية المصرية إقامة علاقات جيدة مع هؤلاء وغيرهم وتساءل عن سبب عدم إقامة علاقة تبادل ثقافي على الرغم من وجود مراكز ثقافية عديدة في مصر وبعضها يتبع دولاً متوسطية مثل المركز الثقافي الإيطالي والمركز الثقافي الفرنسي.

وقد لخص الدكتور صلاح فضل موضوع التبادل الثقافي بقوله إن اللجنة ترى الترحيب باقتراح بعض الهيئات الجامعية والثقافية في دول حوض البحر المتوسط بالتبادل الشبابي مع دول العالم الراغبة في عقد علاقات ثقافية وشبابية بينها وبين المؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية المختلفة، وترى أنه من الممكن أن يتضمن ذلك شقًا تدريبيًا في اللغة العربية تدمج فيه المهمة العلمية إلى مركز تعليم اللغة العربية للأجانب في جامعة الإسكندرية،

ومن الممكن أن تستفيد المكتبة من مركز الفنون ومركز دراسات البحر المتوسط في تنمية المعرفة الثقافية والفنية والتشكيلية لدى هؤلاء الشباب طبقًا لبرامج توضع خصيصًا لكل مجموعة على أن تبتعد كل من اللجنة والمكتبة عن المهام التعليمية التي تُترك للمراكز المتخصصة وتستغل المكتبة لقاء الشباب فيها للتبادل المعرفي والثقافي بينهم وبين الثقافة المصرية من جوانبها المختلفة، وأكد أنه من الجميل أن تكون المكتبة هدفًا للشباب الراغبين في أن يأتوا ويتدربوا بها.

واقترح الدكتور جابر عصفور تصميم برنامج موازٍ لأن مراكز تعليم اللغة العربية موجودة وليس مطلوبا من المكتبة تكرار نشاطها، وأن الغرض ليس تعليم اللغة العربية، ولكن أن يكون هناك نشاط ثقافي وهي فكرة الباحث المقيم الذي يجلس مع مجموعة من الشخصيات العليا أو مع طلاب بمستوى معين ويشرح لهم أفكاره في مجال عمله، واقترح إدخال تعديل لإيجاد فكر أقرب إلى المعقولية ويمكن تنفيذها وهي القيام بطرح برنامج ثقافي يهدف إلى تقديم صورة للثقافة المصرية مع التركيز على علاقة مصر بثقافات البحر المتوسط، وهذا البرنامج الثقافي موجود وتقوم بعمله مؤسسات أكاديمية ومؤسسات ثقافية، تهدف إلى تقديم ثقافة الإسكندرية من حيث تفاعلها مع ثقافة البحر المتوسط، ومن الممكن منح الباحث شهرًا للتعرف على هذه الثقافة المصرية بوجه عام والثقافة الفرعونية بشكل خاص، وبعد ذلك يتعرف على آثار الإسكندرية وعلى متاحفها، ويتم عمل مطوية عن هذا البرنامج للإعلان عنه وطبعها وتوزيعها في مختلف الجامعات، وهذا أفضل من الإثقال على اللجنة وإدخالها في أكثر من تخصص له علاقاته القائمة، لأن ذلك ليس عمل اللجنة وأكد أنه لكي تستفيد اللجنة والمكتبة من خبرات أستاذ مثل الدكتور عبده الراجحي فإنه يجب البحث في كيفية تقديم المادة الثقافية في شكل دورة تثقيفية لمدة معينة تصل إلى شهر أو شهرين.
وأوضح الدكتور صلاح فضل أن اللجنة ليست صاحبة المبادرة في طرح هذه الفكرة، بل هي رغبات أبدتها بعض الهيئات العلمية في دول متوسطية، ومن هنا من الممكن الاعتذار عن عدم تنفيذها أو الاستجابة لها، وطبقا لتطوير برامج الجامعات فليست هناك برامج تدريبية في الثقافة، لكن هناك برامج تدريبية في اللغة ، وأكد أن البرامج التعليمية بالجامعات كلها لغوية أساسًا وأن الثقافة تابعة لها ومن هنا لا يمكن اقتراح برنامج ليس له وجود في الهياكل

التعليمية في الجامعات، لكن بالإمكان الاستفادة من برنامج تدريبي مزدوج ومشترك الجانب اللغوي فيه يقوم به المركز والجانب الثقافي فيه الخاص بالفن وخلافه تقوم به المكتبة.

وأشار الدكتور جابر عصفور إلى أن البرنامج التدريبي سيكون مدفوع الأجر، وسيتم الإعلان عنه من خلال الإنترنت ومن خلال لافتات ستوزع على كل جامعات العالم ومراكزه الثقافية، لكن من الناحية اللوجستية لا يوجد استعداد لتدريب الطلاب الأجانب على تعلم اللغة العربية لأنه لا يوجد أشخاص مثقفون أو أكفاء للقيام بهذه المهمة الصعبة، كما أنه لا يمكن إعداد برنامج تدريب يقسم بين المكتبة ومركز جامعي لأنه شيء غير عقلاني. وأشار الدكتور صلاح فضل إلى أن الدكتور عبده الراجحي والدكتور محمد على الكردي والدكتورة نفيسة شاش مشرفون على هذا البرنامج في جامعة الإسكندرية، ومن الممكن أن يقوموا بقيادة هذا البرنامج التدريبي المشترك اللغوي الثقافي ما بين المركز والمكتبة. وأعرب الدكتور جابر عصفور عن ضرورة الإعلان مبدئيًا عن وجود هذا البرنامج والإعلان عن مزاياه وعن كونه مشتركًا بين المكتبة والمركز، مع الإعلان عن التكلفة المطلوبة من كل دارس.

وأغلق الدكتور عبده الراجحي باب المناقشة بتأكيده على ضرورة أن يكون للمكتبة تصور أولي موضوعي لفكرة التدريب والتفاعل الثقافي والتنمية الثقافية، ثم اختتم الدكتور صلاح فضل الجلسة في حوالي الثانية عشرة ظهرا.

لجنة الفنون

اجتماع اللجنة في يوليـــو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. إبراهيم الدسوقي فهمي	مدرس بكلية الفنون الجميلة بالقاهرة – قسم التصوير
٢	أ. إنعام محمد علي	مخرجة
٣	أ. جرجس شكري	ناقد مسرحي في مجلتي "أدب ونقد" و"الإذاعة والتليفزيون"
٤	د. حنان أبو المجد	أستاذ في الكونسرفاتوار — أكاديمية الفنون
٥	أ. داود عبد السيد	مخرج سينمائي
٦	د. دليلة الكرداني	أستاذ العمارة — جامعة القاهرة
٧	د. راجح داود	مؤلف موسيقي وأستاذ بقسم التأليف بكونسرفاتوار القاهرة
٨	د. رفيق الصبان	أستاذ بمعهد الفنون المسرحية وأستاذ زائر بأكاديمية الفنون وناقد وكاتب سيناريو
٩	أ. سمير فريد	ناقد سينمائي وصحفي ومقرر لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة
١٠	د. صلاح مرعي	أستاذ بمعهد السينما – أكاديمية الفنون
١١	د. عباس عبد الحليم يحيى	رئيس قسم الهندسة المعمارية والتصميم البيئي بأكاديمية العلوم والتكنولوجيا
١٢	د. عبد المحسن برادة	أستاذ التخطيط العمراني – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
١٣	د. عزة مدين	رئيس قسم الفنون والوسائط المتعددة بقطاع المكتبات بمكتبة الإسكندرية
١٤	أ. علي أبو شادي	وكيل أول وزارة الثقافة ورئيس المركز القومي للسينما ورئيس الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات
١٥	أ. ماجدة موريس	ناقدة فنية

	الاسم	الوظيفة
١٦	د. محمد سالم	أستاذ بكلية الفنون الجميلة – جامعة الإسكندرية
١٧	د. محمد كامل القليوبي	مخرج وأستاذ بمعهد السينما – أكاديمية الفنون
١٨	د. مصطفى الرزاز	فنان تشكيلي وأستاذ بكلية التربية الفنية – جامعة حلوان
١٩	د. نيفين الكيلاني	أستاذ مساعد بمعهد النقد الفني ومنسق عام المركز الدولي للموسيقى
٢٠	أ. يوسف شريف رزق الله	المدير الفني لمهرجان القاهرة السينمائي الدولي - ومقدّم ومعد لعدة برامج

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. عبد الحليم إبراهيم	أستاذ العمارة – كلية الهندسة – جامعة القاهرة
٢	د. محمود حجاج	أستاذ العمارة
٣	أ. محمود رضا	مصمم رقصات ومؤسس فرقة رضا الاستعراضية

تقريـــــر اللجنـــة

بدأت اللجنة اجتماعها في تمام الخامسة مساء يوم الخميس ١٣ من يوليـــو ٢٠٠٥، وبدأ الدكتور محمد كامل القليوبي مقرر اللجنة حديثه بالترحيب بالأعضاء جميعًـــا وخـــص بالترحيب الجدد منهم، وأشار إلى الدور الهام الذي تلعبه اللجنة، وأكـــد أنـــه باســـتطاعة أعضائها القيام بالكثير من أجل مكتبة الإسكندرية وجميع المكتبات في مصر، وأشار الأستاذ سمير فريد أنه يمكن الاستعانة بأعضاء أيضًا من خارج اللجنة لتحقيق أهدافها مثل الـــدكتور حسن عطية الذي من الممكن أن يقدم جهده في مـــشروعات اللجنـــة المختلفـــة وخاصـــة مشروعها عن تعليم الفنون في مصر، كما يجب تحديد محـــاور هـــذا المـــشروع وتحديـــد الأشخاص في ضوء هذه المحاور.

وتساءل الدكتور محمد كامل القليوبي ما إذا كان المقصود هو تعليم الفنـــون منـــذ مرحلة الطفولة حتى التعليم العالي حيث يشكل ذلك أهمية كبيرة لإعداد كادر فـــني علـــى مستوى عالٍ، واقترح أن يتم التركيز على مرحلة التعليم العالي فقط، وأكـــدت الـــدكتورة نيفين الكيلاني أن تعليم الفنون يبدأ من مرحلة مبكرة بأكاديمية الفنون وخاصـــة في تعلـــيم الباليه. وأشار الدكتور راجح داود إلى أن المناقشة يجب أن تنصب على جميع مراحل التعليم لأن التعليم يبدأ منذ المراحل التعليمية الأولى بالنسبة للموسيقى والباليه ولكن بالنسبة للسينما والمسرح والفن التشكيلي فإن هذا يرجع إلى مرحلة التعليم العالي.

وأوضحت الدكتورة عزة مدين ضرورة ملاءمة مرحلة الجامعة لمسألة تعلـــيم الفنـــون وأنه من الممكن إعداد دراسات حول هذا الموضوع، وأشار الدكتور صلاح مرعـــي إلى أن موضوع الطفولة موضوع كبير وشامل يتعلق بالتربية وبالنشء، وأن مشكلة انهيـــار تعلـــيم الفنون في مصر في المستويات العليا هو جزء من انهيار التعليم العالي الحقيقي، وأشـــار إلى أن أكاديمية الفنون تمر بحالة حرجة، وأنه من الضروري التركيز والاهتمام بالإبداع. وأضـــاف الدكتور محمد كامل القليوبي إلى أن طلبة الطب في بريطانيا يقومون بدراســـة الـــدراما في الكلية، وأنه حينما كان يدرس الهندسة كان الأساتذة يتحدثون عن إنسانية الهندسة، وأنـــه ذات مرة في البكالوريوس عرف الدكتور عبد المنعم الهواري وذكر أحد أساتذتنا أن هنـــاك

بعض طلبة في الدفعة لم يقرءوا رواية فاوست لجوته، وكان ذلك مثار تعجب وتساءل كيف يمكن أن يتخرج طالب دون قراءة فاوست، وأن هذا الوضع يعكس المناخ العام الثقـــافي في مصر.

وأشار الدكتور مصطفى الرزاز أنه من الممكن تقسيم العمل بين لجنة الفنون ولجنـــة الطفولة والنشء الموازية على أساس أن تأخذ لجنة الطفل الجزء الخاص بالطفولة المبكـــرة إلى المرحلة الابتدائية، وأن يكون على لجنة الفنون الاهتمام بالجزء الخاص بالجامعـــة والتعلـــيم العالي، ومن الممكن تجاهل الجزء الأوسط وهو المرحلة الإعدادية والثانوية لمرحلة أخرى.

وأشار الدكتور عبد المحسن برادة إلى أهمية الفكرة، وأن هذا الموضوع يستحيل إدخاله تحت مشروع واحد لكن المطلوب هو الحديث عن جزئية التعليم أيًا كان المستوى لأنه يتأثر بالبيئة العامة، وأن المطلوب هو الوصول إلى مستوى من الوعي العام سواء علـــى مـــستوى الطفولة أو على المستوى التعليمي العالي، وعند رفع مستوى الوعي الفني سيكون من الممكن الحصول على عناصر جيدة لأن التعليم سيكون قد تحسن في مستوي محدد. وأشار الدكتور محمد كامل القليوبي إلى أنه يظهر حوالي ١٠٠٠٠ راقص وراقصة باليه في روســـيا، واحـــد منهم فقط هو الذي ينضم للبولشوي، أي وجود قاعدة كبيرة، أما في مصر فالأمور تعتمـــد على الاستثناءات دون وجود قاعدة. وأشار إلى ما فعله محافظ كفر الشيخ عندما نزع تمثالاً للسيد عبده سليم ووضع مكانه نافورة اعتمادًا على فتوى الدكتور علـــي جمعـــة بتحـــريم التماثيل.

وتساءلت الأستاذة ماجدة موريس عما إذا كانت المشكلة في تعليم الفنون للأطفال أم لطلبة الثانوي أو للجامعيين، وأشارت إلى أن المشكلة الأساسية هي دور الفـــن في المجتمـــع المصري وفي الثقافة المصرية. وأكدت على أن هناك نوعًا من الفكر عند العامة عن الفنـــون ليس صحيحًا وهذا هو ما يجب التركيز عليه، ومن هنا يظهر دور المكتبة في كيفية إدخـــال مشكلة دراسة الفنون وأهمية الفنون في تكوين الشخصية المصرية، فاقترحت أن يتمثـــل دور المكتبة في إقامة المحاضرات ونشر الكتب وعقد الندوات عن الفن.

وأوضح الدكتور محمد كامل القليوبي أنه يجب على المكتبة أن تقوم بإعداد دراسات للتحفيز دون أن تحل محل المؤسسات الأخرى. وأن المكتبة تقوم بدور هام من خلال دور اللجان الاستشارية المتخصصة التي تعد عملاً نخبويًا وليس عملاً جماهيريًا، وأنه لابد من وضع أسس وقواعد التفكير بشكل عالٍ، فالعمل الجماهيري شيء آخر، وقد قامت المكتبة بفكرة تعليم التذوق الموسيقي الأوركسترالي في الفن، وأن علينا تعليم الأولاد في المدارس الموسيقى الشرقية وليس الموسيقى الغربية، وأن الدكتور جمال بكري رحمه الله كان يقول إن البوليفونية هي الديمقراطية لأنها تعدد الأصوات.

وأشار الدكتور إبراهيم الدسوقي فهمي إلى أن دور اللجنة هو التأكيد على دور الفنون في الثقافة العامة، وأنه يجب على المكتبة إعطاء هذه الناحية نوع من الأهمية وذلك بتشجيع المحاضرات عن الفنون التي تشجع الفنانين على إقامة معارض وجعل الكتب الفنية في متناول اليد. وأشار الأستاذ سمير فريد إلى أن هذا هو الدور الطبيعي لأية مكتبة في مجالها الجغرافي، وعندما يدور الحديث عن مشكلة تعليم الفنون فهذا ليس بإمكان مكتبة الإسكندرية أو جميع المكتبات في مصر، لأن هذا الموضوع بحاجة إلى وجود توجه عام ودراسة حقيقية لأن المناخ العام يتصف بالتدني والانحطاط الثقافي، وأشار إلى ضرورة تحديد الإطار الذي من خلاله تتضح كيفية تدريس الفنون في مصر.

وأشار الدكتور مصطفى الرزاز إلى أنه ليس للجان الاستشارية سلطة تنفيذية على المكتبة، وأنه من المفروض أنها تقوم بعمل مساندة للمكتبة في بعض المشاريع. وفي الوقت نفسه لديها صلاحية الإعداد لأنشطة مختلفة مثل عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، ولدى اللجنة الحق في عقد مؤتمر واحد في السنة مع عقد العديد من الندوات والمحاضرات بحد أقصى ١٢ مرة في السنة أي بمعدل مرة واحدة في الشهر، وهناك مشروعات طويلة الأجل مثل الدورات التدريبية وورش العمل بحد أقصى ٤ مرات في العام الواحد، ومن الموضوعات المقترحة "تعليم الفنون" وذلك في الاحتفالية بالذكرى الأولى لرحيل المعماري جمال بكري، وكذلك مشروع "مئوية السينما" وهذا المشروع قام بتقديم فكرته الأستاذ سمير فريد إلا أنه يجب أن يتم تقديم التفاصيل والميزانية لهذا المشروع. وأشار الأستاذ سمير فريد إلى الاعتذار عن عدم تنفيذ هذا المقترح، وأوضح أنه كان هناك مشروع إنشاء "سينما تك"

بالمكتبة لكنه لم ينفذ، وأشار إلى أن المكتبة تحتوي على غرفة بها مختارات من أهم أفلام مصر والعالم يتخطى عددها المائة، وهذا يعني أن "سينما تك" خاص بالمكتبة، وهذه قيمة تختص بها المكتبة لأن مصر والعالم العربي ليس لديهم "سينما تك". وقد قدّم المشروع لتزويد المكتبة بالمراجع السينمائية المطبوعة أي بما هو غير متاح في دار الكتب بالقاهرة وغير متوفر في مكتبة قصر السينما وغير موجود في مكتبة معهد السينما، وأنه عند وجود زوار في مكتبة الإسكندرية فإنه من الضروري أن يجدوا كل ما نشر عن يوسف شاهين مثلاً وكل شيء عن تاريخ السينما في مصر باللغة العربية واللغات الأجنبية، بمعنى أن يتوافر نوع من الاكتمال عن كل المعلومات على موقع المكتبة الإلكتروني، وأشار إلى وجود المراجع الصادرة باللغة العربية في كل الدول العربية في تاريخ السينما كله عن فن السينما وفن الموسيقى وغيرهما في المكتبة. وأضاف أن هذا النوع من المشروعات يصبح مشروعات ثقافية طويلة الأمد تحتاج إلى ثلاثة أعوام من العمل حتى تكون هناك إمكانية لإنشاء مركز لتوثيق الأفلام المصرية ومركز لمعلومات الأفلام، وأشار إلى أن المشروعات التي يوجد بها جدية ومجهود وثمرة لم تنفذ بعد عدة سنوات، وبالتالي أصبحت المكتبة مثلها مثل وزارة الثقافة ووزارة التعليم والكثير من الوزارات في مصر. وأكد أنه بدلاً من انتقاد طريقة تعليم الفنون في مصر، يجب تقييم البرامج التي تمت مثل برامج السينما والموسيقى والمسرح وغيرها. وتساءل ما إذا كانت هناك جهة في المكتبة تقوم بعملية التقييم، عن عمل اللجان المختلفة، وتوجد اجتماعات شكلية ومناقشات جميلة بين المثقفين، لكن الثمرات الحقيقية المنتظرة من المكتبة لم تتحقق حتى الآن. وأكد أنه إذا تمت مقارنة مثلا بين مكتبة الإسكندرية وبين قصر التذوق فسوف نجد فروقًا تبين أن مكتبة الإسكندرية تقوم بتنظيم أحداث أكبر مثل المهرجانات والمؤتمرات، لكن التقييم والتطلع لمشروعات أكبر هو ما يجب التركيز عليه.

وأشار الدكتور محمد كامل القليوبي إلى أنه من خلال أول دورة للجنة الفنون في تشكيلها الجديد لابد من التقدم بجميع المشاريع التي لم يلتفت إليها أحد، كما أشار إلى أنه من حق اللجنة أن تقوم بثلاثة أنشطة وأوضح أن اللجان لن تقوم بمهمة التوثيق أو بمشروع "السينما تك". لأن المطلوب خلال هذا الاجتماع هو تقديم ميزانيات تفصيلية للمشروعات حتى توافق المكتبة على التمويل وعلى الميزانيات المقدّمة. وأشار إلى أن

المشروع المقدَّم من الأستاذ سمير فريد مشروع محدد وهو إعادة استخدام الماكينات القديمة وإعداد أرشيف للأفلام القديمة، وهو مشروع جاهز من ناحية الميزانية ولا يوجد ما يمنع من تقديمه إلى المكتبة وتنفيذه. كما أنه من المشروعات المقترحة أيضًا احتفال المكتبة بمئوية السينما بشكل محدد ويختلف عن المشروع الذي اقترحه الأستاذ سمير فريد بوجود "سينما تك" بمعنى وجود الأفلام القديمة والأفلام الكلاسيكية في المكتبة.

وأشار الدكتور رفيق الصبان إلى ضرورة تقييم المسرح والسينما، واتفق معه الدكتور راجح داود في ضرورة تقييم العمل والبرامج الثقافية والسينمائية والموسيقية. كما أوضح الأستاذ سمير فريد بأن الجو العام في المكتبة يقضي بألا يكون هناك كلمة نقد والجميع يحبون أن يسمعوا المدح فقط، وتتضح هذه المشكلة في تقييم أعمال اللجان الاستشارية تقييمًا واعيًا، ونفس الموضوع في تقييم مستوى السينما ومستوى المعارض التشكيلية.

وطالب الدكتور محمد كامل القليوبي بضرورة تفعيل دور اللجان الاستشارية، واقترح الدكتور مصطفى الرزاز التأجيل المؤقت لموضوع تعليم الفنون العمل في موضوع السينما وموضوع احتفالية جمال بكري. واقترح الدكتور صلاح مرعي إمكانية التدريس في قسم العمارة في جامعة القاهرة على اعتبار أن هذا الموضوع سيتم طرحه للنقاش مع إمكانية أن يصبح موضوعًا لندوة، وأشار إلى أن المشكلة الحقيقية تتركز في التعليم الجامعي الذي يلتحق به الطالب وهو يجهل كل شيء تمامًا ولا توجد لديه قراءات ولا ميول ولا إحساس بالفنون، وأن مشكلة الجامعة تتلخص في الأساتذة الذين يستشري الفساد والجهل في قطاع كبير منهم، وأكد أن البرامج المكتوبة على الورق عظيمة لكنها محدودة بالمنهج الذي يدرَّس، وحتى هذا المنهج لا تتم الاستفادة منه بشكل جيد لخدمة الطلبة.

وأشار الأستاذ سمير فريد أنه يفهم من عنوان "لجنة الفنون الاستشارية بمكتبة الإسكندرية" أن هذه اللجنة تقدم توصيات لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المكتبة في مجال الفنون لمساعدة المكتبة على الوصول بأعمالها إلى الأفضل. وتساءل الأستاذ داود عبد السيد ما إذا كان المقصود هو تعليم الفنون من خلال المكتبة، فأوضح الأستاذ سمير فريد أن المكتبة ليس لها علاقة بتعليم الفنون، لكن الفكرة كانت إقامة ندوة عامة، وليس لفحص تعليم الفنون لأنه ليس لدى اللجنة الحق القانوني والأخلاقي لإجراء ذلك.

وأشار الدكتور محمد كامل القليوبي إلى أن المطلوب في موسم ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ أن تُعقد ثلاثة مشروعات ثقافية كبرى واثنتا عشرة محاضرة، ومن هنا يجب اختيار الموضوعات. واقترح الدكتور صلاح مرعي أن تكون المحاضرات الاثنتاعشرة عن النحت بمناسبة تحريم النحت على أن تركز المحاضرات على النحت المصري وليس على النحت في أوروبا أو في العالم، أي عن النحت المصري منذ الفراعنة حتى هذه اللحظة. لأنه منذ أن أعلن مفتي الجمهورية بأن التماثيل حرام قام محافظ كفر الشيخ بكسر تمثال عبده سليم ووضع في مكانه نافورة، وقامت سيدة بتحطيم بيت حسن حشمت، ولذلك يجب أن يتركز دور المكتبة في وضع خطة المحاضرات واختيار المحاضرين وللدعوة لفن النحت والتأكيد على أنه ليس فنًا حرامًا بل فن اخترعه المصريون. واقترح الدكتور محمد كامل القليوبي النظر في الموضوع من خلال برنامج منتدى الحوار طبقًا لنشاط المنتدى وكذلك من خلال الإدارات والمراكز الأخرى في المكتبة بما يتناسب مع نشاطاتها وبرامجها مع العلم أن هذا النشاط سيتكرر اثنتي عشرة مرة في العام بحد أقصى على أن يكون الجمهور الموجَّه له هذا النشاط هو جمهور المتخصصين وغير المتخصصين، مع الأخذ في الاعتبار الإعداد الجيد لها ومساعدة المكتبة في إجراء دعاية مناسبة.

واستكملت اللجنة اجتماعها صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو في تمام العاشرة صباحا، وبدأ الاجتماع الأستاذ داود عبد السيد بتساؤله عن سبب عدم تنفيذ المشروع الذي اقترحه الأستاذ سمير فريد حول إعادة استخدام الماكينات القديمة وإعداد أرشيف للأفلام القديمة، وفيما يتعلق باحتفال المكتبة بمئوية السينما فإن هذا المشروع يحتاج إلى ميزانية تفصيلية محددة ليقدم بأسرع ما يمكن. وأوضح الأستاذ سمير فريد إلى أنه يجب أن تتوافر في المكتبة الكتب السينمائية والدوريات العربية، وفي دار الكتب توجد مجلة السينما التي اشترك في إعدادها وبها ثلاثة سيناريوهات مترجمة، وأنه من المفروض أن تتواجد نسخ من هذه المجلة في المكتبة وكذلك نشرة نادي السينما، وفي الوقت الذي بيعت فيه كل المجلات القديمة والمكتبات ذات القيمة إلى السعودية، قامت الجامعة الأمريكية بشراء تراث جون فيني وحسن فتحي و٢ مليون نيجاتيف لفان ليو أعظم مصور فوتوغرافي في القرن العشرين، وتقوم حاليًا بشراء كل ما يتعلق بالسينما منذ عام ١٩٦٥، والمطلوب من المكتبة أن تقوم بجمع ما تقوم به

الجامعة الأمريكية، لأن مصر تفقد تراثها البصري وذاكرتها البصرية والفوتوغرافية، وأشار إلى أن الجامعة الأمريكية سبق أن قامت بإعداد بيبليوغرافيا طه حسين والعقاد والدكتور هيكل، وحاليًا يعملون لعمل مركز عن نجيب محفوظ، وتساءل عن سبب عدم وجود مركز لدراسات نجيب محفوظ في مصر، وأعرب عن تمنيه بأن تستكمل المكتبة ما ينقصها. وأشار إلى أن أرشيف السينما الأمريكية موجود في مكتبة الكونجرس، وأن المكتبة تقوم بدور لحفظ التراث الثقافي ولا يقتصر دورها على الكتب، وأنه يجب إصدار توصيات لإنشاء "سينما تك" لكي يكون هناك منفذ لمشاهدة الأفلام من خلال تواجد مكتبة سينمائية.

وأشارت الدكتورة عزة مدين إلى أن المكتبة تسعى إلى شراء حوالي ١٠٠ فيلم، لكن المشكلة ليست في التمويل بل في البائع المصري الذي يبالغ في الأسعار، وأكدت أنه خلال ستة أشهر سوف يتوفر في المكتبة ما لا يقل عن ١٥٠ فيلمًا منذ عام ١٩٠٢. وتساءل الدكتور رفيق الصبان ما إذا ممكنًا أن يتوفر في مصر بائع يستطيع توفير الأفلام بأسعار مناسبة، وما إذا كان من الممكن توفير بعض الأفلام الكلاسيكية، كما أوصى بإنشاء "سينما تك" في المكتبة مع توفر آلة عرض ٣٥ مللي بالإضافة إلى DVD، وأشار إلى أنه بمناسبة ذكر مشروع احتفالية الذكرى الأول للمعماري جمال بكري فإن المرحوم قرر أن يودع أرشيفه في المكتبة. واقترح الدكتور مصطفى الرزاز إصدار كتاب عنه وإنشاء معرض لأعماله.

وعلق الدكتور راجح داود على موضوع تعليم الفنون بأنه ينقسم إلى موضوعين: موضوع تعليم الفنون والذي يُعنى بتخريج شخص متخصص والموضوع الثاني حول تعليم الفنون للشخص الذي لن يتخصص في الفن مثل المهندس والطبيب وغيرهما ومن هنا لابد من تزويد هؤلاء بقدر معين من تعليم الفنون، واقترح عقد ندوة تختص بتعليم الفنون لغير المتخصصين. واقترح الدكتور إبراهيم الدسوقي فهمي أنه من الممكن التركيز على جانب الحلال والحرام كجزء من تعليم الفنون، وأشار إلى تحريم الموديلات في كليات الفنون الجميلة وإرهابهم وتخويفهم مع ظهور الجماعات الإسلامية.

وتساءلت الدكتورة نيفين الكيلاني عما إذا كان المقصود بتعليم الفنون هو التعليم منذ مرحلة الطفولة حتى مرحلة التعليم العالي لأن بيان ذلك يشكل أهمية كبيرة لإعداد كادر فني،

واقترحت التركيز على مرحلة التعليم العالي فقط لأن تعليم الموسيقي يبدأ من مرحلة مبكرة في أكاديمية الفنون وخاصة في الباليه.

وأشار الأستاذ سمير فريد إلى أن مهمة اللجان هي تقييم عمل المكتبة ويفترض من اللجان أن تكون متابعة لنشاط المكتبة الذي يتخطى ٥٠٠ نشاط في العام الواحد، وأضاف الدكتور مصطفى الرزاز إلى أن هناك فرقًا بين الإيقاع والأفكار، وأن التحكم ربما يكون في الأفكار أما الجزء الإيقاعي فبعيد عن التحكم، وأنه من الممكن التركيز على مشروع جمال بكري وأعماله، أما مشروع مئوية السينما فهو مشروع ممتاز وأشار إلى أن اللجنة تعرض أفكارًا مثالية ربما تصطدم مع الإيقاع العام في المكتبة. وفيما يتعلق بتعليم الفنون، نبه إلى ضرورة عدم الخوض في قضية الفساد في التعليم التي سوف تبعد باللجنة عن غرضها الأساسي وأنه تجب دراسة نقاط محددة في طبيعة تعليم الإبداع والمعوقات الحقيقية التي تتصدى للإبداع ومعايير التميز بين النابغ وغير النابغ في المجالات الإبداعية. واقترح الدكتور محمد كامل القليوبي عقد ندوة في مايو ٢٠٠٧ لمناقشة كل هذه المقترحات.

وتساءلت الأستاذة إنعام محمد علي عما إذا كانت ندوة تعليم الفنون ستكون ندوة محدودة أم ستكون عددًا من الندوات، وأن هناك ضرورة لهيكلة النقاط التي على أساسها سوف يتم تحديد الندوات. وأشار الدكتور رفيق الصبان إلى أنه يوجد نظام يلزم بوجود سنة تمهيدية للطالب الذي جاء بدون أية خلفية لكي يتأكد من خلالها أن هذا هو المجال الذي يريد أن يتجه فيه. ويبدأ التخصص من السنة الثانية، وأشاد بالدفعة التي تخرجت هذا العام في معهد السينما على عكس دفعات سابقة وتساءل ما إذا كان هذا يرتبط بنوعية امتحانات الثانوية العامة التي تختلف بين عام وآخر، وأشار إلى أن المشكلة الكبرى هو أنه بعد أن يتم تعليم الطلبة فإنهم يتجهون في اتجاهين إما حرفي أو مبدع، وعندها يحدث الفشل، لأن الطالب يكتشف أنه ليس بقادر على أن يعمل في مهنة حرفية أو حتى أن يعمل كمبدع، وأكد أن مهمة التعليم ليس تخريج طالب منهار نفسيًا لأن التذبذب سمة من سمات التخلف، وأنه من الضروري التركيز على كيفية انتقاء الأفراد قبل الدخول في التخصصات المختلفة.

وأكد الدكتور صلاح مرعي أنه يجب عند الحديث عن تعليم الفنون التفرقة بين شيئين يشعر بهما من يعمل في أكاديمية الفنون وأن هناك نوعًا من المعاهد ينتمي إليه الطالب بحكم

مجموع الثانوية العامة مثل معهد السينما والمعهد العالي للفنون المسرحية، وأن هناك معاهــد أخرى ينتمي إليها الطالب وهو ابن تسعة أعوام، ويحتاج إلى قواعد وطريقة في اختياره على أن تكون طريقة تعليمه مختلفة لأن الموهبة تكون غير مكتملة بعد في الطفــل، أمــا طالــب الثانوية العامة الذي يأتي به المجموع فهو إما أن يكون فاشلاً أو أن تكون لديه الموهبة وهو لا يدري.

واختتم الدكتور محمد كامل القليوبي اجتماع اللجنة في حــوالي الحاديــة عــشرة والنصف صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦.

لجنة الفلسفة والديانات

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. آمنة نصير	أستاذ الفلسفة الإسلامية – جامعة الأزهر
٢	د. القس إكرام لمعي	أستاذ بكلية لاهوت الكنيسة الإنجيلية وراعي كنيسة شبرا النـــزهـــة
٣	د. حازم حسني	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم والسياسية وعضو لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة
٤	د. حسن حنفي	أستاذ الفلسفة – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٥	د. زينب الخضيري	أستاذ بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٦	د. رمضان بسطاويسي	أستاذ الفلسفة وعلم الجمال بكلية البنات – جامعة عين شمس
٧	د. صفاء عبد السلام جعفر	أستاذ مساعد الفلسفة الحديثة والمعاصرة بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
٨	د. عبد المعطي بيومي	أستاذ بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر
٩	د. الأب كريستيان فان نيسبن	مستشرق وراهب وقسيس برهبنة الآباء اليسوعيين وأستاذ الفلسفة بكلية العلوم الإنسانية واللاهوتية
١٠	د. محمد الجوادي	أستاذ طب وجراحة القلب – كلية طب قصر العيني – وعضو بمجمع اللغة العربية
١١	أ. محمود أمين العالم	كاتب ومفكر ومقرر لجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة
١٢	د. محمد حسن الحفناوي	أستاذ الأمراض الجلدية والتناسلية والعقم – جامعة عين شمس وعضو في لجنة الحوار مع الأديان في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١٣	د. محمد فتحي	أستاذ الفلسفة اليونانية – كلية الآداب – جامعة طنطا
١٤	د. هالة فؤاد	مدرس بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة القاهرة
١٥	نيافة الأنبا د. يوحنا قلتة	النائب البطريركي للأقباط الكاثوليك بمصر

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد الطيب	رئيس جامعة الأزهر
٢	د. أميرة مطر	أستاذ الفلسفة – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٣	د. أنور مغيث	أستاذ بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة حلوان
٤	د. صلاح قنصوة	أستاذ الفلسفة ورئيس قسم فلسفة الفن وعلومه بأكاديمية الفنون
٥	د. عبد الوهاب المسيري	أستاذ بقسم اللغة الإنجليزية – جامعة عين شمس
٦	د. محمد سليم العوا	مفكر إسلامي وكاتب صحفي – محامٍ بالنقض ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار
٧	د. محمد عمارة	كاتب ومفكر إسلامي

تقريــــر اللجنـــة

اجتمعت اللجنة في تمام الساعة الخامسة من مساء الخميس ١٣ من يوليو وبدأ الاجتماع بترحيب الدكتورة زينب الخضيري باللجنة واستعراض جدول الأعمال، وأشارت في البداية إلى أنه في عام ٢٠٠٧ سوف يتم التعاون بين اللجنة ومشروع الإسكندرية في المكتبة وقسم الآثار ووحدة البحوث، وقد تشارك مراكز أخري من مكتبة الإسكندرية أو من خارجها، وأشارت إلى أن اللجنة تبذل جهدها لإقامة مؤتمر "مدرسة الإسكندرية" الذي قام الدكتور مصطفى العبادي بوضع الميزانية له منذ أكثر من عامين، وكان عنوانه "العلم والفلسفة" وقد اقترحت اللجنة أن يكون الدكتور مصطفى العبادي مشاركًا في وضع المحاور الخمسة على أن تقوم هي بتغطية موضوع العلم والفلسفة في كل العصور، وتم اقتراح المشاركين من جمهورية مصر العربية والعالم العربي، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ التقت بالدكتور مصطفي العبادي وطُرحت فكرة عقد المؤتمر في عام ٢٠٠٧ على أن يكون بالتعاون مع مشروع الإسكندرية المعني بدراسة الإسكندرية القديمة بالتعاون مع قسم الآثار بآداب الإسكندرية، كما أنه يمكن لأية جهة أخري التعاون مع اللجنة في إنجاز هذا المؤتمر سواء من المكتبة أو من خارجها. وقد اقترح الدكتور مصطفى العبادي أن تكون المحاور الرئيسية هي فلسفة الإسكندرية وتأثير مكتبة الإسكندرية على الفكر الوثني واليهودي، وعرض الوجه المتوسطي لمدرسة الإسكندرية، وبالتالي لم يعد المؤتمر مؤتمرًا فلسفيًّا. ومن الممكن وضع هذا المؤتمر في جدول أعمال العام القادم، لذلك يجب أن يتم وضع ميزانية له والبحث عن مصادر تمويل وبذل الكثير من الجهود في وضع المحاور وتحديد المتحدثين.

وتساءل الأستاذ محمود أمين العالم عن السبب في رفض هذا المؤتمر والذي قام بوضع الميزانية له أكثر من ثلاث مرات وتم بذل جهد كبير حتى تمت الموافقة، وتساءل ما إذا كان هناك خلل علمي في المحاور التي تم وضعها أم هناك خللاً في الأسماء التي تم اقتراحها من مصر والعالم العربي؟ إن هذا العمل يعد ثمرة بجهود أكثر من عامين، وتساءل الحاضرون عن السبب في توقف مسيرة الإعداد لهذا المؤتمر، وأشارت الدكتورة زينب الخضيري أنها لا تعرف السبب في الحقيقة، لكن هذا لا يمنع أنه على اللجنة وضع خطة لمؤتمر كبير مرة واحدة

في السنة كما يجب أن تشتمل الخطة على ندوات ومحاضرات، وأشارت إلى أنه يتم تنفيذ بعض الندوات إلا أن بعضها يتعذر تنفيذه، وأشارت إلى قلة عدد الحاضرين في ندوة التأويل التي عقدتها لجنة الفلسفة كذلك لابد من بذل جهد كبير في الإعلان عن الندوات، حتى يتواجد أكبر قدر من الجمهور. وأشارت الدكتورة صفاء جعفر إلى أنه كان يتعذر عليها الحضور ولكنها وجهت الدعوة إلى كل أساتذة قسم الفلسفة بآداب الإسكندرية و لم يحضر أحد منهم وتساءلت لماذا يقاطع الناس معظم الأنشطة التي تقوم بها المكتبة وأن هناك حلقة وصل مقطوعة، بين أساتذة الجامعة وبين الندوات الثقافية التي تدور في المكتبة على الرغم من أنه لا يفصلهم عنها سوى عبور الطريق، وأشارت إلى أن هذه حالة من حالات الاغتراب، وأشار الأستاذ محمود أمين العالم مرة أخرى إلى مؤتمر مكتبة الإسكندرية من أنه إذا كانت المكتبة تبحث مسألة عقد المؤتمر عن مدرسة الإسكندرية، فإنه من الممكن للجنة الفلسفة أن تقيم ندوة قبل المؤتمر وتقدم أبحاثها فيها للاستفادة من أساتذة كبار في هذا المجال، وللأخذ باتجاهات مدرسة الإسكندرية وتأثيرها العالمي. أشارت الدكتورة صفاء جعفر إلى أنه تم إعداد ندوات تحضيرية عن المؤتمر نوقشت باستفاضة ولكن لم يتم تنفيذ شيء منها. وعلقت الدكتورة زينب الخضيري بأننا في عصر لم يعد يعتني بالثقافة، وأن الثقافة تنقرض وتتوارى وهذا ما يجب أن يدفع أعضاء اللجنة إلى الامتلاء بالمثابرة لإثبات جدية عمل اللجنة وأهدافها، وأكدت أنه يجب أن تكون هناك إعلانات كافية عن أنشطة المكتبة من خلال التليفزيون أو من خلال الصحف لإعطاء دفعة قوية تجذب الجمهور إلى أنشطة المكتبة.

وأشار الدكتور حازم حسني إلى أنه في الاجتماع السابق حضرت الدكتورة سهير وسطاوي رئيس قطاع المكتبات وأوضحت أن كل لجنة تظن أن عملها هو أهم الأعمال، وتساءل عن قيمة عمل ليس فيه حضور وليس عليه إقبال وأن اللجان تبذل جهدًا يواجه بدائرة مغلقة، وتساءل عن سبب عدم عقد ندوة عن مدرسة الإسكندرية وهي ندوة لا تحتاج إلى ميزانية. واقترح الدكتور محمد الجوادي تعريف المجلس الأعلى للثقافة بهذا المؤتمر، على أن يقوم بالاشتراك فيه أساتذة من الإسكندرية وأسوان والبحيرة وبالتالي يصبح عملاً مصريًا وسوف تكون تكاليفه أقل، فغالبية الحاضرين من القاهرة، وبذلك يصبح العمل بمثابة توجُّه للمكتبة، وتساءل عن المانع من إقامة مؤتمر في أسوان أو الأقصر، وأكد أن موضوع مكتبة الإسكندرية ليس تابعًا للإسكندرية ولكن تابع لتاريخ مصر، وهو موضوع ينفرد

بالكثير من الثقافات، ومن المؤكد أنه إذا انعقد مؤتمر في القاهرة في المجلس الأعلى للثقافة فإن الحضور سيكون كبيرًا، وليس معنى هذا مقاطعة الإسكندرية. وذكر الأنبا يوحنا قلتة أن الدكتورة سهير وسطاوي في حديثها كانت قد ذكرت أن سبب عدم إتمام مشاريع اللجان عدم وجود مصدر لتمويل النشاط الذي تتقدم به اللجنة، وبالتالي إذا لم نتقدم بمصدر للتمويل خارج عن المكتبة فلن يتم المشروع إلا بصعوبة بالغة. وأوضحت الدكتورة زينب الخضيري أن هذه هي المرة الأولي التي يتم فيها طرح خطة مشاركة أعضاء اللجان في البحث عن مصادر تمويل للمكتبة وأنها لم تكن تعرف هذا النظام من قبل.

ثم انتقلت الدكتورة زينب الخضيري إلى الترحيب بالأعضاء الجدد في اللجنة، الدكتور محمد حسن الحفناوي والدكتورة آمنة نصير والدكتور محمد فتحي، وأشار الدكتور محمد حسن الحفناوي بأنه من الشرف لأي إنسان أن ينضم إلى هذه المجموعة المتميزة ويتعلم منها ما لم يسمعه الإنسان أو يمارسه في حياته، وأشار إلى جانب أنه طبيب فهو عضو في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في لجنة الحوار مع الأديان، وهذا ما دفعه إلى التفكير في الانضمام إلى لجنة الفلسفة والديانات لوجود كلمة "الديانات" في عنوانها. وأشار إلى أهمية الدور المتميز الذي تلعبه المكتبة، وطلب التركيز على معرفة السبب في الإخفاق في جذب اهتمام الناس، وتساءل هل المؤتمرات تُقام حتى تحضرها النخبة والمثقفون أم أن لها دورًا آخر لتطبيق الأفكار الجديدة على الجمهور، وبالرغم من أهمية المستوى الأكاديمي العالي إلا أنه لابد أن نصل بشكل مبسط إلى الناس، وأكد أن أي مؤتمر كبير سيحتاج إلى تمويل، وضرب مثلاً بمؤتمر تم عقده في قطر للحاصلين على جوائز نوبل أنفقت عليه مبالغ كبيرة، وأن هناك مجهودًا كبيرًا يُبذل في إعداد أحداث لا تتم لنقص التمويل، واقترح البدء بترسيخ فلسفة جديدة للوصول إلى الناس تهدف إلى توحيد ثقافة الأديان والتعامل مع الجو المحتقن الموجود حاليًا في الشارع المصري بترديد أن الدين لله والوطن للجميع، وأكد أن دور المكتبة لا يقتصر على مخاطبة النخبة المثقفة بل يجب أن تتصل المكتبة بالناس وبالشباب المتعطش للمعرفة ولا يجد السبيل إلى ذلك.

وأوضحت الدكتورة زينب الخضيري أن هناك مشكلة تتعلق بأن اللجنة تبذل جهدًا كبيرًا لكن عند التنفيذ تواجهها معوقات توقف التنفيذ، لذلك يجب التعامل مع الواقع ومن الممكن جعل النشاط حول مدرسة الإسكندرية يُعقد لمدة يوم واحد فقط، كما أنه يجب أن تهتم اللجنة في الندوات بوضع موضوعات شيقة لتفعيل دور لجنة الفلسفة والديانات مع استبعاد المشروعات طويلة الأجل. وتساءلت الدكتورة هالة فؤاد عن المؤسسات الدولية التي تدعم لجنة الفلسفة والديانات، وعن مصادر التمويل، وأشارت إلى أن الدعاية للأنشطة من عمل المكتبة وليست من عمل اللجنة، وعلقت على ذلك الدكتورة صفاء جعفر بأنه فيما يتعلق بموضوع الدعاية فإنه قد سبق لها أن زودت المكتبة بقائمة بأسماء كل الأساتذة في كلية الآداب بجميع أقسامها ومع ذلك لا يشترك أحد منهم في الأنشطة. وأكدت أن لهذا علاقة بتواصل المكتبة مع الناس، وأن المواطن البسيط يشعر بتعالي المكتبة عليه، ويشعر أساتذة الجامعة بالتجاهل، وبالتالي لا يفكر أي منهم في الحضور والمشاركة، وعلق الدكتور حسن حنفي بأنه يجب الاهتمام باختيار الموضوعات التي يهتم بها الإنسان نصف المثقف وتهم المجتمع في هذه المرحلة، كما أن اختيار شخصية المتحدث من أهم عوامل نجاح الأنشطة. كما أضاف أن موضوع حوار الأديان قد وصل إلى ذروته في السنوات القليلة الماضية، وبدا لبعض الناس أنه لا نتيجة له وهذا غير صحيح إطلاقًا، وأكد أن الحوارات عنها في ألمانيا وغيرها جاءت بثمرة غير مرئية، فهناك فكر تفتح وهو رؤية جديدة للإسلام والمسلمين، لكنها نبتة صغيرة، ولذلك فإن حوار الأديان فكر ضروري في هذا الوقت، وإذا أدرجت لجنة الفلسفة والديانات هذا الموضوع ضمن أنشطتها فإنه سيجد صدى عند الشباب، وأشار إلى أن الحوار الإسلامي المسيحي ظل فترة طويلة حوار صفوة المفكرين ولم يصل إلى الشارع حتى يومنا هذا، واقترح إقامة ندوة عن الحوار الديني. واقترح الدكتور محمد حسن الحفناوي تبني عدة ندوات عن الفلسفة والدين لمدة عام مثلاً، على أن تكون خارج الإطار الطائفي، بمعنى أن يتم الحديث في ندوة عن جذور وتاريخ الأديان في العالم، الحالة الدينية في بعض البلدان في العالم دون المساس بمسيحيين أو مسلمين أو يهود، أي دراسة الأديان كظاهرة إنسانية وإلهية وواقع الدين في العالم، وضرب مثلاً على عناوين للندوات مثل: "الدين والعولمة"، "الدين والحداثة"، "الدين والإلحاد". وكما رأى أن عقد مؤتمر كبير عن مكتبة الإسكندرية يفوق بكثير قدرات اللجنة من الناحية التنظيمية، وأن إلقاء تبعة التمويل على

اللجنة يمنع المؤتمر قبل بدايته، لكن من الممكن تجزيء الموضوع واختيار نقاط محددة للبدء بها، وتساءل ما إذا كانت اللجنة تعد لجنة متخصصة أم لجنة ثقافية؟ لأنها إذا كانت لجنة ثقافية فمعنى ذلك أن دورها يزدوج مع دور المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، وتساءل عن نوعية النشاط الذي يجب أن تقوم به لجنة الفلسفة في مكتبة الإسكندرية وما إذا كان يخص مدينة الإسكندرية أم حوض البحر المتوسط أم الحوار مع أوروبا؟ كما أكد وجود مراكز لكل هذه الأغراض مثل المركز السويدي وأنه من المهم معرفة رسالة اللجنة ودورها النوعي. كما أكد أن ضعف حضور الجمهور في الندوات والمحاضرات ظاهرة عامة تعاني منها مراكز كثيرة في الإسكندرية وأنه يجب إيجاد وسائل لجذب الجمهور لأن هذا سيمكّن من جذب العناصر الممتازة منهم، لكن من الممكن بتفكير إبداعي ونوعي تحفيز الجمهور من خلال الموضوعات النوعية مثل العلاقة بين الشمال والجنوب، علاقة الإسكندرية وأثينا أو الإسكندرية وروما أو الإسكندرية ومارسليا. وأكد أن الإسكندرية كانت خلال القرون الثلاثة قبل ميلاد السيد المسيح نموذجًا لاختلاط الأديان، ولم يكن هناك أي مانع من تغيير الدين أو الانتقال من مذهب إلى مذهب حيث كان هناك سلام ديني بفضل مكتبة الإسكندرية القديمة وإشعاعها الثقافي. لذلك يجب إبراز الدور الإنساني العظيم الذي قامت به المكتبة وأنه من الممكن الاستغناء عن مسمى حوار الأديان ليصبح حوار الحضارات أو حوار مكتبة الإسكندرية، ومن خلاله يمكن الحديث عن الحوار الديني أو ظاهرة الأديان أو تأثير مكتبة الإسكندرية.

استكملت اللجنة مناقشاتها في اجتماعها صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وأشار الأستاذ محمود أمين العالم إلى أنه يتفق مع فكرة استهداف الجماهير بهدف استقطاب العناصر الممتازة منهم دون التطرق إلى مستوى الصفوة الفكرية ليكون الهدف الأساسي أن تكون القاعة ممتلئة بالحضور، كما أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن أنشطة اللجنة مرتبطة بالموافقة على الميزانية. وأشارت الدكتورة صفاء جعفر إلى أن المكتبة تهتم بموضوعات متعددة، خاصة ما يتعلق بالبحر المتوسط، كما أنها تهتم بكل ما يتعلق بالإسكندرية وبمدرسة الإسكندرية وأيضا بكل ما يخص النواحي العلمية والتكنولوجية وكل ما يخص المرأة والطفل.

وأشار الدكتور حازم حسني إلى أنه من الضروري التمييز بين ما تهتم به المكتبة من حيث استعدادها لتمويله وبين ما تهتم به المكتبة من حيث المبدأ وهو إحياء مكتبة الإسكندرية

القديمة، ومن هذا المنطلق فهي معنية بكل مصادر المعرفة وربما لا يتوفر للمكتبة حاليًا مصدر تمويل إلا في بعض الحالات. واقترح ألا ترتبط اللجنة بزمان ومكان وطرح فكرة تفعيل موقع يمثل لجنة الفلسفة بشكل أو بآخر على أن يكون همزة وصل بين اللجنة والمكتبة، ومن خلال هذا الموقع سوف تكون أنشطة اللجنة معروفة ومن الممكن أن تتم ترجمة بعض هذه الأنشطة مكانيًا أو أن تتم أنشطة بشكل افتراضي مثل محاضرة يكتبها أستاذ قدير في الفلسفة مثلاً وتُعرض في الموقع فتثير نقاشًا ربما يستدعي حدوث لقاء مادي مما سيمثل ضغطًا معنويًا على إدارة المكتبة.

واقترح الدكتور حسن حنفي أن يحمل نشاط لجنة الفلسفة والديانات عنوانًا كبيرًا يستمر لعدة أعوام وهو "حوارات الإسكندرية"، ثم يقسم بعد ذلك إلى موضوعات مثل كيف كان الحوار بين الفلسفة والدين في الإسكندرية؟ كيف كان تطور مدرسة الطب في الإسكندرية، مع الاستعانة ببعض الأطباء الذين لهم تاريخ في الإسكندرية، ويكون هذا العنوان هو ما يميز اللجنة في مكتبة الإسكندرية عن باقي الأنشطة في أية مؤسسة ثقافية أخرى. وتساءل عن سبب عدم القيام بمشروع بحث علمي مصري حول مكتبة الإسكندرية في صورة كتاب يقسَّم إلى فصول تتحدث عن الدين والرياضة والطب لمساعدة البحث العلمي، وليس بالضروري أن يكون عملا دوليًا أو عربيًا لكن لتشجيع البحث العلمي، والنشاط الثقافي لا يمنع البحث العلمي.

وأشار الأعضاء إلى أنه ذُكر في وثيقة أن عمرو بن العاص أراد أن يقيم حضارة إسلامية في الإسكندرية وأن يحتفظ بها كعاصمة للقطر المصري، فأرسل إلى عمر بن الخطاب يستشيره في ذلك لكنه رفض وبعد ذلك تم بناء الفسطاط، وهذا دليل على أن المسلمين لم يقوموا بإحراق المكتبة، فقد كانت الإسكندرية في هذا الوقت من أجمل العواصم الثقافية، وكان عمرو بن العاص يريد أن تمتد الحضارة الفرعونية وتصبح إسلامية فرعونية وقبطية إسلامية فرعونية، ولكن عمر بن الخطاب خاف على المسلمين من الهجوم عليهم عبر البحر المتوسط فأمر ببناء مدينة الفسطاط. وأضاف الدكتور عبد المعطي بيومي إلى أن بعض

المفسرين فسر الآية الكريمة "إرم ذات العماد" على أن المقصود بها هو مدينة الإسكندرية. وأشار الدكتور محمد فتحي إلى أن تركيز اللجنة يجب أن ينصب على مدرسة الإسكندرية

القديمة وعلى العلوم المختلفة التي كانت المكتبة تهتم بها مثل الفلك والأديان خاصة أن الأديان كان لها تأثير على الفكر المسيحي.

وتساءل الأستاذ محمود أمين العالم عن رأي الفلسفة في الوضع العربي الآن؟ وأشار إلى أن هناك أطفالاً يذبحون في الشوارع من قبل الجيش الإسرائيلي، ويوجد في العراق تمزق قوي، ويوجد في مصر تراجع كامل عن كل المشروعات الكبيرة، لكن القضية والمأساة في تاريخ العالم العربي المرتبط بتاريخ العالم هي وجود ما يسمى بالعولمة الأمريكية، وهي ليست بعولمة لكن بهيمنة أمريكية مرتبطة بالواقع، وأشار إلى أن المقصود ليس الدفع بالأمر إلى سياسة بحتة، ولكن لابد للفلاسفة من إثارة مسألة وضع الحوار في الشرق الأوسط الذي يلعب دورًا كبيرًا خاصًّا مع الوضع العالمي؟ وتساءل عن ماهية اللعبة التي تتم باسم التقدم وباسم الديمقراطية، وعن نوع الوعي الذي يجب أن نخرج به من توعية الناس وتوعية الحكومة. نحن الآن نعيش قضايا ملِّحة، والمطلوب ليس فقط معالجة المشكلات سياسيًّا واقتصاديًّا بل معالجتها فكريًّا لأن هناك أزمة فكر ولابد من التفكير في كيفية الخروج منها. وأشار إلى أن القضية الرئيسية هي تحليل المهمة الرئيسية للجنة الفلسفة، وما إذا كانت تحاول اللجنة أن تكون لجنة نوعية نابعة من الإسكندرية إلى خارجها أم أنها فقط لجنة استشارية لمكتبة الإسكندرية ؟ كما تساءل عن كيفية إقامة حلقة وصل بين مهمة اللجنة في المكتبة وهذا الموضوع من خلال عنوان رئيسي تندرج تحته الأنشطة والندوات.

وأوضح الدكتور حسن حنفي أن اللجنة ليست مؤرخة، وأنها لن تتكلم عن الإسكندرية كما يتكلم الاستشراق، بل سيكون الحديث عنها من واقع هموم العصر، بحيث يتم مناقشة الفلسفة والدين من خلال انتقال الباحث إلى دلالات قديمة بالنسبة للعصر واختلاف الحال من خلال المعالجة حتى لا يبدو الأمر قديمًا في بعض الأحيان وحديثًا في أحيان أخرى، وليس المقصود هنا هو الإسكندرية في حد ذاتها، ولكن الدلالات المعاصرة التي حدثت في الإسكندرية والتعددية الفكرية والسياسية، أي توظيف التاريخ من أجل الحاضر، وأنه ليس هناك تعارض بين الاثنين. واقترح عقد ندوة بعنوان "مدرسة الإسكندرية وقراءات معاصرة أو حوارات معاصرة "، لشرح كيفية توظيف دور الدين والفلسفة في تناسق الإيقاع في مدرسة الإسكندرية؟ أو عنوان "الفلسفة والدين" الذي يندرج تحته عدة

حوارات مثل الفلسفة والواقع ــ الدين والواقع ــ الفلسفة والعلم ــ الدين والعلم، أو "مدرسة الإسكندرية حوار ونقد وإبداع". واتفق الأعضاء على أن مدرسة الإسكندرية تجربة ناجحة، وهي رؤية وتجربة يمكن استخدامها لأنه لا يمكن إلغاء التاريخ والبداية من الصفر الفلسفي والثقافي وأنه تجب الاستعانة بكل التراث الموجود في خدمة الحاضر، وأن هدف اللجنة هو تقديم تجربة ونموذج يمكن استلهامه من الماضي لمعرفة ما هو آت في المستقبل ولابد من الاستفادة من التاريخ في إفادة الآخرين، وأن يكون هناك وعي بتاريخ مصر وثقافتها ونهضتها، كذلك إيجاد دلالات وعِبر من هذه التجربة، إن الهدف هو الحاضر والواقع، وإن فرنان بروديل كان يقول إن التاريخ سيد العلوم وإن كل العلوم خادمة له.

وتناقش الأعضاء في عقد ندوة مدتها أربع ساعات تبرز دور لجنة الفلسفة والديانات في إظهار قيمة العقل واستخدامه، فحرية العقل هي ما ينقص العالم العربي، وإنه من الممكن تركيز النشاط كله على دور العقل وعلاقته بالفلسفة والدين. وأشار الدكتور عبد المعطي بيومي إلى أنه إذا تم شرح جميع الديانات فسنجدها سماوية لأنها تتحدث عن السماء وعن الإله وعن الوحي، وهناك ديانات وضعية لا يطلق عليها معتنقوها وضعية لأنهم يتحدثون عن حكيم أول جاءه الوحي. واقترح ندوة تتحدث عن التفاعل في الفكر الديني، وأن تجمع هذه الندوة بين الفلسفة والدين وتكون بعنوان "التفاعل الديني في الإسكندرية". كما اقترح الأستاذ محمود أمين العالم عناوين عدة ندوات بحيث يكون موضوع الندوة الأولى "الدين والفلسفة" ومن الممكن أن تتحدث عن فيلون وأوريجين وآريوس والتأثير الفكري لكل منهم، ومن الندوات العامة "الفكر والتاريخ" و"التفاعل الديني" و"مدرسة الإسكندرية بين التواصل والانقطاع" لكن مع التركيز على دور العقل، وعلى أن يتم أولاً تعريف العقل، فما يحدث الآن باسم العقل في فهم النصوص الدينية لا علاقة له بالعقل، ولذلك من المفروض تعريف العقل قبل التحدث عن دوره، وأن أهم خاصية في مدرسة الإسكندرية هي أن الإشراق يتجاوز العقل عند الجميع، وأن صلب مدرسة الإسكندرية هو الغنوصية وليس العقل، وأنه من الضروري معرفة ما إذا كانت هناك خصائص عامة لمدرسة الإسكندرية أم لا، وما إذا كانت مستمرة عبر التاريخ أم لا، وأشار إلى ضرورة ضم اقتراح ندوة إضافية تحمل عنوان "خصائص مدرسة الإسكندرية بين التواصل والانقطاع".

وأشار الدكتور رمضان بسطاويسي إلى أن مكتبة الإسكندرية كانت تمتلك شيئين في غاية الأهمية بالمكتبة الحديثة أولهما البيليوجرافيا وعلاقتها بتقسيم العلوم؟ وثانيها احتواء المكتبة على جميع المعارف والمصادر في مكان واحد نقلاً للتراث. فالمكتبة جمعت اللغة والشعر وخاصة الشعر السكندري، وكان هناك تواصل في تجربة الشعر بما فيها من النظريات النقدية والجمالية في حوض البحر المتوسط، وهذا التواصل يختلف حين يكون هناك انتقال من الخطاب الفكري إلى الخطاب الجمالي والنقدي، وإن معظم النماذج في الشعر العربي المعاصر يوجد بها استلهام كبير، واقترح ندوة بعنوان "أنطولوجيا الشعر" لأن الشعر هو الذي أدى إلى النماذج الجديدة التي تعبر عن الانفعالات البسيطة والسريعة والمباشرة في أبيات صغيرة في منطقة حوض البحر المتوسط مع خلق تواصل غير حسي، لذلك عندما يلتقي الشعراء من اليونان وإيطاليا حتى الآن، يجدون قدرًا كبيرًا من التشابه بينهم. واقترح الأعضاء تغيير عنوان الندوة بدل "أنطولوجيا الشعر" إلى "الإبداع الشعري السكندري". ودار النقاش حول علاقة مدرسة الإسكندرية والثقافة السكندرية واليونانية بالعقل العربي، وذلك لأن العقلية السائدة تعتقد أن الحضارة الإسلامية نشأت وحدها من عند الله، دون النظر إلى تأثير مدرسة الإسكندرية والثقافة العربية، وأنه كان هناك مقال لكاتب فرنسي يتحدث عن النظم في العالم العربي أشار فيه إلى أن ثقافة حوض البحر المتوسط ثقافة فرعونية، وأن العمدة في قريته فرعون والقسيس في كنيسته فرعون والإمام في الجامع فرعون.

واتفقت اللجنة على أن تكون الندوات المقترحة للجنة في الفترة القادمة كالآتي:

- في شهر سبتمبر : "الفكر والتاريخ " حول كيفية قراءة التاريخ.
- في شهر نوفمبر : "الدين والفلسفة " ومقررها نيافة الأنبا يوحنا قلتة.
- في شهر يناير : "الفلسفة والعلم" ومقررها الدكتور حازم حسني.
- في شهر فبراير : "التفاعل الديني "ومقررها الدكتور عبد المعطي بيومي.
- في شهر مارس : "الفلسفة والشعر" ومقررها الدكتور رمضان بسطاويسي.
- في شهر مايو : "خصائص مدرسة الإسكندرية بين التواصل والانقطاع" ومقررها الأستاذ محمود أمين العالم.

وأشارت الدكتورة زينب الخضيري بأنه قد تم بالفعل عقد ندوتين كان قد سبق اقتراحهما من لجنة الفلسفة، وطلبت من كل من الدكتور حازم حسني والدكتورة هالة فؤاد تقديم تقرير مختصر عن الندوة التي كان كل منهما مسئولاً عنها. وقد قدم الدكتور حازم حسني تقريرًا عن الندوة التي اقترحتها لجنة الفلسفة والتي تمت مع برنامج منتدى الحوار بعنوان "فلسفة الرقمنة"، والتي تحدث فيها عن موضوع "الرقمنة من الوسائط إلى الغايات"، وشاركه في هذه الندوة كل الدكتور نبيل علي والأستاذ شريف عبد الرحمن وأضاف إلى أنه بدأ محاضرته بمجموعة مقابلات وثنائيات بين المستقبل والماضي، وقام بالتركيز على ما قيل في مسألة أن اقتناء مكتبة الإسكندرية للكتب قد يحولها إلى مخزن كما ذكر أن عملية الرقمنة لا يجب أن تكون مجرد وسائط، لكنها يجب أن تهتم بالغايات ورجع إلى الأصول الفلسفية للرقمنة من فيثاغورس إلى لايبنيز وغيرهما، وكيف استطاع لايبنيز من تعرفه على الفلسفة الصينية أن يترجم رموز "الكوي" الموجودة على العلم الكوري، وكان هدفه هو ربطها بفلسفة menologies، وبمحاولة فهم الأشياء والوجود. كما قام أيضا باستعراض مجموعة من الفلاسفة المفكرين في مجال الرقمنة في أمريكا الذين يركزون على فكرة التمكن من معاني الرقمنة، فالرقمنة ليست هدفًا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف.

تحدث الدكتور نبيل علي عن موضوعه المفضل وهو اللغة وفقه اللغة، وتحدث الأستاذ شريف عبد الرحمن عن موضوع "العلم الجديد في مسألة المعقدات"، وكيف أن الرقمنة هي محاولة لإعادة تصوير البشر للأشياء من أسفل إلى أعلي وليس العكس كما كانت الأمور تتم من قبل. وتساءل الأستاذ محمود أمين العالم عما إذا كانت الندوة قد ركزت على الفكرة الخاصة بأن الرقمنة لها أهداف وليست مجرد وسيلة، وأشار الدكتور حازم حسني بأنه قام بالتركيز على لايبنيز الذي كان يتحدث عن فكرة الكينونة الأولية لأن الرقمنة تعمل على مسألة تفكيك الأمور إلى مكوناتها الأساسية. والهدف من الرقمنة هو التمكن من معرفة كنه الأشياء ومكوناتها الأساسية، والروابط التي تربط بينها كفكرة عن

طريق عملية ربط المعاني والانتقال بطريقة غير خطية، فالوجود عبارة عن جزر توجد بينها فراغات، والعلم دائمًا يحاول أن يكسر هذه الفجوات، والرقمنة وسيلة من وسائل مساعدة

الإنسان في معرفة مسارات كثيرة للأفكار لم تكن معروفة بالوسائل التقليدية القديمة، فهي في النهاية تقود إلى عمق الفلسفة.

وقدمت الدكتورة هالة فؤاد تقريرًا مختصرًا عن ندوة "التأويل بين الفلسفة والدين" التي عُقدت في المكتبة والتي قامت بإدارتها، وكان المتحدثون فيها هم الدكتور الأب كريستيان فان نيسبن والدكتور عبد المعطي بيومي، وأوضحت أنه قد تم في الندوة تقديم عرض مفصَّل لقضية التأويل تم فيه استعراض حقب ومراحل تاريخية وفكرية، وأن الدكتور الأب كريستيان فان نيسبن قد غطى قضية التأويل في الدين المسيحي في حين غطى الدكتور عبد المعطي بيومي الجانب الإسلامي، وأنها قد اختتمتها بكلمة ألقتها تتضمن استعراضًا فلسفيًا لبعض الأحداث التاريخية ذات العلاقة المباشرة بقضية التأويل والتي أثرت على مجريات أحداث تاريخية ولازال الكثير من آثارها موجودًا حتى الآن في العقلية العربية.

واختتمت اللجنة اجتماعها في حوالي الثانية عشرة ظهرًا.

لجنة التنمية والبيئة

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. السيد عزت قنديل	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٢	د. آمال صبري	خبيرة بيئية ومدير برنامج البيئة والتنمية بجمعية التنمية الصحية والبيئية
٣	د. بهيجة حافظ	أستاذ ورئيس قسم طب الصناعات – كلية الطب – جامعة الإسكندرية
٤	د. جمال حسني السمرة	أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ورئيس الشعبة بالمجالس القومية المتخصصة
٥	د. حمد الله زيدان	مساعد أمين عام الأمم المتحدة
٦	د. شريف عمر	أستاذ جراحة الأورام بجامعة القاهرة ورئيس لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة الاتحاد العالمي للسرطان
٧	د. صلاح الحجار	أستاذ الدراسات البيئية – كلية الهندسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
٨	د. صلاح عرفة	أستاذ الفيزياء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
٩	د. طارق وفيق	أستاذ بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
١٠	د. عدلي بشاي	خبير في التنمية البشرية ورئيس جمعية أصدقاء البيئة والتنمية (فدا) وأستاذ غير متفرغ بالجامعة الأمريكية
١١	د. عماد الدين عدلي	مدير المكتب العربي للشباب والبيئة
١٢	د. عمرو عزت سلامة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق
١٣	د. فخري شوشة	العميد الأسبق للمعهد العالي للتعاون الزراعي – رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية للتعاونيين للمصريين
١٤	د. محمد الخفيف	عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

	الاسم	الوظيفة
١٥	د. محمد السيد جميل	أستاذ التربية البيئية – كلية التربية – جامعة عين شمس
١٦	د. محمد حسن عبد العال	أستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة وبمركز البحوث الجامعة الأمريكية
١٧	د. محمد مختار الشريف	باحث في مركز بحوث الصحراء – الشعبة الاقتصادية والاجتماعية – قسم الاقتصاد
١٨	د. محمود صبري الشبراوي	أستاذ الإدارة بالجامعة الأمريكية وعضو مجلس الشورى
١٩	د. منى جمال الدين	أستاذ مساعد بمعهد الصحة العامة – جامعة الإسكندرية
٢٠	د. وجدي رياض	مدير نوادي العلوم والصحفي العلمي بمؤسسة الأهرام ومستشار رئيس تحرير جريدة الأهرام

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. فاطمة الجوهري	أستاذ متفرغ بالمركز القومي للبحوث– قسم بحوث تلوث المياه – المركز القومي للمياه
٢	المستشار محمد الجندي	رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة
٣	د. محمد الراعي	عميد معهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية
٤	د. محمد شوقي الفنجري	رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية
٥	المهندس محمد صفوت سالم	وكيل أول وزارة التعليم العالي رئيس قطاع التنمية والخدمات وأمين عام اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو
٦	د. محمد عاطف كشك	عميد كلية الزراعة – جامعة المنيا
٧	د. محمد عبد الفتاح القصاص	خبير بيئي
٨	د. مصطفى طلبة	مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سابقًا
٩	د. نادر فرجاني	خبير تنمية بشرية
١٠	د. هناء خير الدين	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – وعضو مجلس أمناء منتدى البحوث الاقتصادية وعضو مجلس الشورى

تقريـــر اللجنـــة

اجتمعت اللجنة في تمام الساعة الخامسة مساء يوم الخميس الموافق ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وقد رأس الجلسة الدكتور السيد عزت قنديل نائبًا عن الدكتور مصطفى طلبة مقرر لجنة التنمية والبيئة الذي منعته ظروف سفره من الحضور، وفي البداية تم التصديق على محضر الجلسة السابقة، وقام الدكتور السيد عزت قنديل بالترحيب بالأعضاء الجدد، ثم استعرض ملخصًا لما دار في اجتماع المقررين بالمكتبة وأكد ضرورة تفعيل أنشطة اللجان والتنسيق فيما بينها وبين القطاعات البحثية المختلفة في المكتبة. وأشار إلى الاجتماع الذي تم في القاهرة في مكتب الدكتور مصطفى طلبة وتم عرض القرارات التي انتهى إليها حول مشروع منابع النيل الذي تقرر أن يقوم بالإعداد له الدكتور مصطفى طلبة، وعقد ورش العمل والزيارات حول مشروعات فاقوس والبسايسة والجمالية وورشة العمل الخاصة بالتربية البيئية.

وقد تساءل الدكتور مختار الشريف عن إمكانية الاستفادة من التجارب الثلاثة في فاقوس والبسايسة والجمالية، مؤكدًا أهمية مشروع فاقوس ومثنيًا على مجهودات الدكتور شريف عمر، لأن هذا مشروع أقيم بجهود ذاتية وهو نموذج ممكن أن يحتذى من قِبَل باقي منظمات المجتمع المدني الموجودة في مصر. وأشار إلى النموذج الثاني وهو مشروع قرية البسايسة، وأكد كونه نموذجًا جديدًا لكيفية الخروج من الوادي إلى الصحراء وتعميرها بطرق مبتكرة وغير تقليدية؛ اعتمادًا على الموارد الذاتية المتاحة لديهم. أما مشروع الجمالية فهو حي من الأحياء الشعبية الفقيرة التي استطاعت أن تتحول إلى منطقة حضارية؛ أي إن المشروعات الثلاثة مختلفة في الأسلوب وفي التوجه، واقترح عند القيام بزيارة إلى هذه المناطق أن يتم تحويلها إلى ورشة عمل في الميدان نفسه، أي التحول بالزوار في مختلف الأماكن التي تم تحديثها مما سيكون له بالتأكيد أثر جيد، خاصة إذا تمت دعوة القيادات المحلية من رؤساء المراكز ورؤساء الأحياء والمحافظ لأن ذلك يمكن عن طريقه أن يتم تشجيع المشروع والاستماع إلى التجربة، وتحفيز القائمين بالتجربة لزيادة ثقتهم في أنفسهم ومن هنا تنتقل التجارب الناجحة، وعندما تتم هذه الزيارات الثلاثة يمكن أن يتم استرجاع المعلومات

الخاصة بها وإنشاء قاعدة بيانية على المستوى القومي ككل لأن الإعلام القاعدي يمكّن من مخاطبة جميع الفئات بطريقة موثّقة تصل إلى جميع فئات المجتمع.

واقترح الدكتور عماد الدين عدلي تقديم خطة اللجنة في شكل مجموعة من الأنشطة المتناثرة مع حفظ حق المكتبة في أن توافق أو ترفض ما تشاء وفق ظروفها وميزانيتها، واقترح أن يكون ختام نشاط اللجنة ورشة عمل عن المواقع الثلاثة السالفة الذكر، على أن يكون البدء بزيارات للمواقع المذكورة يليها عملية التوثيق ثم طرح للخبرة لأن الهدف في النهاية هو جذب صانعي القرار في هذه الورشة أو من لديهم تفكير استراتيجي، وأكد أن طرح هذه التجارب هدفه حل مشكلة معينة بتتبع خطوات معينة.

وأشار الدكتور السيد عزت قنديل إلى دليل عمل اللجان وأهمية الالتزام بعدد الأنشطة المخصص للجنة في العام الواحد، كما أشار إلى مؤتمر الـــIAPS الذي يتم بالتعاون بين لجنة التنمية والبيئة ولجنة العلوم و التكنولوجيا مع مؤسسة الـــIAPS الذي يعقد لأول مرة في مصر حيث كانت هذه المؤسسة تعقد مؤتمراتها خارج مصر، والمسئول عن إعداد المؤتمر الدكتور مصطفى طلبة ويقوم بمساعدته الدكتور صلاح سليمان. وأشار إلى أنه من الممكن إنجاز ورشة عمل عن البساتينة يوم ١٧ و ١٨ نوفمبر، والميزانية المقترحة لها ٢٥ ألف جنيه، في حين أن ورشة العمل عن الجمالية ستكون يوم الأحد ٢١ من يناير ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لها ١٥ ألف جنيه، والمسئولون عن الأنشطة الثلاثة هم الدكتور عماد الدين عدلي مسئول عن مشروع الجمالية، والدكتور صلاح عرفة مسئول عن مشروع البساتينة والدكتور شريف عمر مسئول عن مشروع فاقوس. وطلب من أعضاء اللجنة إعداد بيان دقيق عن متطلبات كل ورشة حتى يكون الأمر واضحًا ودقيقًا أمام إدارة المكتبة للموافقة عليه. ودار تساؤل بين الحاضرين عما إذا كان اشتراك الأعضاء في الـــIAPS مدفوعًا من المكتبة أم أن الأفراد هم الذين سيقومون بدفع اشتراكاتهم أم سيُعفون من الاشتراك، واقترح أن يتم عقب كل نشاط تعقده اللجنة إقامة ورشة عمل لمراجعة ما تم في هذا النشاط ونتائجه، وأكد ضرورة أن يبدأ ذلك مع الزيارات المزمع عقدها لفاقوس والبساتينة والجمالية حيث إنه من الممكن ألا يتواجد فيها كل أعضاء اللجنة، لكن من حقهم التعرف على هذه التجارب التنموية وتقييم من زارها والمعوقات التي صادفتها وكيف تم التغلب عليها ومستقبل

هذه الفكرة في أماكن أخرى. ومن الممكن في هذه الحالة أن تتم دعوة رؤساء الأحياء والمحافظين وأي شخص يمكن أن يستفيد من هذه التجربة. وأشار إلى وجود الكثير من التجارب الناجحة في مصر، والتي يجب عمل توثيق لها في كتاب يوضع في المكتبة لكي يحقق ذلك نوعًا من الاستمرارية للجان التي ستتشكل بعد ذلك بالأعضاء الحاليين أو بغيرهم لكي يكون هناك نوع من الاستمرارية، وضرب مثلا بورشة العمل عن المياه التي نسقتها اللجنة وحضرها السيد وزير الري وكانت ورشة مثمرة إلا أنه لم يتم توثيقها على الرغم من أهميتها. وعلق الدكتور محمود صبري الشبراوي على مواعيد الندوات المزمع عقدها ومن هم الذين سيتم توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في فعاليات هذه الندوات.

وعلقت الدكتورة آمال صبري أن اللجنة تحتاج إلى وضع تصور للزيارات الثلاثة، وأنه يجب أن تقرر اللجنة من هم المستهدفون. وطلب الدكتور السيد عزت قنديل الاستماع إلى الدكتور صلاح الحجار حول موضوع التربية البيئية، وقد أفاض الدكتور صلاح الحجار ذاكرًا في البداية أنه في مارس ٢٠٠٦ عُقد مؤتمر الإصلاح العربي، وكانت إحدى لجان المؤتمر عن الإصلاح البيئي، وأشار إلى أنه كان قد تقدم بورقة عمل عن عقد ورشة عن التربية البيئية والوعي البيئي وأنها نوقشت في اللجنة في مارس ٢٠٠٦، ثم تم تعديلها إلى التربية البيئية للأطفال والشباب، وقد قام الدكتور محمد السيد جميل بإعداد ورقة للورشة وأهدافها والمتحدثين فيها واقترح أن تكون الميزانية الإجمالية في حدود ٢٠ ألف جنيه وأن يكون الموعد المقترح لها في يناير ٢٠٠٧، وكان الاقتراح أن تتم قبل مارس ٢٠٠٧ على أساس أنه في مؤتمر الإصلاح العربي القادم سوف يُطرح فكرة القيام بورشة عمل لمدة ثلاثة أيام على مستوى الدول العربية وستكون هذه هي النواة لعمل ورشة عمل كبيرة على مستوى الدول العربية، وأكد أن الغرض هو إقامة ورشة عمل ابتداءً من مرحلة الأطفال والتعليم الأساسي على أن يشترك فيها المتخصصون من وزارة التربية والتعليم ومن كلية التربية النوعية والجمعيات الأهلية، ويتضمن اقتراح عقد الورشة أن تتضمن عشرة متحدثين على أن يقوم كل متحدث بتقديم ورقة تكون ضمن أوراق العمل لهذا السبب.

وعلق الدكتور محمد السيد جميل أن كل المشروعات توضع على أساس أنها مشاريع قومية وعلى أساس أنها نماذج تنموية، فالجمالية تمثل الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية

ومشروع فاقوس نموذج للوعي الصحي في مصر وهو مشروع الخدمات الصحية بأقل تكلفة ممكنة، كما أن مشروع التربية البيئية في رياض الأطفال يدعو للتعليم و التحديد في التعليم، واستعرض محتويات ورشة عمل التربية البيئية للطفل التي تعتمد على إدخال مفهوم التربية البيئية وإدماج مفهوم البيئة في هذه المرحلة المبكرة التي يكاد يكون موضوع البيئة غائبًا عنها، مع أن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة قامت بعمل دمج لوحدات دراسية في التربية البيئية لمرحلة رياض الأطفال، لأنها مرحلة مهمة وقد أثبتت الأبحاث التربوية أن ٥٠% من قدرات الطفل العقلية تتشكل في هذا العمر قبل السنوات الأربع، ومن هنا جاء الاهتمام بالبعد البيئي في هذه المرحلة الذي يمكننا من تجنب كثير من المشاكل في المستقبل، وبالطبع تُبرِّر أهمية التربية البيئية في هذه المرحلة. وما يهم الورشة هو التعرف على الوضع الحالي للقبول بمرحلة رياض الأطفال لأن الوزارة أكدت أنه في سنة ٢٠٠٧ سيصل إلى ٣٠% من الملزمين في هذه المرحلة أو من الأطفال ممن هم في سن ٤ أو ٥ أو ٦ الذين سيصلون في عام ٢٠١٠ إلى ٦٠% وفي عام ٢٠١٥ إلى ١٠٠%، وتساءل عن مدى دقة هذه الإحصائيات ومدى وجود خطة محددة بالفعل خاصة بالأبنية المدرسية بحيث يتم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال أقل من ست سنوات في سنة ٢٠١٥، وتساءل عن مناهج رياض الأطفال والبعد البيئي فيها. وأشار إلى المؤتمر الذي عقدته وزارة التربية والتعليم عن واقع رياض الأطفال، وما طُرح فيه من أن نصف العاملات في هذا المجال غير متخصصات ويطلقون عليهن "مدرسو ذوي الحاجة في رياض الأطفال" حيث يتم تعيينهم بعقود. وبالطبع، فإن كل هذا يحتاج إلى توصيات محددة في إعداد منهج رياض الأطفال في المجلس الأعلى للتعليم الجامعي شعبة التربية، كما يحتاج إلى إدماج البعد البيئي بصورة واضحة وصريحة، لأنه حتى داخل رياض الأطفال توجد مجالات أساسية يجب التركيز عليها مثل النمو المعرفي ونمو الاتجاهات العلمية والنمو الاجتماعي والتعبير والفنون، كما يجب تدريب معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة وبعد الخدمة، أي أن يدخل البعد البيئي فيه بطريقة كاملة.وقد أشارت توصيات مؤتمر الإصلاح العربي إلى الاهتمام برياض الأطفال ودور الشباب بصورة أساسية، واقترح أن يكون المشاركون في الندوة حوالي أربعين شخصًا منهم أعضاء بلجنة التنمية والبيئة خاصة أن منهم خبراء في وزارة البيئة ووزارة التربية.

وتساءلت الدكتورة آمال صبري عن المستفيدين، واستنتجت أنهم متخذو القرار بوزارة التربية والتعليم خاصة أنه ستتم دعوة مديري التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي للحديث عن التربية البيئية في التعليم الأساسي وكذلك مدير رعاية الأطفال على أساس البعد البيئي داخل رعاية الأطفال، واثنان من رؤساء الجامعات أو المجلس الأعلى للجامعات لكيفية التوجه مستقبلاً لإعداد هذه القيادات التعليمية في رياض الأطفال كمدرسات وإدخال البعد البيئي في إعدادهن بصورة أساسية، واقترحت أن يشترك متخصصون من منظمات الصحة العالمية أو من اليونيسيف أو من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واقترحت أن يتم عقد الورشة في ١١من فبراير ٢٠٠٧ على أن يكون المتحدثون من المتخصصين في رياض الأطفال لكي يعرضوا الخطة التي تتبناها وزارة التربية والتعليم حتى ٢٠١٥ وإجراءاتها التنفيذية لكي تحقق الاستيعاب الكامل بدءًا من سن ست سنوات في رياض الأطفال، وأشار إلى ضرورة حضور متخصص من الإدارة العامة لذوي الاحتياجات الخاصة للتعرف على ما تم من قبل وزارة التربية والتعليم لهذه الفئة وما إذا كان عندهم أي بعد بيئي في مناهجهم أو لا، وأكد أنه لا مانع في هذا المجال من الاستعانة بالتجارب الرائدة التي قامت بها جمعية أصدقاء البيئة. ومنها ما تم في "عزبة سكينة" من تدريب بيئي لستة فصول ابتدائية وستة فصول إعدادية أعقبها امتحان بسيط خرج بنتائج ممتازة. وأكد أن خطوات العمل جاهزة حتى المادة العلمية الخاصة بأوراق العمل وتحديد مجموعات العمل وأشار إلى أنه تم في الجامعة العربية إصدار كتيب أو بحث عن التربية البيئية في رياض الأطفال في كل الدول العربية، وأنه إذا فضلت اللجنة تعميم تجربة التربية البيئية لكي تكون دورة على مستوى الدول العربية فإن المادة العلمية الخاصة بهذا التوجه جاهزة، وأوضح ضرورة دعوة المتخصصين في مجال رياض الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة ومديري التعليم الابتدائي والإعدادي ومدير التربية السكانية على أساس أن هؤلاء الأشخاص سيتحدثون عن الأنشطة التي تقدم خلال مرحلة التعليم الأساسي، وسوف يأتي ممثلان من المجلس الأعلى للجامعات لسد النقص في مرحلة رياض الأطفال من المدرسين والمدرسات كما سيتم أيضا التدريب قبل الخدمة وبعدها في وزارة التربية و التعليم. وأشار إلى ضرورة التركيز على الاهتمام بطلاب المرحلة الإعدادية الذين مروا بمرحلة التربية البيئية في السنوات الست للمرحلة الابتدائية لأن

المقدرة المعرفية عندهم لا تكون كما يجب كما أنهم يحتاجون إلى الممارسة العملية لتأكيد ما تعلموه. وأكد أن التربية البيئية عبارة عن تكوين قيم واتجاهات، ولذلك عند اقتراح الأوراق الاسترشادية لمجموعات العمل فإنه يجب أن تكون أوراقًا موجهةً وأن يكون المنهج بالمشاركة بمعنى الانقسام إلى مجموعات عمل تهتم إحداها بخطة الوزارة و ما تم فيها وتهتم الأخرى بالمناهج وتهتم الثالثة بتدريب هيئات التدريس وتهتم الرابعة بتعزيز الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، وتهتم الخامسة بالمنهج المشترك لتدريس التربية البيئية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي، وهذه المجموعات الخمس يصدر عنها خمس ورقات عمل تحت إشراف اللجنة المنظِّمة بحيث تساهم هذه الأوراق في توجيه المناقشات لكي تكون التوصيات مرتبطة ارتباطًا أساسيًّا بالواقع، وأن تكون هناك موضوعات محددة تحت سيطرة الوزارة واللجنة.

واقترح الدكتور شريف عمر أن يتم تغيير عنوان الورشة لكي يكون موثّقًا إلى التربية البيئية ومفاهيم حقوق الإنسان. وعلق الدكتور طارق وفيق مثنيًا على المجهود المبذول في إعداد ورشة العمل عن التربية البيئية في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي وأشار إلى أنه لا يعرف الكثير عن هذا الموضوع، لكنه يتصور أن مرحلة رياض الأطفال لها تركيبة تربوية معينة وأن التعليم الأساسي له تركيبة تربوية أخرى وأعرب عن خشيته من ضم الاثنين معًا مما يُفقد التركيز على الهدف. وأكد أن أهداف ورشة العمل عظيمة إلا أنه أعرب عن قلقه من أن يختفي الهدف الأساسي للورشة في أثناء الإعداد بسبب تعدد الأفكار وأنه يجب التركيز على قضية التربية البيئية على وجه التحديد، وتساءل عن كيفية سد العجز في الفئة التوجيهية، كما ركز على أحد أهداف الورشة وهو النهوض بقضية الطفولة في مصر واقترح التركيز على مرحلة رياض الأطفال فقط دون غيرها من المراحل التعليمية. وأشار إلى المقترحات الخاصة بتعزيز الخدمات التي تقدَّم لذوي الاحتياجات الخاصة وأثنى عليها لكنه أكد ضرورة التركيز على فئة معينة حتى تكون النتائج مرضية. وعلق الدكتور صلاح الحجار بأن هناك هدفين أساسيين: هدفًا أساسيًا وهدفًا تفصيليًّا، والهدف الأساسي هو أن نقوم بعمل Brain Storming تساعد على إنجاز ورشة العمل الكبيرة للتربية البيئية في الدول العربية وأنه يجب أن تكون هناك أهداف كثيرة في الورشة المحلية لكي يتم انتقاء بعضٍ منها إلى ورشة العمل الكبيرة للدول العربية. وأنه لو تم التركيز على رياض الأطفال فإن هذه نسبة

بسيطة من مجموع الشعب المصري، وأكد أن الأهداف المعروضة في الورقة المقدّمة أوراقا تفصيلية، ولا يمكن أن تناقش داخل ورشة العمل، ولكن بعض الأوراق ستتطرق حتمًا إلى بعض الأهداف لأن الهدف هو معرفة الوضع الراهن وتكوين قاعدة البيانات تبدأ بحصر عن مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي. وأكد أن البداية الحقيقية للشباب هو في تعرفهم على النواحي البيئية ومعنى التلوث. وأشار الدكتور محمد السيد جميل إلى أنه كمتخصص يرى أن التربية البيئية في رياض الأطفال موضوع هام وأساسي والمدارس المصرية مقصِّرة في تناوله إلى درجة كبيرة، وتساءل عن كيفية المطالبة بالتربية البيئية في رياض الأطفال دون واقع التربية البيئية في مصر، كما أضاف إلى أن هناك دراسات عن مؤتمر وزارة التربية والتعليم أعلنت أن ٥٠% من الفئة العمرية من أربع إلى ست سنوات يتم قبولهم في حين أن الإحصائيات تقول أن ١٣% من أطفال مصر يدخلون رياض الأطفال والعلم يقول إن ٤٠% من القوى العقلية والقدرات الشخصية تتكون قبل العام الرابع من عمر الطفل، وتساءل عن كيفية سد العجز بالهيئات التربوية وأكد ضرورة معرفة خطة المجلس الأعلى للجامعات وخطة وزارة التربية والتعليم، كما أكد أن للإعلام دورًا ولوزارة التربية والتعليم دورًا وأن تفعيل دور الهيئات المختلفة هو هدف مستقل بذاته. وعلق الدكتور عماد الدين عدلي قائلاً إن الهدف هو "موضوع التربية البيئية"، وأن ورشة العمل ليست لمناقشة وضع رياض الأطفال أو قضية رياض الأطفال في مصر لأن القضية في الأساس هي قضية التربية البيئية، وأنه يجب التفرقة بين الأهداف وبين محاور الأوراق، كما يجب أن تكون الأهداف محددة وواضحة بالنسبة للقضية المطروحة وأن يتم أخذ المحاور في الاعتبار. وأشار إلى أن وزارة البيئة لديها برنامج كامل عن مكتبات الركن الأخضر التي تضاف لمكتبات الطفل وهو برنامج مليء بالأنشطة التطبيقية على التربية البيئية والسلوك البيئي الجيد والمعارف العامة والخاصة بالبيئة.

وأوضحت الدكتورة بهيجة حافظ أن هناك جزئية مهمة وهي أن كل شيء يتم على الوضع القائم، ولا تتم دراسة فعلية عن حجم المشكلة بالمعنى المفهوم للدراسة، وأنه يجب التركيز على مشكلة البيئة ومفهومها لدى الأطفال، وإعداد العاملين سواء كانوا من المدرسين أو من المتعاملين مع الأطفال، كما يجب التركيز على الأسرة، وقد يبدو ظاهريًا أن الانطلاقة هنا أكاديمية بحتة إلا أنها ستتبلور، ومن خلالها ستتم معرفة موقع اللجنة من كل

هذه المحاور والأهداف، وأشارت إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وأنها عملت شخصيًا مع هذه الفئة المهمشة التي تعاني من مشكلات كثيرة ولها ظروفها التي يجب أن تحدد في ورقة مستقلة. وأشار الدكتور محمود صبري الشبراوي إلى أن الأطفال ليس لديهم مقاومة للتغير، وهنا يجب التركيز على العلاقة بين الــAttitude & Action في التعامل مع الأطفال وأن هذه بالأساس مسئولية المدرسين والمتعاملين مع الطفل، وروى موقفًا حدث له شخصيًا من ابنته وهي في الرابعة من عمرها جعله يقلع عن التدخين عندما قالت له "إنك سوف تموت وتتركني"، فدعاه هذا إلى الإقلاع عن التدخين، أي إنه من الممكن أن يؤثر الطفل على الأهل وهذا منهج جميل، وأضاف إن ما يهمه في ورشة العمل هو التركيز على منهجية التناول له والذي يهدف إلى تغيير المفاهيم عن طريق إعطاء الأدوات اللازمة لذلك، وهذه الأدوات يمكن أن تأتي من الدول التي قامت بتطبيقها، والموضوع ليس فقط ورشة تدريب ولكن الحديث عن منهج للتغيير حتى يكون له تأثير، واقترح تكوين مجموعة لمناقشة كل الأهداف تنتهي إلى وضع أولويات، وأكد أن المنهجية هي الأساس، ويجب أن نجعل القيادات تتبنى هذا الفكر عن طريق الاقتناع بجدواه وليس بكثرة الكلام، واقترح عقد ندوة تتناول مناقشة الفجوة بين الواقع وما هو مستهدف على أن يتم تحديد محاور النقاش والعناصر الهامة لإعداد التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل مع بيان تفاصيل برنامج الميزانية وعدد الحضور. وعلق الدكتور صلاح الحجار بأن هناك اتفاقًا مع الدكتور مصطفى طلبة كان قد تم في اجتماع اللجنة الأخير في الإسكندرية بخصوص ورشة التربية البيئية بدمج الأطفال والشباب معًا، وتم تحديد سن الشباب من اثنتي عشرة سنة إلى خمس عشرة سنة، وبالتالي تم تحديد الفئة العمرية للطفل والتي تبدأ من سن ثلاث سنوات حتى سن خمس عشرة سنة، أما في اجتماع اللجنة الذي عقد في القاهرة فقد كان الهدف الأساسي من الورشة هو القيام بعمل تقييم للوضع الحالي مع تحديد الفجوات، لذلك فإن المطلوب هو البدء بورشة عمل لمدة يوم واحد. ودار نقاش بين الأعضاء حول هذا الموضوع حيث تمت الإشارة إلى أن نسبة التعليم الخاص في مصر حوالي ١٠% والأغلبية من التعليم الحكومي الذين لا يوجد لديهم عدد كافٍ من رياض أطفال مما سيحرم عددًا كبيرًا من الأطفال من الاستفادة بالتربية البيئية، وقد أصبح الأمر اليوم إما أن يكون هناك إهمال في التربية البيئية في رياض الأطفال بالكامل حتى ينصب الاهتمام على جموع الأطفال من مختلف الأعمار، وإما أن ينصب الاهتمام على جموع

الأطفال الذين تبدأ أعمارهم من خمس أو ست سنوات في القرية، وأوضح أنه يجب الاهتمام بالطفل الموجود في القرى والنجوع، حيث لا يوجد عدد كبير من هؤلاء يقوم بإدخال أولاده رياض الأطفال، وأن العملية يجب أن تكون أكثر شمولا.

وعلق الدكتور حمد الله زيدان أن الورقة جيدة لأن موضوعها من الموضوعات الهامة، وأشار إلى مسألة أن المعنيين بالمسألة غير حاضرين اجتماع اللجنة وحتى إذا تواجدوا فإنهم لا يقومون بإنجاز أي شيء وإذا كان هناك حديث عن الجامعات فإن كل جامعة لها نائب رئيس جامعة لشئون البيئة وكل كلية لها وكيل كلية لشئون البيئة، ولا أحد يعرفهم أو يعرف طبيعة عملهم، واقترح ضرورة مشاركتهم في نشاط اللجنة عن التربية البيئية، وركز على ضرورة أن يكون تمثيل المعنيين وأولهم وزارة البيئة أوسع في دائرة المشاركين كما تساءل عمن ستوجه لهم توصيات ورشة العمل. وعلقت الدكتورة منى جمال الدين أنه يوجد برنامج تطوير للتعليم به مبادرات جديدة خاصة بالتعليم الابتكاري للعلوم من المهم إضافتها خاصة أنها حديثة حيث بدأ تطبيقها من العام الماضي فقط، ومن الممكن أيضًا أن نضيف المسئولين عن برنامج تطوير التعليم إلى المشاركين في الورشة حيث يمكن للدكتور حسن أبو بكر أن يكون ممثلهم. واقترح الدكتور عماد الدين عدلي تحديد مكان تجريبي يضم مدرستين أو ثلاثًا لتطبيق الأفكار التي نوقشت في الورشة، وأنه إذا كان الهدف هو التأثير فإنه يجب إعطاء النموذج الجيد لأنه ليس من المعقول دعوة وزير التربية والتعليم لتطبيق التربية البيئية في جميع المدارس مرة واحدة، ولكن إذا تم تطبيق ذلك في مدرستين أو ثلاث كبداية باستخدام كل العناصر المذكورة فسيكون له أثره الحاسم على المجتمع وعلى تغيير مفاهيم الطلاب، وأنه إذا تم ذلك فستحقق الورشة نتائجها أكثر من كونها تكتفي بأن تصدر فكرًا عامًّا جيدًا، وقد اعترض بعض الأعضاء على هذا الرأي الذي يضعف من مشاركة القاعدة الشعبية العريضة ويحد الأمر جغرافيا في مدرسة أو اثنتين.

وعقبت الدكتورة منى جمال الدين بقولها إنها توافق على فكرة الدكتور عماد الدين عدلي، وأشارت إلى أن الإسكندرية بها ثلاثين مدرسة يتم تطبيق مشروع تطوير التعليم فيها، وتحظى باهتمام محافظ الإسكندرية، ولذلك يمكن إرسال هذا الاقتراح إلى المحافظ وليس إلى وزير التربية والتعليم، وهذا الاقتراح من الممكن أن يتضمن مقترحًا بتطبيق التربية البيئية

على ١٠% من المدارس بواقع ثلاث مدارس من ثلاثين مدرسة، وأيضا يمكن أن يتم تطبيق المشروع في ثلاثة أحياء مختلفة، وبعد سنة أو ستة أشهر يتم عمل تقييم للمشروع. وعقب الدكتور السيد عزت قنديل بأن لجنة التنمية والبيئة يجب أن تتذكر دومًا أنها لجنة استشارية وأنه من الممكن أن يكون التنفيذ عن طريق إدارة المكتبة التي تتصل بالجهاز التنفيذي في محافظة الإسكندرية للتنسيق معه. وأوضح الدكتور مختار الشريف أن اللجنة ليست من صناع القرار أو أن كل ما يقترحه الأعضاء سيجد من ينفذه فورًا وذلك لأن التنفيذ يحتاج إلى ميزانية، وإذا كانت وزارة التعليم والبيئة لا تستطيع إلى الآن تدبير النفقات الخاصة بإصلاح حال المقاعد التي يجلس عليها الطلبة والسبورات واحتياجات التدريس الرئيسية فإنه من غير المعقول قيامهم بتنفيذ هذه المطالب وسيكون هذا الحديث بالنسبة لهم وكأن اللجنة تتحدث من برج عاجي ولا تشعر بالأحوال في مصر، وفي ضوء ذلك من الأفضل أن يقتصر دور اللجنة على التركيز على القضية بالنسبة للرأي العام والمتخصصين في هذا الموضوع، فتنقل لهم إلى أين وصل العالم في هذا المجال ورأي المتخصصين أصحاب الرؤى المختلفة في موضوع التربية البيئية وموضوعات التربية في المدارس وتقييم الوضع الحالي والمدى الذي سيصل إليه، لكن إعداد برنامج معين ومتابعة تنفيذه فإن ذلك خارج مهام اللجنة وتساءلت الدكتورة بهيجة حافظ عن كيفية التنفيذ وقنواته، وأضافت أن مفهوم إعداد الأوراق أكثر من رائع لكن المشكلة هو الشعور بالإحباط في كيفية التنفيذ، وأوضحت أنه يجب على اللجنة إزالة هذا الشعور لأن التنفيذ سيكون من خلال جمعيات أهلية، وسيكون لهم ممثلون في ورشة العمل، ومن خلال هذه الجمعيات الأهلية ذكرت جمعية أصدقاء البيئة التي قامت بالفعل بهذا الدور الرائع في التربية البيئية في بعض المدارس، ومن الممكن الاستعانة ببعض المعلومات منها في هذا الشأن وأن يتم أخذ عينة من المدارس التي طبقت عليها النتائج التي ستنتج عن ورشة العمل. وهناك جمعية أخرى مختصة بخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة من الممكن التعاون معها، كما أن هناك أيضًا مشروعات متجددة بالإمكان إدخال عنصر التربية البيئية في مدارس معينة وعلى فئة مستهدفة معينة بحيث يتم تنفيذ كل المجهود الذي تم وضعه على الورق. وأوضح الدكتور مختار الشريف أن المطلوب هو تعديل في الهيكل الموجود في الورقة أو في توجهات اللجنة بأن تتم تسميتها رؤية أو رسالة لكن يجب أن تكون الرسالة واضحة بمفهومها وفي أداة توصياتها موضّحة ما تقوم به اللجنة وما تهدف إليه على أن يتم تسليم

برنامجنا ورؤيتنا إلى صانع القرار. وعلق الدكتور عدلي بشاي بأن بعض الجمعيات الأهلية تقوم بتنفيذ ما ذكرته اللجنة وعند تنفيذ مشروع التربية البيئية بمدارس الجمالية، لوحظ أن المدرسين أنفسهم محتاجون إلى التوعية ومن ثم بدأ عقد دورات تدريبية لإدخالهم في هذا النشاط مع التلاميذ وبعد ذلك كان الاتجاه إلى نظار المدارس الذين تم التعاون معهم في إصلاح المقاعد ودورات المياه وإعادة تنسيق الحدائق، وأكد ضرورة إيجاد السبل لمساعدة الحكومة في تخطي هذه الصعاب.

ثم دار الحوار بين أعضاء اللجنة حول عقد الندوات الثلاثة التابعة لنشاط اللجنة، وأشار الدكتور صلاح عرفة إلى أنه لو نجحت اللجنة في ترتيب جدول الأعمال لثلاث ندوات ناجحة تتعرض للقضايا المهمة فإن هذا نوع من النجاح، وأوضح أنه إذا كانت القضية التي سيتم عقد الندوة للحديث عنها هي عن التنمية الصحراوية مثلاً أو توفير فرص عمل أو غير ذلك، فإنه يجب أن يتم ذكر ما حققه هذا الأمر حتى الآن مع تحديد المعوقات والتأكيد على عوامل الاستمرارية. وأشار إلى أنه عندما تضع اللجنة استراتيجية للندوة فإن النتيجة المثمرة ستكون تحديد المعوقات التي يمكن تقديمها للمسئولين لتحديد أهم العناصر لتحقيق النجاح، لأنه، بهذه الطريقة تستفيد اللجنة الاستشارية من التجارب الأخرى كما أنها تزود الجمهور بالمعلومات التي يمكن أن تفيدهم لكي يحققوا التغيير. وكل هذا يحتاج في إتمامه إلى تشكيل لجنة صغيرة تختص بإعداد الندوات الثلاثة للاتفاق على الشكل النهائي للندوات بحيث توضع الميزانيات بالشكل الذي يضمن نتائج الندوة على المستوى العربي. واقترح تشكيل لجنة تمويل يكون الدكتور محمود صبري الشبراوي مقرراً لها ومن الممكن عن طريق اتصالات بعض أعضاء اللجنة برجال الأعمال الذين لهم اهتمامات علمية أن يتم الحصول على تمويل لهذه اللجنة ولأنشطتها. وأشار الدكتور محمد حسن عبد العال إلى اتفاقه مع الدكتور عدلي بشاي في التركيز على مشروع الجمالية، واقترح الجمع بين المشروعات وإدراجها تحت مشروع واحد مع تحديد ما تهدف إليه اللجنة لأن التناول سيختلف في المشروعات الثلاثة، وأكد ضرورة عدم تجاهل صانعي السياسات في المجتمع المصري وألا يتم تحميل منظمات المجتمع المدني وحدها عبء إصلاح المؤسسات المختلفة في الدولة وأنه يجب على الحكومة أن تتحمل مسئوليتها.

وأشار الدكتور صلاح الحجار إلى أن أكاديمية البحث العلمي تنظم مؤتمرًا عالميًا عن الـ Climate Changes & there impacts on the coastal zones ومن المفترض عقد مؤتمر في الإسكندرية في أبريل ٢٢-٢٥/٢٠٠٧، وهناك مطلب أساسي من اللجنة المنظمة بخصوص مشاركة اللجنة لأنها مهتمة بهذا الموضوع، وسوف يقام الحفل الافتتاحي بمكتبة الإسكندرية، كما أن هناك مؤتمرًا عن الـ Bio-diversity الذي سيقوم به المركز القومي للبحوث والذي تم تحديده من ٦ إلى ٨ مارس٢٠٠٧، بالإضافة إلى مؤتمر سوف يقام في الوادي الجديد عن مقومات التنمية من المنتظر أن يعقد في فبراير ٢٠٠٧. وبالنسبة للمناقشة التي دارت حول ندوة المياه وما تضمنته من نقاط تحلية المياه أو إعذابها، وهناك مشروع كبير تقدمه أكاديمية البحث العلمي حول تحضير وإنتاج أغشية التناضح العكسي وأكد أن توطين هذه التكنولوجيا في مصر ممكن. وتساءل الدكتور وجدي رياض عما إذا كان قد تم عمل رصد للمؤتمرات وورش العمل والاجتهادات التي تمت فيما يختص بالتربية البيئية في مرحلة رياض الأطفال، كما أشار إلى أنه بحكم تخصصه في الإعلام البيئي حوالي ستة عشر عامًا، فإنه يعلم أنه قد أقيم أكثر من خمسمائة مؤتمر في هذا المجال، وكانت هناك دائمًا مؤتمرات عن التربية البيئية لرياض الأطفال، وأكد ضرورة رصد الفعاليات الأخرى. وعلق الدكتور طارق وفيق بأن اقتراح الندوة المجمَّعة الذي نوقش كان له تجاوب رائع وكان العائد منه كبيرًا، ولكن واضح من التباين أو التنوع في القضايا المعروضة مثل الجمالية أن الجمهور الأساسي في هذه الحالة سيكون مؤسسات المجتمع المدني، وإذا كان غرض اللجنة هو تقييم المبادرات التنموية، فإنه يجب ألا تصادر الندوة المجمَّعة على إمكانية عقد ثلاث ندوات منفصلة يتم من خلالها توصيل الرسالة بشكل أفضل لصانع القرار على أعلى مستوى، على أن تكون هناك متابعة وتنسيق لما تم تحضيره.

وبناء على كل المناقشات السابقة، تم الاتفاق بين كل أعضاء اللجنة على الأنشطة التالية:

١) زيارة فاقوس يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٩/١٧ بفاقوس.
٢) زيارة البساتين يومي الجمعة والسبت الموافق ١٧ و٢٠٠٦/١١/١٨.
٣) زيارة الجمالية يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١/٢١.
٤) إقامة ورشة عمل خاصة بالتربية البيئية يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٢/١١.

على أن يتم إعداد الميزانيات التفصيلية للمقترحات الأربعة سالفة الذكر بعد ١٥ يوم من تاريخ انعقاد اجتماع اللجنة.

وانتهى الاجتماع في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦.

لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاســم	الوظــــيفة
١	د. إسحق عبيد	أستاذ تاريخ العصور الوسطى – كلية الآداب – جامعة عين شمس
٢	د. جاب الله علي جاب الله	أستاذ المصريات – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٣	د. جمال محمود حجر	عميد كلية الآداب – جامعة الإسكندرية وأستاذ التاريخ الحديث بالكلية
٤	د.حسين عليوة	أستاذ الآثار الإسلامية – كلية الآداب – جامعة المنصورة
٥	د. زبيدة عطا الله	أستاذ تاريخ العصور الوسطى – كلية الآداب – جامعة حلوان
٦	د. صلاح الدين البحيري	أستاذ الآثار الإسلامية – كلية الآثار – جامعة القاهرة
٧	د. عاصم الدسوقي	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة حلوان
٨	د. عبد الحليم نور الدين	أستاذ المصريات – كلية الآثار – جامعة القاهرة
٩	د. فتحي أبو عيانة	أستاذ الجغرافيا البشرية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٠	د. قاسم عبده قاسم	أستاذ تاريخ العصور الوسطى – كلية الآداب – جامعة الزقازيق
١١	د. لطفي عبد الوهاب يحيى	أستاذ التاريخ والحضارة اليونانية والرومانية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٢	د. لطيفة سالم	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة بنها

	الاســـم	الوظــــيفة
١٣	د. محمد السيد عبد الغني	أستاذ التاريخ اليوناني والروماني – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٤	د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي	أستاذ الجغرافيا بجامعة القاهرة وأمين عام المجمع العلمي المصري
١٥	د. مصطفى العبادي	أستاذ التاريخ والدراسات اليونانية والرومانية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٦	د. منى حجاج	أستاذ الآثار اليونانية الرومانية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٧	د. نبيل إمبابي	أستاذ الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة عين شمس
١٨	د. وسام عبد العزيز فرج	أستاذ ورئيس قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة المنصورة
١٩	د. يونان لبيب رزق	أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاســـم	الوظــــيفة
١	د. أحمد عبد الرازق	أستاذ الآثار الإسلامية – كلية الآداب – جامعة عين شمس
٢	د. تحفة حندوسة	أستاذ المصريات – كلية الآثار – جامعة القاهرة
٣	د. جودت جبرة	أستاذ الآثار القبطية والمدير السابق للمتحف القبطي
٤	د. فايزة هيكل	أستاذ المصريات بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
٥	د. محمد صفي الدين أبو العز	أستاذ الجغرافيا ورئيس الجمعية المصرية الجغرافية

تقريـــــر اللجنـــة

بدأ الدكتور عبد الحليم نور الدين الجلسة يوم الخميس الموافق ١٣ من يوليو ٢٠٠٦ في تمام الخامسة مساءً بتقديم واجب العزاء باسم جميع أعضاء اللجنة للدكتور جمال حجر في وفاة نجله المهندس محمد حجر رحمه الله، وقدم العزاء للدكتورة منى حجاج في وفاة شقيقتها، ثم قدم الأعضاء بدورهم العزاء للدكتور عبد الحليم نور الدين في وفاة شقيقته. كما تقدم الدكتور عبد الحليم نور الدين باسم أعضاء اللجنة جميعًا بالتهنئة للدكتور جاب الله على جاب الله بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٦.

وبعد أن تم التصديق على محضر الاجتماع الحادي عشر عرض التشكيل الجديد للجنة الذي يستمر فيه جميع أعضاء اللجنة في الدورة السابقة مع إضافة عدد من الأساتذة الأجلاء الذين يزيدون اللجنة ثقلاً وفاعلية لما يمثلونه من شخصيات علمية قديرة ذات عطاء متميز في مجالات اختصاصاتهم. وأوضح الدكتور عبد الحليم نور الدين أن كلاً من الدكتورة فايزة هيكل والدكتور جودت جبرة قد اعتذرا عن عدم عضوية اللجنة نظرًا لانشغالهم في العديد من الأعمال والأسفار التي قد لا تساعدهم على الانتظام في حضور الاجتماعات، غير أنهما بطبيعة الحال سيظلان دومًا على صلة وثيقة بالمكتبة يقدمان لها ما تحتاجه في مجال خبراتهما الواسعة. وبهذه المناسبة رأى أن تقترح اللجنة على المكتبة أن يحل محل الأستاذين المعتذرين اثنان من الأساتذة المقترحة أسماؤهم في الاجتماع السابق، وقد رشح لذلك كل من الدكتور فتحي أبو راضي أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة الإسكندرية والدكتور جمال زكريا أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، وقد وافق السادة الأعضاء على هذا الاقتراح.

وبعد ذلك، تم عرض المحاور الرئيسية التي تناولها اجتماع المقررين مع الدكتور محسن يوسف الذي أنابه الدكتور إسماعيل سراج الدين لإدارة الاجتماع نظرًا لسفره المفاجئ إلى القاهرة. وقد تناول الاجتماع ثلاثة محاور هي:

- آليات تطبيق التجديد السنوي لثلث أعضاء اللجنة، والتي اقترح أن ينظر فيها لمقترحات اللجان بصورة أكثر إيجابية.

- استعراض ما يتم في المشروعات الكبيرة التي تبنتها المكتبة من بين مقترحات اللجان، مثل مشروع أطلس مصر القومي والذي يتولى الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي طرح مستجداته وشرح ما يعترضه من مشكلات وإن كانت لا تؤثر في استمرار العمل الجاد في المشروع حسب الخطة العلمية المقررة له. كذلك مشروع أعلام المصريين الذي يسهم فيه بصورة مباشرة ومنتظمة عدد من أعضاء اللجنة واللجان الأخرى. كما عرض ما يتم في مشروع أعلام المصريين وأوضح أن اللجنة المشكّلة لإدارة المشروع تضم أعضاءً من لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار، وقد بدأت هذه اللجنة في تلقي المواد المكتوبة عن الأعلام. وفي هذا الصدد أوضح الدكتور مصطفى العبادي أنه يحدث أن ينقسم الرأي في اللجنة الخاصة بتصنيف الأعلام بين (أ) أي كتابة ١٥٠٠ كلمة عن العَلَم أو (ب) أي كتابة ١٠٠٠ كلمة عن العَلَم، ويُترك القرار النهائي حتى تجمع المادة الخاصة بكل عَلَم لأن ما يساعد غالبا في تحديد تصنيف العَلَم هو مدى توفر المادة العلمية عنه.
- مشكلة الإقبال الجماهيري على حضور المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي تقترحها اللجان وتنظمها المكتبة وهى مشكلة تمتد إلى معظم الأنشطة العلمية والتثقيفية التي تعقد بالمكتبة.

وقد استحوذت المشكلة الأخيرة على اهتمام الأعضاء ودارت المناقشات حول تفاصيلها إذ رأى الدكتور يونان لبيب رزق ضرورة النظر في أسبابها حتى يمكن التوصل إلى حل لها، ورأت الدكتورة زبيدة عطا الله أن الإعلام والإعلان عن هذه الأنشطة لا يتم بالصورة الكافية وربما يكون ذلك سببًا رئيسيًّا في قلة عدد الحضور، لذا يجب تحديد الجهة المسئولة عن الدعاية لمثل هذه الأنشطة، كما ترى أن هذه المشكلة تبدو أنها قد أصبحت ظاهرة عالمية، إذ إنها حضرت هذا العام ثلاثة مؤتمرات في روسيا وبلجيكا وإسبانيا، ولاحظت أيضًا عدم إقبال الجمهور في هذه الأماكن المختلفة على الحضور. عقبت الدكتورة لطيفة سالم على ذلك بأنه من الطبيعي أن تكون الجهة المسئولة هي الإدارة المنفذة والممولة للنشاط. وقد أثنى الدكتور عبد الحليم نور الدين على هذا الرأي مستشهدًا بمحاضرة الدكتور عاصم الدسوقي في موضوع "العالمية وتفكيك القوميات"، الذي اقترحته اللجنة في خطتها السنوية ونُفِّذ من خلال منتدى الحوار، ولما كان منتدى الحوار مركزًا عريقًا بدأ مع بداية المكتبة فإن له نشاطه المنتظم، وبالتالي فإن له جمهوره الذي يعرفه ويواظب على حضور

ندواته، كما أن لدى المنتدى قوائم بالشخصيات المهتمة وله Mailing List يستخدمها لكل حدث على حدة، كذلك يفعل مركز الخطوط في مواسمه الثقافية المعروفة والتي تنظّم على مستوى علمي وجماهيري مشهود له. وبهذه المناسبة هنأ السادة أعضاء اللجنة الدكتور عاصم الدسوقي على نجاح ندوته في منتدى الحوار وعلى عمق ما طرح فيها من أفكار. غير أن الدكتور فتحي أبو عيانة أشار إلى أن تقديم هذه الندوة قد تم دون أي ذكر أو إشارة إلى أن الندوة تعقد في إطار النشاط السنوي للجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار ولا إلى أن الدكتور عاصم الدسوقي أحد أعضاء اللجنة وأنه كان يجب التنويه بذلك، هذا بالإضافة إلى أن تقديم وإدارة الجلسة رغم أنه تم على مستوى راق قام به الشاعر المعروف الأستاذ مهدي بندق رئيس تحرير مجلة "تحديات ثقافية" إلا أن مثل هذه الندوة كان يجب أن يقدمها ويعقب عليها مؤرخ معروف لكي تأخذ صفة الحوار العلمي الذي يمزج بين التخصص والصفة الثقافية العامة. وتساءل الدكتور قاسم عبده قاسم عن أسباب غياب التواصل بين النخبة المثقفة وبين المجتمع بفئاته المختلفة وهو الأمر الذي يؤكده الدكتور يونان لبيب رزق إذ يرى أن المثقفين أصبحوا كمن يحرث في البحر، ولا يقتصر الأمر على المحاضرات والندوات بل يمتد إلى المادة الثقافية المكتوبة والمنشورة، فمكتبة الأسرة — على سبيل المثال — تنشر العشرات من أمهات الكتب لكن أحدًا لا يلتفت إلى ما تحويه من أفكار، وقد أوضحت الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب مدى عمق الهوة والفجوة بل والقطيعة بين النخبة والقاعدة الشعبية التي تركت أصحاب الفكر واختارت أولئك الذين يغيبون الفكر. ويرى أن هذه القضية قومية بالأساس ولابد لها من أن توضع في الحسبان، وأن تكون من بين هموم اللجنة التي يجب أن تبحث فيها. ويرى أيضًا أن اختيار الموضوعات التي تقدم فيها نشاطًا يجب أن يكون اختيارًا مدروسًا بعناية بحيث تهتم الموضوعات بالشأن العام للمجتمع وتبحث في همومه، وكذلك يعوّل على جاذبية أسماء المتحدثين على مستوى القاعدة الجماهيرية في المجتمع، إذ قد يكون اسم المتحدث ذا جاذبية خاصة للحضور. وتحدث الدكتور جمال حجر عميد كلية الآداب في هذا الموضوع مستشهدًا بما يحدث في الكلية فأوضح أن الخلل في العلاقة بين النخبة والأفراد في المجتمع لا يقتصر على المكتبة فقط ولكن يمتد لكافة المؤسسات الثقافية والعلمية، وأن كلية الآداب التي قوامها ٢٨ ألف طالب تعتبر محظوظة إذا ما حضر الأنشطة ٢٥ طالبًا، وهذه في الحقيقة مأساة موجودة بصورة يومية. ويرى الدكتور جمال حجر أن الطلاب بل

وربما الأساتذة يختارون حضور النشاط المتعلق بتخصصاتهم فقط وقد غابت عن الإدراك آفاق العلم المختلفة، هذا هو توصيف الظاهرة، أما أسبابها فمنها أن وسائل الجذب الجديدة على الساحة كالإنترنت والفضائيات قد فتحت آفاقًا لم تكن متاحة من قبل، فأصبح لدى الفرد فرصة مهيأة لكي يتم تحصيل معارف متنوعة تأتيه وهو جالس في بيته لا يتكلف سعيًا إليها، ولقد اهتزت لدى الناس الثقة فيما هو قائم من وسائل التعليم والتثقيف التقليدية، بل تكاد تلك الطرق التقليدية تصبح غير مألوفة في زمن الوسائل الإلكترونية، لذلك يجب علينا أن نعيد النظر في أساليب تقديم المعرفة وعرض الفكر في ضوء المستجدات على الساحة.

وانتقلت المناقشة بعد ذلك لما تمت الموافقة عليه من نشاط اللجنة وهو ثلاث ندوات هي:

- "الصحراء الغربية أمل المستقبل" للدكتور نبيل إمبابي وقد تحدد لها يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ٢٠٠٦.
- "عالم القطب الواحد بين القديم والحديث" للدكتور جمال حجر والدكتور محمد السيد عبد الغني وقد تحدد لها يوم الأربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦.
- "خمسون عامًا على تأميم قناة السويس" للدكتورة لطيفة سالم، وقد دارت المناقشة حول هذا الموضوع حيث أوضح الدكتور جاب الله على جاب الله أن انجلترا تعد منذ فترة لمؤتمر بمناسبة مرور خمسين عامًا على تأميم القناة ورصدت لهذا المؤتمر مبالغ عالية ودعت إليه شخصيات عالمية أمثال الدكتور إسماعيل سراج الدين والدكتور أسامة الباز والأستاذ محمد حسنين هيكل، كما نوّه باحتفالية كبيرة أقامتها لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع هيئة قناة السويس ودار الكتب في الإسماعيلية. كما أوضحت الدكتورة لطيفة سالم أن مكتبة الإسكندرية تنظم حاليًا بالتعاون مع هيئة قناة السويس ندوة أخرى عن موضوع تأميم القناة تعقد في يومي ٢٤ و ٢٥ يوليو الحالي، يصاحب الندوة معرض للوثائق واحتفالية شعبية فولكلورية. وعلّق الدكتور عبد الحليم نور الدين على ذلك بأن تنظيم مثل هذه الندوات أمر مطلوب، فقناة السويس وتأميمها حدث قومي وليس حكرًا على جهة بعينها ويسعد لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار تقديم الفكرة وأنها لاقت استجابة.

ودارت المناقشات بعد ذلك إلى القضايا التي يمكن التفكير فيها لتشكيل نواة لوضع خطة جديدة لنشاط اللجنة، وحول ذلك تقدمت الدكتورة زبيدة عطا الله باقتراح تنظيم ندوة أو مؤتمر عن "سيناء الأمن والأرض"، ونوهت بأن الأحداث الأخيرة على الساحة الأمنية قد أوضحت أن هناك هوة بين السلطة السياسية وسكان وقبائل منطقة سيناء الذين اتُّهموا بتدبير التفجيرات التي حدثت مؤخرًا، وتتسع هذه الهوة لتصبح هوة اجتماعية حتى لا يكاد يعرف سكان المناطق الأخرى في مصر شيئًا عن القبائل السيناوية. وفي هذا الصدد لا يغيب أن لإسرائيل دورًا في استقطاب بعض العناصر عملاً على الإبقاء على سيناء بمعزل عن المجتمع المصري واعتبارها منطقة أمنية عازلة بين مصر وإسرائيل. وقد أيّد الدكتور يونان لبيب رزق رأي الدكتورة زبيدة عطا الله مشيرًا إلى أن اللجنة العليا للمجالس القومية المتخصصة قررت أن تقيم مشروعًا كبيرًا تحت عنوان: "سيناء مقرًا لا ممرًا" وسوف تقوم المجالس القومية الأربعة التي تتكون منها المجالس القومية المتخصصة واللجان المتفرعة عنها بالتعاون في هذا المشروع لأن ما يحدث أنه بعد أكثر من ربع قرن من الزمان بعد تحرير طابا في عام ١٩٨٢ وحتى الآن لا تزال سيناء شبه فراغ إلا في المنطقة المحيطة بترعة السلام ومنطقة ساحل خليج العقبة الذي يبدو إسرائيليا أكثر من كونه مصريا وهذه مسألة أمن قومي، وأوضح أن هذا الموضوع جدير بأن يكون أحد مواطن اهتمام لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار بتخصصاتها الثلاثة التي تمثل في الواقع محاور البحث الرئيسية في الموضوع، لقد نجح الإنجليز في جعل سيناء ممرًا وظلت كذلك حتى الآن، وأكد أن هذا الموضوع يجب أن يأخذ قدرًا كافيًا من الاهتمام ولا يجب أن يقف التمويل عثرة في طريق تنفيذه، وذلك لأنها قضية تمس أمن الوطن، والوطن لا يشترى بالمال، وأشار إلى أن لنا في دروس تاريخية عِبَرًا كثيرة منها أن تأميم قناة السويس مثلاً قد جلب لمصر الحرب وأوقعها في مشكلات سياسية، وهذا تشويه متعمد لعقلية الشباب الذين يُشرَح لهم التاريخ بمفهوم مختلف، وأن المطلوب ليس مجرد محاضرة عن سيناء أو غيرها ولكن المطلوب موسم ثقافي تتم فيه مساعدة هؤلاء الشباب على فهم حقائق تاريخ الوطن، والافتخار به، وأكد أنه يتنازل عن مكافأته وتكاليف إقامته في مقابل إنجاز هذا الموسم الذي يخدم الوطن.

علق الدكتور حسين عليوة مؤيدًا لرأي الدكتور يونان لبيب رزق حول المطالبة بألا يكون الاهتمام بسيناء بمجرد محاضرة حتى لو كانت من كبار الأساتذة، وأكد أنه من المفروض أن يتم تناول سيناء من كافة النواحي، وإذا تم التركيز على سيناء من الناحية الأثرية، فإن ذلك يستحق ندوة مستقلة حول آثار سيناء على مر العصور. وأشار الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي إلى موسوعة كتبت منذ خمسين عامًا تقريبًا عن سيناء تحوى دراسة لكافة النواحي المتعلقة بالمنطقة، ولكنها أصبحت قديمة خاصة مع المستجدات التي حدثت بين الاحتلال والتحرير وما بعده. وأثار الدكتور عبد الحليم نور الدين قضية أخرى تخص آثار سيناء على مر العصور، والدور الحضاري لسيناء في مسيرة الحضارة المصرية والإنسانية والتي يكاد لا يعرف الناس عنها شيئًا، لقد أحدثت سيناء نقلة في تاريخ الإنسانية حين تم اكتشاف النحاس بها منذ بواكير تاريخ مصر وأصبح المصري يستخدمه في صناعة أدواته وأوانيه بعد أن كان يستخدم الأحجار، وكانت الطرق التي يرتادها المصريون في العصر الفرعوني وفى العصرين اليوناني والروماني للتعدين والتحجير والتجارة، وطريق حورس الحربى يمثل محاور ومناطق عمرانية هامة، وأشار إلى أن هناك مركزًا لدراسات آثار سيناء في القنطرة شرق يمكن التعاون معه. وأشار الدكتور محمد عبد الغنى إلى ضرورة أن يحضر فعاليات ندوة سيناء بعض رجال القانون وأساتذة العلوم السياسية ورجال الأمن للمشاركة في اتخاذ خطوات إيجابية نحو إزالة الفجوة بين سيناء وباقي أنحاء الوطن.

أشارت الدكتورة لطيفة سالم إلى اقتراح كانت قد قدمته لعقد ندوة بعنوان "أثر الثقافة اللاتينية على القانون المصري" في إطار علاقة الإسكندرية بالبحر المتوسط، وأشارت إلى أهمية الموضوع وضرورة تخصيص ندوة له.

وحول فكرة إصدار اللجنة لنشرة دورية والتي سبق أن تم عرضها على اللجنة، أشار الدكتور عبد الحليم نور الدين إلى أن تنفيذ هذا الأمر سيكون مكلفًا بالنسبة للمكتبة خاصة أن هناك بعض المراكز والإدارات في المكتبة تصدر نشرات، كما أن إصدار نشرة يحتاج إلى متابعة وتحرير واللجنة لا تضم هذا الكم الكبير من الأنشطة التي تصلح كأخبار مستمرة تصدر في نشرة دورية.

أثار الدكتور عبد الحليم نور الدين قضية التعديات على الآثار وهى وإن كانت قضية قديمة إلاّ أن أحداثًا تدور حاليًا تستوجب الوقوف عندها مثل المنشآت الجاري بناؤها في مواجهة قلعة الجبل وأسفل قلعة محمد على وجامع الجيوشي، وبين مقابر التونسي وحتى منشية ناصر مرورًا بجبانة المماليك. إن المنشآت تبنى لفتح مجمع تجاري Mall ضخم وبنوك أو مركز مالي، وصل فيها البناء إلى الطابق السابع أو الثامن.

وعقب الدكتور جاب الله علي جاب الله بأن هذا المشروع قديم حين تقدم رجل الأعمال محمد نصير بطلب للمجلس الأعلى للآثار للسماح له ببناء مركز مالي، وطلب منه الدكتور جاب الله علي جاب الله - الذي كان يشغل وقتها منصب الأمين العام للمجلس - تصورًا مجسمًا للمشروع أو ماكيت يوضح الارتفاعات والألوان والطراز، وكان الماكيت الذي قدم وقتها مقبولاً من حيث الارتفاع خاصة أن الموقع المختار للبناء منخفض بقدر يمنع البناء من تشويه البانوراما الأثرية للموقع. وقد وصل هذا الموضوع لرئاسة الجمهورية، فزار السيد رئيس الجمهورية الموقع وذكر الدكتور جاب الله علي جاب الله وقتها أن السيد الرئيس حذّر وقتها من اختلاف الوضع عند التنفيذ، ونصح بالانتباه والمراقبة عند التنفيذ خاصة بالنسبة للارتفاعات، وأنه يجب الالتزام بالماكيت الذي قدم للمجلس الأعلى للآثار وتمت الموافقة على أساسه. وكان تعقيب الدكتور عبد الحليم نور الدين أن السؤال المطروح ما هو سبب الإصرار على هذا الموقع بالذات وهو منطقة حرم الأثر ويمثل الجبل جزءًا من التكوين التراثي للمنطقة. وفى هذا الصدد أوضح الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي أن اقتطاع جزء من الجبل بشكل غير مدروس قد يحدث تصدعًا في الجبل، واستأنف الدكتور عبد الحليم نور الدين حديثه بأن الموضوع مطروح للمناقشة في جمعية المهندسين والمعماريين المصريين وسيطرح في مجلس الشعب.

وانتقل للحديث عن قضية أخرى تشغل الرأي العام حاليًا وهى مسألة نقل تمثال رمسيس إلى ميت رهينة الذي أعلن السيد فاروق حسني تخوفه من نقله، ويرى الدكتور عبد الحليم نور الدين أن نقل التمثال يشوبه الكثير من المخاطر التي لا يجب الاستهانة بها، فالتمثال حاليًا قد رُبط جسمه بالقاعدة بأسياخ حديدية وتاجه غير مثبت وجزء من الظهر مكسور. وأوضح الدكتور جاب الله علي جاب الله أن الشركة التي نقلت التمثال إلى ميدان

رمسيس في عام ١٩٥٤ هي شركة أوختيف الألمانية، وهى واحدة من أكبر شركات النقل في العالم، وحين عرض على الشركة نفسها أمر نقله الآن رفضت، وهو وإن كان يؤيد نقل التمثال بل ويرى فيه ضرورة، إلاّ أنه يرى أيضًا ضرورة دراسة كافة الخطوات المحيطة بذلك دراسة متأنية. إن وضع التمثال الآن في رأي الدكتور قاسم عبده قاسم مختلف عن وضعه حين أقيم في الميدان عام ١٩٥٤، لقد كان الميدان راقيًا ذا طراز عريق لا تشوبه تلك الكباري التي أقيمت فجعلت التمثال يبدو مثل الطفل التائه الذي لا يجد أهله. كذلك يرى الدكتور مصطفى العبادي أن الميدان قد استبيح ولم يعد من الممكن تطويره لصالح التمثال بعد بناء تلك الجسور العلوية التي غيرت تمامًا في المظهر الجمالي للميدان. ومن جانب آخر أكد الدكتور عبد الحليم نور الدين أن تطوير الميدان لصالح التمثال أمر ممكن مع رفع قاعدة التمثال بحيث يرتفع عن الجسور، خاصة أن المتحف والفندق المقرر بناؤهما في ميت رهينة لم يبت في أمرهما بعد وسيوضع التمثال إذا ما نقل في منطقة صحراوية خالية في مساحة ١١٧ فدانًا على طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي يقع خلفها معسكر للجيش بالقرب من شركة إيجوث، ولا نعلم ما يمكن أن يحدث للتمثال من إهمال هناك. وأوضح الدكتور يونان لبيب رزق أن القرض الياباني لتطوير الميدان يشترط نقل التمثال، واقترح عقد ندوة بعنوان "نقل تمثال رمسيس بين التأييد والمعارضة".

انتقل الدكتور مصطفى العبادي بالحديث إلى مشكلة الميناء الشرقي وأشار إلى عودة ظهور الاتجاه إلى ردم جزء منه. وأشار إلى أن خبيرًا في ردم البحار قد أشار إلى إمكان الدخول في الماء لمسافة اثنين أو ثلاثة كيلومترات وبناء سد منيع وإقامة حي جديد على الشاطئ كما يحدث في بعض دول الخليج، ويربط الدكتور مصطفى العبادي بين هذه الفكرة وبين ما يراه الناس الآن من بناء أرصفة في البحر في مناطق مختلفة من الشاطئ ابتداء من شاطئ المنتزه، وتساءل ما إذا كانت هذه هي إرهاصات الحي الجديد، لقد كتب العالم الفرنسي جان إيف أمبرور في إحدى مقالاته الكلمة اللاتينية المشهورة:

"Cartago Delenda Est" أو "فلتدمر قرطاجة" مشيرًا بها إلى الإسكندرية أو بالأحرى معالم الإسكندرية القديمة "Alexandria Delenda Est" فهل ستصبح الإسكندرية في عداد المدن التي دمرت معالمها بالفعل "Alexandria Deleta Est".

واقترح الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي أن تتبلور كل هذه القضايا في منظومة واحدة تعرض في ندوة تقدم أفكار اللجنة حول هذه التعديات وتقترح حلولاً مرضية لحماية الآثار المصرية من التعديات، خاصة المواقع التي تتعرض لمشروعات عمرانية قد تتسبب في تغيير معالم الآثار التي تحويها أو الإضرار بها. وأثنى الدكتور محمد عبد الغنى على هذا الاقتراح مع الإعداد لنشر مضمون الآراء التي تقدَّم في الندوة لتعريف الرأي العام على جوانبها المختلفة.

وقد اختتمت هذه الجلسة للانتقال إلى جلسة عامة للجان الاستشارية بحضور الدكتور إسماعيل سراج الدين، وقد طرحت في هذه الجلسة العامة بعض الموضوعات التي كان من أهمها موضوع تقييم اللجان لأعمالها ودورها وما إذا كان قد تحقق الغرض منها بعد ثلاث سنوات من تشكيلها. وقدم الدكتور يوسف زيدان مدير مركز المخطوطات بالمكتبة نبذة عن برنامج العالم المقيم الذي ينفذه المركز حاليًا باستقدام نفر من كبار العلماء للإقامة بالإسكندرية لفترة من الوقت يحاضرون فيها ويقدمون للباحثين المصريين أحدث ما توصل إليه العلم في مجالات تخصصهم، وهو البرنامج الذي من شأنه إحداث التواصل بين ما يجري في العالم وبين شباب الباحثين المصريين ممن لا تتاح لهم فرص السفر إلى الدول المتقدمة في هذا المجال أو ذاك.

استؤنف الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، لمناقشة موضوع تقييم اللجان لدورها والهدف منها، وقد بدأ الدكتور عبد الحليم نور الدين المناقشة بطرح عدة حقائق تتمثل في ضعف النشاط الذي تقوم به اللجان نتيجة لعدم وجود تعاون وثيق بينها وبين الجهات المعنية بموضوع النشاط، بل وانقطاع الصلة بين اللجان وبين الجهات التي يمكنها أن تنفذ مقترحات هذه اللجان سواء داخل المكتبة أو خارجها، كما يغيب التنسيق بين اللجان والمكتبة، واقترح أن تشكل المكتبة لجنة من العاملين بها للقيام بهذا التنسيق، وتساءل عن ما إذا كانت هناك ضرورة لوجود مثل هذه اللجان من عدمها، وعمّا إذا كانت لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار مؤثرة في سياسة المكتبة أم لا. وتحدث الدكتور وسام فرج عن الآلية التي يجب أن يتم بها تقييم أعمال اللجنة ودورها متسائلاً عن إمكانية

تصميم استمارة استبيان رأي يحدد فيها أعضاء اللجنة رأيهم وتوزع على العاملين بالمكتبة وعلى عينات من شرائح مختلفة في المجتمع لاستطلاع الرأي، واقترح الدكتور جاب الله علي جاب الله مراجعة محاضر الجلسات السابقة منذ بداية تشكيل هذه اللجان لبيان ما تحقق من اقتراحات اللجنة وما لم يتحقق مع التعرف على أسباب عدم التنفيذ، واقترح الدكتور يونان لبيب رزق مساهمة بعض رجال الأعمال الذين يعرفهم أعضاء اللجنة في تمويل الأنشطة، وأوضح الدكتور عبد الحليم نور الدين أنه ليس من حق اللجنة الاتصال بجهات تمويلية لكنها من الممكن أن تساعد المكتبة على الاتصال بهذه الجهات وذلك لأن اللجنة في الأساس لجنة استشارية. ويرى الدكتور اسحق عبيد أن يطرح أعضاء اللجنة بعض الأسئلة على أنفسهم مثل هل أديت ما ينبغي أن تؤديه؟ هل أنت سعيد بعضويتك في اللجنة؟ ماذا وجدت من إيجابيات وماذا وجدت من سلبيات؟ بينما رأى الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي أنه ليس من الضروري الدخول في تفاصيل التقييم أو التقويم (منوهًا بأن كلا الكلمتين "تقييم وتقويم" صحيح إذ أقرهما مجمع اللغة كمترادفين) ولكن يجب وضع مواصفات موحدة لجميع اللجان، وأشار إلى أنه فيما يخص لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار فإن نصف أعضاء اللجنة الموقرة تقريبًا يعملون بالفعل في مشروعات لها علاقة بالمكتبة والنصف الآخر بإمكانه تقويم هذه التجربة، وأكد أن اللجنة من أنشط اللجان التي تشارك بفاعلية في أنشطة المكتبة. وعقب الدكتور قاسم عبده قاسم بأن هناك سببًا لشعور اللجنة بعدم الرضا وهو عدم وجود حدود واضحة بين نشاطات المكتبة ونشاطات اللجنة، وأن الكثير من أنشطة المكتبة تدخل في نطاق تخصص أعضاء اللجنة وأنجزتها المكتبة بنجاح دون أن يعرف أعضاء اللجنة عنها شيئًا، واستشهد على ذلك بندوة "ماذا جرى لمكتبة الإسكندرية؟" التي نظمها مشروع الإسكندرية بالمكتبة، وندوة "ابن خلدون" التي يجري تنظيمها بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة لتعقد في ديسمبر المقبل، أي أن إحباط اللجنة يعود إلى شعور أعضائها بأن المكتبة تستحوذ لنفسها على النشاطات الكبيرة وتكلف اللجان بالأنشطة الصغيرة، وتساءل عن سبب عدم إسهام اللجنة في نشاطات المكتبة الكبيرة التي لها علاقة بتخصصات اللجنة وأكد ضرورة وجود دور واضح لها في أنشطة المكتبة لأنه لا يُشترط أن يكون النشاط خاصًا باللجنة. وفي رأي الدكتور فتحي أبو عيانة إن التقييم يجب أن يتم في ثلاث دوائر وهي أولاً دائرة المكتبة ذاتها والدائرة الثانية هي نشاط اللجان ثم الدائرة الثالثة وهي المجتمع نفسه الذي

يجب أن يستطلع رأيه في دور المكتبة وما قدمته خلال السنوات الثلاث الماضية، وما إذا كانت تلك السنوات إرهاصات مبشرة لعمل المكتبة والأهداف التي أنشئت من أجلها.
وأشار الدكتور مصطفى العبادي إلى أن الهدف من اللجان لم يكن واضحًا منذ البداية، وأنه قبل تشكيل اللجان كان هناك اجتماع سنوي لمثقفي مصر وطرح فيه الدكتور إسماعيل سراج الدين أفكاره وتساؤلاته عن كيفية أن تصبح المكتبة مثلما كانت المكتبة القديمة مركزًا للإسهام والإبداع العلمي. هذا هو الأصل والغرض وراء تشكيل هذه اللجان للاستفادة من خبرات أعضائها في إنشاء حركة علمية على مستوى راقٍ ترعاها وتتبناها مكتبة الإسكندرية، والمشروعان الكبيران النبيلان: أطلس مصر القومي وموسوعة أعلام المصريين هما خير مثال على هذا الهدف. وأشار إلى أن إلقاء محاضرات أو عقد ندوات بالمستوى العادي هو نشاط تمارسه جهات أخرى عديدة وبدرجات ومستويات متفاوتة من النجاح، ونتيجة لذلك حين مارست اللجنة النوع ذاته افتقدنا الجمهور. وأشار إلى أنه يجب على اللجنة أن تقوم بعمل مختلف وجاد قد يكون في صورة مؤتمر علمي يعَد على مستوى رفيع جدًا يسبقه إعداد طويل وجاد يناقش قضية علمية معلقة ويسعى لجمع آراء العلماء على مستوى العالم وقد يتوصل إلى قول فصل فيها، وقد يكون في صورة مشروع نتبناه ونرعاه بميزانية محددة كتحقيق نصوص أو ترجمة نصوص لم تحقق أو تترجم من قبل، وأكد أن عدم وضوح هذه الرؤية هو ما أدى إلى تمييع دور اللجان. وعقب الدكتور عاصم الدسوقي بأن الغرض من اللجان غير معروف إلاّ في أذهان القائمين على المكتبة ولا يجب أن تقدم المكتبة نشاطًا موازيًا لأنشطة غيرها من المراكز والمؤسسات. واقترح الدكتور وسام فرج أن تضع اللجان هدفًا لها تترجمه إلى أنشطة ثم تقيم هذه الأنشطة للوقوف على مقدار تحقق الهدف.
ويؤكد الدكتور عبد الحليم نور الدين أن هذا الهدف أو الأهداف التي نضعها يجب أن تتسق مع سياسة المكتبة وأهدافها لكي تسهم اللجان فعليًا في تقدم العلم. واقترح الدكتور اسحق عبيد أن تحدد كل شعبة من شعب اللجنة الثلاث أو التخصصات الثلاثة ما تريده من المكتبة وما تريده من اللجنة. كما اقترح الدكتور صلاح البحيري أن تقوم لجنة من الزملاء السكندريين بالمزج بين آراء الشعب الثلاث وتقدم التقييم مكتوبًا. أما الدكتورة منى حجاج فقد تساءلت عمَّن يُقيِّم من؟ وماذا يُقيِّم ؟ وأوضحت أن أحدًا من أعضاء هذه اللجان لا يضيره أن تلقى مقترحاته استجابة من المكتبة حتى لو نفذتها بطريقتها، بل يجب أن يكون

ذلك مصدر رضا لدينا بأننا ساعدنا المكتبة على اختيار موضوعاتها وأنواع أنشطتها، فلا أحد من السادة الأعضاء من يحتاج أن يحقق مجدًا فوق مجده ولا شهرة فوق شهرته، وأن الغرض الحقيقي من وجود اللجنة هو الإفادة وليس الاستفادة. وماذا يضير لو اقترحت اللجنة ندوة عن مرور خمسين عامًا على تأميم قناة السويس على سبيل المثال وراحت المكتبة تنفذ الفكرة على نطاق أوسع مما اقترحته اللجنة وبأشخاص ربما ليسوا جميعًا من بين أعضاء اللجنة؟ إن هذا هو الدور الحقيقي للجان أن تشير على المكتبة بالأفكار وتترك للمكتبة قرار التنفيذ من عدمه، وتترك لها أيضًا أسلوب هذا التنفيذ. وأكد الدكتور يونان لبيب رزق أن التقييم الذاتي وارد ومطلوب، واقترح الدكتور نبيل إمبابي أن يكتب كل عضو رأيه وأن يتم تجميع هذه الآراء. وأشار الدكتور مصطفى العبادي إلى إمكان أن تقترح اللجنة على المكتبة ما ينبغي أن يكون عليه دورنا، ووافق الدكتور حسين عليوة على اقتراح الدكتور مصطفى العبادي مؤكدًا على أن اللجنة ينبغي أن تصحح دورها وتضع معالم وأهدافاً واضحة ويكون هذا مثالاً للجان الأخرى.

وقد اختتمت اللجنة اجتماعها للانتقال إلى جلسة أخرى عامة ختامية بحضور الدكتور إسماعيل سراج الدين في الحادية عشرة والنصف صباح يوم الجمعة ١٣ من يوليو ٢٠٠٦.

لجنة العلوم والتكنولوجيا

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد محمود عبد الجواد	أستاذ بكلية الطب البيطري – جامعة القاهرة
٢	د. السيد محمد العشري	رئيس قسم الكيمياء سابقًا وأستاذ الكيمياء العضوية – كلية العلوم – جامعة الإسكندرية
٣	د. زينب شحاتة مهران	خبيرة أبحاث طبية ومدير إدارة التدريب بهيئة المصل واللقاح بالدقي
٤	د. سمير حنا صادق	أستاذ الطب المعملي – كلية الطب – جامعة عين شمس ومقرر لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة
٥	د. شريف قنديل	أستاذ علم المواد – جامعة الإسكندرية
٦	د. صلاح الدين الجَوْهري	كبير المستشارين بالأمم المتحدة سابقاً
٧	د. صلاح سليمان	أستاذ كيمياء وسمية المبيدات – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٨	د. طارق القيعي	عميد كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٩	د. عفت بدر	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
١	د. فيصل يونس	وكيل كلية الآداب للدراسات العليا والبحوث وأستاذ بقسم علم النفس الإكلينيكي – كلية الآداب – جامعة القاهرة، وعضو لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة
٢	د. محمد الضوي	أستاذ والعميد الأسبق لكلية الصيدلة – جامعة طنطا
٣	د. محمد رفيق خليل	أستاذ بكلية الطب – جامعة الإسكندرية ورئيس مجلس إدارة أتيليه الإسكندرية

	الاسم	الوظيفة
٤	د. مصطفى إبراهيم فهمي	أستاذ بالأكاديمية الطبية العسكرية
٥	أ. نهاد شريف	كاتب روائي لأدب الخيال العلمي وعضو اللجان الفنية بالمجلس الأعلى للثقافة
٦	د. هادية هيكل	مدرس الوراثة بمعهد الهندسة الوراثية بمدينة السادات

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد عكاشة	أستاذ الطب النفسي – كلية الطب – جامعة عين شمس
٢	د. حسام بدراوي	أستاذ بكلية طب قصر العيني – جامعة القاهرة
٣	د. محمد أحمد غنيم	أستاذ ومدير مركز أمراض الكلى والمسالك البولية بالمنصورة
٤	د. محمد هشام الشريف	مدير مركز المعلومات لرئاسة الوزراء وخبير في نظم المعلومات

تقريــــــر اللجنـــة

بدأت اللجنة اجتماعها في تمام الخامسة من مساء يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦، وبدأ الدكتور صلاح سليمان الاجتماع بالترحيب بالأعضاء وخاصة الأعضاء الجدد، ثم بدأ في استعراض جدول أعمال اللجنة حيث أوضح أنه سبق للجنة وعرضت اقتراح إقامة ندوة عن "العلوم والبحث العلمي" أو "التعليم والبحث العلمي" وطلب من الدكتور شريف قنديل استعراض الأفكار العامة التي سبق وأعدها بمساعدة الدكتورة إيمان القفاص، واستعرض الدكتور شريف قنديل فكرة أن تكون الندوة شاملة لجميع الموضوعات المتعلقة بمسألة تعليم العلم أو تعليم العلوم في المدارس خاصة عزوف الطلبة عن اختيار المسار العلمي وأثره المستقبلي، وأنه كان هناك تفكير بإقامة سلسلة من الندوات تتعلق الندوة الأولى فيها بتعليم العلوم في مرحلة ما قبل الجامعة أي مرحلة العلوم في المدرسة، على أن تأخذ عدة مسارات منها أولا تحليل للوضع الراهن، ثانيًا معرفة ما يحدث في تعليم العلوم في جمهورية مصر العربية. ومن الممكن أن تتضمن الندوة الأخرى رؤية الأشخاص للعلوم وتعلمها وطرق التعليم في الدول المتقدمة، وأنه إذا تبين أن هناك فجوة فإنه تجب إزالتها. وأكد أنه لمعرفة الوضع الراهن لتعليم العلوم في مصر فإنه تجب معرفة كيف يفكر الأشخاص في وزارة التربية والتعليم؟ وما هي أهداف تعليم العلوم؟ وذكر أنه حدث اتصال مع وزارة التربية والتعليم وتم اختيار أحد الأفراد من الوزارة وأحد المستشارين وهما الأستاذ سعد السيد والأستاذة كريمة سعيد مستشارة العلوم لمصر وهي التي يرجع إليها المنهج وتصوراته وكيفية تكوينه، كما أن هناك مركزًا لتطوير المناهج، وأكد أهمية قضية الكتاب الجامعي وخاصة كتاب العلوم وأنه يجب السؤال على من يقوم بالتأليف وبالطرح وذكر أن الدكتور محمد غنيم في جامعة طنطا يتولى مشروع كتب العلوم مع الدكتور إبراهيم سعد وكيل وزارة ومستشار وزير التربية والتعليم. كما يجب أن يتم الاهتمام بما يتعلق بالمعامل وكيفية استخدامها وإعداد المعلم، وهناك مركز للبحوث التربوية والتنمية وقد حدث اتصال مع الدكتور مصطفي عبد السميع الذي أبدى استعداده للمشاركة. بعد ذلك تم عمل تقييم لعملية تقويم التعليم وكيفية إتمامها وأن هناك مركزًا قوميًّا للامتحانات والتقويم التربوي يتم من خلاله التعرف على كيفية إتمام الامتحان والتقويم، ومن الممكن إشراك أحد أولياء الأمور

وأحد أساتذة الجامعة وأحد الطلبة في مناقشة هذا الموضوع. كما أنه تجب مناقشة التعرف على ممارسة تجارب معملية والسبيل إلى تقليل الفجوة بين مصر وغيرها من الدول. كما يوجد في جامعة عين شمس مركز لتعليم العلوم، وفي هذا المركز يستخدم الدكتور فاروق فهمي المدخل المنظومي لتعليم العلوم، وفي الحقيقة بدأت وزارة التربية والتعليم التفاعل معه. وأضاف الدكتور صلاح سليمان أنه توجد في مكتبة الإسكندرية لقاءات حرة كثيرة مع الطلبة يشرف هو على بعضها كما أن بالمكتبة إمكانيات عديدة تخدم هذا المجال أبرزها البدء في تكوين موقع على الإنترنت لكي يكون منتدى للمدرسين. وأشار إلى أن الدكتور سعد السيد عنده آراء قوية في عملية إعداد المنهج وفلسفة العلوم، وأنه كان عميدًا سابقًا وحائزًا على جائزة الدولة التقديرية في العلوم ومن المرشحين لجائزة مبارك، واقترح بالنسبة للندوة الأولى عقد نقاش مع أفراد يمثلون وزارة التربية والتعليم وكيفية رؤيتها لدورها وفيم تفكر ومن ثم يمكن التعليق على ما تفعله، بحيث يمكن دعوة بعض المسئولين في الوزارة لكي يُعرض عليهم ما يتم في العالم بأسره.

ودار النقاش بين أعضاء اللجنة حول دعوة طلبة مؤهلين وطلبة من المستوى العادي، وتُعقد جلسة تصويت بحيث يكون لكل طالب جهاز تصويت ويقوم بالرد على الاستبانة، على أن يتم ذلك لمدارس من التعليم العام وألا يتم التخصيص للمدارس النموذجية، أما فيما يتعلق بالمعامل يجب معرفة ما إذا كان الطالب يتعامل مع المعمل بمعنى أن يتم إجراء تقييم لمستوى تعليم الطلبة في المعامل. والمطلوب هو التقييم في جميع المجالات التعليمية الخاصة بتحسين المهارات وتأكيد المعرفة، كما أن مفهوم الامتحان هو الذي يحدد طريقة الدراسة وطريقة التعليم. ودار النقاش حول عدد الندوات المقترحة وأعداد المتحدثين فيها، وأنه ليس الهدف أن تتحول هذه الندوات إلى النمط الأدائي المتوقع في جميع المؤتمرات. وأن المفروض أن يقوم الطالب بعملية التقييم كيفما يراها ويخبرها لأن الطلبة لديهم قدرة على النقد، وطُرح اقتراح بالبدء بالتركيز على طلاب المدارس الخاصة السكندرية أولا للمشاركة، كما طُرح اقتراح أن يكون لكل ندوة متحدث أساسي ومعقب ومن ثم يُفتح منتدى للنقاش حول محاور سيتم تحديدها والانتقاء من بينها مع التركيز على المنهج الذي يحول تفكير الأفراد إلى تفكير نقدي وأن تكون لديهم مهارات ويستطيعون بناء موقف.

وعلق الدكتور محمد رفيق خليل بأن كل الجيل الحالي قد تعلم في المدارس الحكومية وكان مستوى التعليم فيها مرتفعًا، وكان يطلق على باقي المدارس غير الحكومية مدارس أهلية، وكان ينظر إليها على أنها أقل، فالتعليم المصري الحكومي في وقت من الأوقات كان في حالة جيدة، وكان مزودًا بمعامل تقوم بتجارب كثيرة، ومن الأشياء التي أدنت من شأن التعليم مسألة الامتحان الذي يقام في آخر العام والذي يساعد الطلاب على التلقين والحفظ مما يقلل من قيمة التعليم في مصر، وأنه يجب أن يتم التقييم على مدار العام مثلما يجري في المدارس في الخارج.

وتحدث الدكتور طارق القيعي عما رآه في نظام التعليم في الجامعة الألمانية وكيف يأخذون الطالب إلى المصانع في الخارج، وكيف يقومون بالتدريس في المعامل، وتمنى الاستفادة من هذه التجارب الناجحة. وأكد أن كتاب الفيزياء الذي يدرَّس في الثانوية العامة من شأنه أن يصيب أي دارس له بالإحباط، وكذلك مادة الأحياء شديدة الصعوبة على طالب الثانوية العامة. وروى أنه ذهب في زيارة إلى شنغهاي في الصين منذ عامين وأنه رأى هناك إحدى العجائب وهو متحف العلوم الذي تبلغ تكلفته ٢٠٠ مليون دولار وهو مكون من تسع أجزاء عن الأحياء والنباتات وعلوم الفضاء تجعل الطالب يتخلى عن كتاب الأحياء لأنه يرى الخلية والكروموسوم والجينات بعينه، وأن هذه هي الوسيلة الصحيحة لكي يتعلم الطالب.

واقترحت الدكتورة هادية هيكل بأن لديها اقتراحًا فيما يخص الندوتين بالنسبة للمعامل والتجارب المعملية أن تتم دعوة مدرس يمثل أحد المدارس حتى يستطيع أن يعرب عن متطلباته للمعامل الموجودة بالفعل فكثير من المدرسين يعانون من عدم توفر الإمكانيات في المدرسة، كما أن وجود أستاذ من كلية التربية قسم البيولوجي مهم لأنه القسم الذي يخرِّج المدرس الذي يقوم بتدريس مادة العلوم.

ودار النقاش حول الهدف من عقد هذه الندوات وأهمية تفعيل نتائجها ووصول توصياتها إلى مرحلة التطبيق، فطرح الدكتور محمد رفيق خليل على رأس الموضوعات المهمة العلاقة بين المعلم والمتعلم، وأنه من الأفضل عقد جلسة عن:
teaching and learning, self learning, continuous learning, virtual school and virtual lab.، وأشار إلى أهمية إعطاء الطالب المفتاح بأن يعرف كيف يعلم نفسه بنفسه، وأشار إلى أنه عندما كان طالبًا في المرحلة الابتدائية، كان هناك كتاب في المكتبة يتحدث عن أن المدرسة لا تعطي العلم وإنما تعطي مفتاح العلم، أما العلم نفسه فموجود في المكتبات. وأشار إلى ضرورة الربط بين الماضي والمستقبل، وأنه من الممكن البدء بجلسة تحدد المفاهيم، يتم فيها توضيح الفرق بين التعليم والتعلم. واقترح بعض أعضاء اللجنة توجيه الدعوة إلى جميع المدارس وخاصة المدارس الثانوية بحيث يُطلب من كل مدرسة إرسال عشر طلاب حتى يصل العدد إلى ٢٠٠ طالب، مع توجيه الدعوة إلى مدير المدرسة وعدد من المدرسين لخلق جمهور متفاعل مع الحدث، لأن الهدف ليس التركيز على الطلبة المتميزين لكن الطلبة الذين يمثلون القاعدة العريضة من الدارسين، كما أنه من الممكن دعوة الدكتور يسري الجمل ليس فقط بصفته وزيرًا للتربية والتعليم لكن بصفته رجلاً شارك في تطوير عملية التعليم في المراحل التعليمية.

وأشار الدكتور صلاح سليمان إلى أنه سيتم عرض بعض الأنشطة العلمية في المكتبة ومناقشتها في مؤتمر **Environment Health And Sustainable Development**، والذي سوف يحضره حوالي ٢٣٠ عالمًا من ١٥٠ دولة، وقام بالتسجيل فيه أيضا ٧٠ مصريًا سيأتون للمشاركة في فعالياته، ويشترك في تنظيم هذا المؤتمر لجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة البيئة والتنمية. وأشار إلى أنه تمت إضافة جلسة في المؤتمر عن **global environment facilities (GF)** والتي سيدور الحديث فيها عن موضوعات متنوعة منها:
climate change, landing relation, ozone, water quality and water resources.

ولقد هنأ الدكتور صلاح سليمان كلاً من الدكتورة عفت بدر بمناسبة حصولها على جائزة الجامعة للتميز العلمي، والدكتور طارق القيعي بمناسبة حصوله على جائزة الجامعة

التقديرية. وأشار إلى أن أنشطة اللجنة ليست مقصورة على الندوات، وأنه من الممكن أن يقام مؤتمر تشرف عليه لجان مختلفة تتشارك بعضها فيما تجد فيه أهمية مشتركة.

وأشار الدكتور محمد الضوي إلى صناعة الدواء في مصر، وأنها من الصناعات الاستراتيجية التي يجب التركيز على بحوثها في مجال الدواء والعقاقير الطبية المختلفة، وأضاف إلى أن المؤتمرات التي تتم في المكتبة لا تعالج هذه المسألة بشكل عملي، واقترح عقد اللجنة لمؤتمر عن الدراسات والبحوث والسياسات الدوائية ليس فقط في مصر بل في العالم العربي كله، ومدى تأثر هذه السياسات والأنشطة والأبحاث بالسياسيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية. وأنه من حق اللجنة عقد بعض الندوات سواء في الإسكندرية أو القاهرة، وأشار إلى مقال نُشر في الأهرام في مايو ١٩٢٥ كتبه الدكتور علي مشرفة تناول أهمية البحث العلمي وعلاقته بالتعليم الجامعي، كما نُشر في العدد نفسه مقالة أخرى عن أهمية التعليم الميكانيكي والتعليم التقني، وأن المشكلة في مصر هي أنه لا يوجد تطبيق للأنظمة التي يتم اقتراحها في المؤتمرات واللقاءات. وأشار الدكتور صلاح سليمان إلى أنه سيكون هناك في الجلسة الثانية من المؤتمر عرض للتجارب العالمية، ثم سوف يكون هناك ورشة عمل صغيرة حول تعليم العلوم.

ثم دار النقاش حول دور اللجان الاستشارية، وأوضح الدكتور صلاح سليمان أن اللجان الاستشارية تعمل بالدرجة الأولى على أن تعطي النصيحة وتقيِّم الأنشطة الموجودة بالمكتبة وأن تعطي للمكتبة توجهاتها، وأنه يُعرض على اللجنة كافة الأنشطة الموجودة في المكتبة الخاصة بالبحث العلمي والعلوم، حيث يتم مناقشتها. وعلقت الدكتورة عفت بدر على كتب البيوتكنولوجي في المكتبة، وأنه إذا لم يتم اقتناء الأحدث منها دائما فإنها تصبح بلا قيمة، وإذا كانت الكتب باهظة الثمن فإن هذا ليس سببًا، وهو من ضمن النشاط التنفيذي للمكتبة ويجب أن يوضع في الاعتبار، وأشارت إلى أنها لاحظت أن هناك كتبًا جيدة في مجال الهندسة الوراثية وهو ما يُحسب للمكتبة. وأشار الدكتور صلاح سليمان إلى أنه يوجد في المكتبة ٢٥ ألف دورية علمية، وأن ما يحلم به أي باحث في مصر سوف يجده على الانترنت في صورته الرقمية، وأشار إلى ضرورة إعلام أعضاء اللجنة بالذي يحدث في المكتبة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وأنه ينبغي الاهتمام بالاتصال الدائم مع مديري المراكز

المتخصصة ذات العلاقة بأعمال اللجنة للتواصل معهم. وأشار إلى أنه في إحدى الجلسات التي انعقدت حضر الدكتور محمد الفحام بصفته مدير مركز الدراسات والبرامج الخاصة، والمهندسة هدى الميقاتي بصفتها مديرة مركز القبة السماوية والعلوم لعرض الأنشطة الخاصة بالمراكز التي يتولون مسئوليتها. وأشار إلى أن كتب الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي من الكتب باهظة الثمن كما أن حولها جدلاً كبيرًا، وقد تم إرساء نظام في مؤتمرات المكتبة العلمية مثل مؤتمر الـ **Biovision** والمؤتمر القادم في سبتمبر عن الـ **Environment Health And Sustainable Development**-حيث يتم الاتصال بجهة عرض تقوم بعرض الكتب والأنشطة والمخرجات العلمية، واشترطت المكتبة عليهم بأنها لن تحصل على ثمن العرض، ولكن بعد أن يتم العرض تترك الجهة الكتب للمكتبة، وكان هذا مصدر عدد كبير من الإصدارات سواء من الأمم المتحدة أو بعض الناشرين الذين اشتركوا مع المكتبة في هذه المجالات وأن هناك بعضًا من هذه الإصدارات مازال تحت الإعداد قبل عرضه على أرفف المكتبة. وأشار إلى الـ **research grants** وأنه سيتم الإعلان قريبا عن بدء تلقي الطلبات للحصول على هذه المنح البحثية، وأكد أن الطلب على هذه المنح في ازدياد، ويعتمد منحها على تميز البحث. ودار النقاش حول المشكلة التي تواجه الجامعة المصرية فيما يتعلق بالمراجع العلمية والدورية وعلى الأخص في الكليات العملية، وأنه منذ عام ١٩٩٩ لم يتم تحديث مكتبات الجامعة بأية كتب جديدة، وهذه كارثة بالنسبة للدراسات العليا والبحوث وأنه عندما طُرح هذا الأمر على الدكتور إسماعيل سراج الدين فيما يختص بالجامعة سأله البعض عن مدى إمكانية التعاون بين المكتبة والكليات العملية في تزويدهم بالكتب، فأجاب أن المشكلة تكمن في الملكية الفكرية. وطُرح تساؤل عن إمكانية مساعدة اللجنة في هذا الأمر، لأن هذه ستكون خدمة جليلة لطلبة البحوث، كما طُرحت فكرة إنشاء شبكة تربط كليات الجامعة بشبكة واحدة وتربطهم جميعا بالمكتبة لأن ذلك به تسهيل على الطلبة وعلى تقدم البحث العلمي.

وأشار الدكتور محمد الضوي إلى أن الاقتناء ليس سوي وسيلة ويجب أن يكون هناك سعي نحو المعلومة بمختلف صورها وأن لا يقتصر الأمر على الكتب، وتوجد مصادر لم تستغل الاستغلال الأمثل، وأشار إلى أن المكتبة قامت منذ أربع سنوات بتوزيع قرص مدمج عن الـ **super courses**، وبالتالي هناك مصادر كثيرة لم تُستغل بعد، وضرب المثال في

مجال الصحة وأن الـ British medical journal يتم عرضها بنصها الكامل على الإنترنت، وأنه فيما يتعلق بالملكية الفكرية يوجد مدخل عام على مستوى مجموعة كبرى من ست مكتبات يمكن للمكتبة الاتفاق معهم. ودار النقاش بين الأعضاء حول إتاحة المعلومات، وأنه يجري حاليًا مناقشات بين المجلس الأعلى للجامعات وبين المكتبة ومختلف الجهات العلمية في مصر على أساس أن تكون جميع البيانات متاحة عبر الشبكات لجميع القطاعات، وأكد الأعضاء على أنه على الرغم من أن المكتبة تمتلك أكثر من ٢٥٠٠٠ دورية علمية إليكترونية، إلا أن الأساتذة والطلبة يجهلون ذلك تمامًا، والمشكلة أنه لا يزال هناك بُعد عن المكتبة وعدم استفادة من إمكانياتها، وأنه الآن يتم إعداد برنامج موجه للباحثين وهو برنامج الـ search for all. وأكد أن هناك فكرة موجودة بالفعل في مكتب استشاري المكتبة للاتصال بعمداء الكليات ليراسلوا طلاب الدراسات العليا والأساتذة، وبالفعل تم عقد دورة لمدة يومين وتم إرسالها إلى العديد من الأقسام، وكانت النتيجة حضور طالب واحد. وأشار إلى أن العاملين بالمكتبة يتلقون تدريبًا بشكل منتظم وخاصة المكتبيين منهم وذلك للتعرف على إدارة المكتبات الحديثة وسبل التعامل مع الجمهور والباحثين.

واقترح الدكتور صلاح سليمان الاجتماع مجددًا مع اللجنة في الإسكندرية أو في القاهرة في شهر أغسطس أو سبتمبر نظرًا لضيق الوقت هذه المرة مما لم يمكن اللجنة من متابعة أعمالها، واقترح للاجتماع القادم تدارس كيفية التقدم في الـ super courses.

وانتهى الاجتماع في حوالي الحادية عشرة صباح يوم الجمعة ١٤ من يوليو ٢٠٠٦.

الاجتماع المشترك بين
لجنة العلوم والتكنولوجيا
ولجنة التنمية والبيئة

لجنة العلوم والتكنولوجيا

اجتماع اللجنة في سبتمبر ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. سمير حنا صادق	أستاذ الطب المعملي - كلية الطب - جامعة عين شمس ومقرر لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة
٢	د. شريف قنديل	أستاذ علم المواد - جامعة الإسكندرية
٣	د. صلاح سليمان	أستاذ كيمياء وسمية المبيدات - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
٤	د. عفت بدر	أستاذ بكلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
٥	د. فيصل يونس	وكيل كلية الآداب للدراسات العليا والبحوث وأستاذ بقسم علم النفس الإكلينيكي - كلية الآداب - جامعة القاهرة، وعضو لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة
٦	د. محمد رفيق خليل	أستاذ بكلية الطب - جامعة الإسكندرية ورئيس مجلس إدارة أتيليه الإسكندرية
٧	د. محمد هشام الشريف	مدير مركز المعلومات لرئاسة الوزراء وخبير في نظم المعلومات
٨	د. مصطفى فهمي إبراهيم	أستاذ بالأكاديمية الطبية العسكرية

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. أحمد عكاشة	أستاذ الطب النفسي – كلية الطب – جامعة عين شمس
٢	د. أحمد محمود عبد الجواد	أستاذ بكلية الطب البيطري – جامعة القاهرة
٣	د. السيد محمد العشري	رئيس قسم الكيمياء سابقًا وأستاذ الكيمياء العضوية – كلية العلوم – جامعة الإسكندرية
٤	د. حسام بدراوي	أستاذ بكلية طب قصر العيني — جامعة القاهرة
٥	د. زينب شحاتة مهران	خبيرة أبحاث طبية ومدير إدارة التدريب بهيئة المصل واللقاح بالدقي
٦	د. صلاح الدين الجَوْهري	كبير مستشارين بالأمم المتحدة سابقاً
٧	د. طارق القيعي	عميد كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٨	د. محمد أحمد غنيم	أستاذ ومدير مركز أمراض الكلى والمسالك البولية بالمنصورة
٩	د. محمد الضوي	أستاذ والعميد الأسبق لكلية الصيدلة – جامعة طنطا
١٠	أ. نهاد شريف	كاتب روائي لأدب الخيال العلمي وعضو اللجان الفنية بالمجلس الأعلى للثقافة
١١	د. هادية هيكل	مدرس الوراثة بمعهد الهندسة الوراثية بمدينة السادات

لجنة التنمية والبيئة

اجتماع اللجنة في سبتمبر ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. السيد عزت قنديل	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٢	د. بهيجة حافظ	أستاذ ورئيس قسم طب الصناعات – كلية الطب – جامعة الإسكندرية
٣	د. جمال حسني السمرة	أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ورئيس الشعبة بالمجالس القومية المتخصصة
٤	د. حمد الله زيدان	مساعد أمين عام الأمم المتحدة
٥	د. شريف عمر	أستاذ وعميد معهد الأورام – مركز الأورام بفاقوس – محافظة الشرقية
٦	د. صلاح الحجار	أستاذ الدراسات البيئية – كلية الهندسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
٧	د. صلاح عرفة	أستاذ الفيزياء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
٨	د. طارق وفيق	أستاذ بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
٩	المستشار محمد الجندي	رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة
١٠	د. محمد الراعي	عميد معهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية
١١	د. محمد السيد جميل	أستاذ التربية البيئية – كلية التربية – جامعة عين شمس
١٢	د. محمد حسن عبد العال	أستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة وبمركز البحوث الجامعة الأمريكية
١٣	المهندس محمد صفوت سالم	وكيل أول وزارة التعليم العالي رئيس قطاع التنمية والخدمات وأمين عام اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو
١٤	د. محمد مختار الشريف	باحث في مركز بحوث الصحراء – الشعبة الاقتصادية والاجتماعية – قسم الاقتصاد
١٥	د. محمود صبري الشبراوي	أستاذ الإدارة بالجامعة الأمريكية وعضو مجلس الشورى

	الاسم	الوظيفة
١٦	د. مصطفى طلبة	مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سابقًا
١٧	د. منى جمال الدين	أستاذ مساعد بمعهد الصحة العامة – جامعة الإسكندرية
١٨	د. وجدي رياض	مدير نوادي العلوم والصحفي العلمي – مؤسسة الأهرام ومستشار رئيس التحرير

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	د. آمال صبري	خبيرة بيئية ومدير برنامج البيئة والتنمية بجمعية التنمية الصحية والبيئية
٢	د. عدلي بشاي	خبير في التنمية البشرية ورئيس جمعية أصدقاء البيئة والتنمية (فدا) وأستاذ غير متفرغ بالجامعة الأمريكية
٣	د. عماد الدين عدلي	مدير المكتب العربي للشباب والبيئة
٤	د. عمرو عزت سلامة	وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي السابق
٥	د. فاطمة الجوهري	أستاذ متفرغ بقسم بحوث تلوث المياه – المركز القومي للبحوث
٦	د. فخري شوشة	العميد الأسبق للمعهد العالي للتعاون الزراعي – رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين
٧	د. محمد شوقي الفنجري	رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية
٨	د. محمد عاطف كشك	عميد كلية الزراعة – جامعة المنيا
٩	د. محمد عبد الفتاح القصاص	خبير بيئي
١٠	د. محمد عبد القادر الخفيف	عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس
١١	د. نادر فرجاني	خبير تنمية بشرية
١٢	د. هناء خير الدين	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – وعضو مجلس أمناء منتدى البحوث الاقتصادية وعضو مجلس الشورى

تقريــــر اللجنــة

بدأ الاجتماع في حوالي الخامسة من مساء يوم الخميس ١٣ من سبتمبر بترحيب من الدكتور مصطفى طلبة الذي أوضح أنه من أهداف هذا الاجتماع المشترك نقل الأحداث، وأشار إلى الحضور الجيد في مؤتمر International Association For People Environment Studies الذي شارك فيه حوالي ٢٦٠ شخصًا من خارج مصر من ٣٦ دولة مختلفة من إفريقيا وآسيا، واليابان و٨٠ شخصًا من مصر، وأن الـ Global Environment Facility عقد جلسات عن الموضوعات الأساسية مثل: Facility: Climate change, International Waters, Diversity, Degradation Desertification.، ونظم المشاركون ورش عمل لشباب الباحثين، وكان هناك حوالي ٢٢ شخصًا من الشباب وكل ٣ أفراد منهم قاموا بتقديم Presentation وتمت مناقشتهم، وقام المهندس ماجد جورج وزير البيئة بإلقاء كلمة افتتاحية عن النشاط الذي تقوم به الوزارة ودور الحكومة في قضية التنمية المستدامة. كما قام الدكتور محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية بإلقاء محاضرة عن Management of Chaired International Water Resources وتم التركيز على نهر النيل، وتم اليوم عقد سبع جلسات عن موضوعات مختلفة، وفي تمام الساعة الحادية صباحًا تم عقد Plenary session وقد شارك في هذه الجلسة العديد من الشخصيات ومنهم البروفيسير رودريك لورانس أستاذ علم البيئة البشري في جامعة جينيف كما أن مستشار وزارة الصحة في مشروع Health Cities قام بإلقاء محاضرة تربوية ومشوقة، واستكمل الحديث بعده الدكتور عمرو عزت سلامة عن سياسة مصر في مواجهة قضايا الإسكان وتحدياتها. وكانت اللجنة المنظمة تتكون من الدكتور صلاح سليمان والدكتورة علية عبد الهادي ووكيلة كلية الفنون الجميلة، ستبدأ غدًا أربعة جلسات عن Global Facilities، وأشار إلى أن أهم الموضوعات التي تنشغل بها لجنة التنمية والبيئة ولجنة العلوم والتكنولوجيا هي:

Climates, Diversity, Lane Degradation Desertification, International Water

وأشار الدكتور صلاح سليمان إلى بعض الانطباعات حول المؤتمر باعتباره أول مؤتمر يعقد في مكتبة الإسكندرية من هذه النوعية الخاصة. وأن الفكرة كانت في البداية تقوم على التعاون مع International Association for People and Studies لعقد هذا المؤتمر الذي يواكب رقم ١٩ بالنسبة لتلك الجمعية الذي يواكب أيضًا العيد الفضي لإنشاء الجمعية. وكان في خطة عمل المؤتمر حضور أعضاء من جمعية الأيابس من بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ شخص على أن تكون هناك جلسة يتحدث فيها داينديتج برج مدير الـ Evaluation and Mounting Office for the Global Environmental Facilities في واشنطن ويتحدث فيه أيضًا كل من البروفيسير مايكل والدكتور مصطفى طلبة في الافتتاح الذي سيقوم بإلقاء المقدمة عن Climate Change, Lane Degradation, International Water, Enforced Resettlements. ويوم السبت استكمالاً للمؤتمر بالنسبة للأيابس وبعد ذلك الختام بمحاضرة للدكتور إسماعيل سراج الدين وبوجود المهندس أمين أباظة وزير الزراعة. وأشار الدكتور مصطفى طلبة إلى أنه تم إعطاء صورة عن الذي تم لأنه شيء جيد ومشرِّف للمكتبة ولمصر نتيجة لتنظيم مؤتمر قام بتحضيره العديد من الأشخاص من داخل مصر وخارجها. وكان هناك جلسة عن Lane Degradation & Desertification يرأسها الدكتور إسماعيل سراج الدين والـ Climate Change & International Water &Biodiversity برئاسة الدكتور حمد الله زيدان. وفي اليوم التالي تم عقد جلسات متوازية، وستكون هناك جلسة خاصة بالمياه الدولية ويرأسها جابريال موزير وهو رئيس الأيابس بمشاركة مجموعة من المتحدثين في هذا المجال وطبع محاضرة الدكتور محمود أبو زيد وتوزيعها، ومن الجلسات المتوازية جلسة عن الـResettlements، وجلسة عن الـ Climate Change ، وجلسة عن الـ Lane Degradation برئاسة الدكتور إسماعيل سراج الدين، ومحاضرة للدكتور مصطفى طلبة عن Lane degradation & Desertification الذي سيقدم Presentation، ومحاضرة الدكتور فوزي عبد القادر من كلية الزراعة عن: Competing Environmental Degradation in Egypt & Strategic Access of Action

بالإضافة إلى بعض الموضوعات الخاصة مثل:

Land Use & Urban Planning for Health Promotion

ودار النقاش عن إمكانية أن تشارك اللجنتان في عقد مؤتمر عن: Pollution & Human health، فأشار الدكتور صلاح سليمان إلى أنه تم إعداد برنامج سياحي للـ٢٥٠ عالم من المشاركين في المؤتمر بحيث يقومون بزيارة متاحف الإسكندرية والمناطق الأثرية، كما تم إعداد خطة مع الشباب من المكتبة مثلما حدث في ٢٠٠٤ Global Environmental Youth Convention (GEYC)، واشترك فيه كل دول العالم وكان عبر ١٤ أسبوعًا من جامعة "لويد" في السويد، وتم القيام بعمل آخر مثله وسيبدأ بثه وتسجيله من الموقع الإلكتروني للمكتبة في آخر ديسمبر ولكنه موجه للمدارس في الوطن العربي حيث تم وضع Arab Environmental Youth Convention(AEYC) في جدول المكتبة "الملتقى العربي للشباب والبيئة الذي له صلة بلجنة البيئة، وسيطلب من الطلبة المشتركين إعداد مشروع، ومشكلة بيئية تحدث في المنــزل أو في الحي أو في الشارع أو في المدينة أو في الدولة المقيم بها، وبناءً على هذه المشروعات سيتم التقييم واختيار الطلبة الذين سيحضرون هذا النشاط.

وأشارت الدكتورة منى جمال الدين إلى المشروعات التي تمت مناقشتها في الاجتماع السابق للجنة، وأولها مبادرة نهر النيل، وهو تحويل عملية توزيع المياه إلى مجموعة مشروعات تستفيد منها كل دول حوض النيل، وأنه من الممكن لتحقيق ذلك تحريك المجتمع المدني في عدد من الدول الأساسية مثل رواندا وبوروندي ولكن هناك مناطق أخرى بها مشكلات مثل أوغندا وكينيا وتنــزانيا وأثيوبيا، وأن هؤلاء يتميزون بوجود مصادر كبيرة للمياه. وأشارت إلى أن سيتم التنسيق مع الدكتور عماد الدين عدلي حول الورقة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والتي سيكون لها علاقة بمياه نهر النيل. كما أن هناك اتفاقًا على زيارة فاقوس وسيقوم الدكتور شريف عمر بترتيب زيارة في هذا الشهر لها لمتابعة الأعمال التي تمت بالجهود الذاتية، ولكي تتحول القضية إلى مجتمع مدني يساعد نفسه، وسيكون هذا المشروع من أفضل الممارسات التي قام بها المجتمع المدني في قضايا البيئة والتنمية. كما سيقوم الدكتور صلاح عرفة بإعداد برنامج زيارة البساتين وسيقوم الدكتور عدلي بشاي بإعداد زيارة الجمالية. وأوضحت أن تجربة إنشاء مركز لعلاج السرطان بفاقوس من عوامل النجاح والاستدامة وأنه لم يعد مجرد معهد، ولكنه تحول إلى نشاط مجتمع مدني.

وأشار الدكتور شريف عمر إلى أنه قد دار بالفعل نوع من التخاطب مع الدكتورة منى جمال الدين والدكتور السيد عزت قنديل في هذا الموضوع، وكان الأفضل هو القيام بتأجيل هذه الزيارة بعد شهر رمضان والعيد، ولكن من الممكن البدء في دراسة المشروع حتى ذلك الوقت.

وأوضح الدكتور صلاح عرفة إلى أنه كان قد تم الاتفاق على أن تتم جميع الزيارات الميدانية للاستماع إلى المستفيدين الحقيقيين والاستماع إلى المشاركين في هذا العمل، وأن يكون النقاش خاصة في مشروع فاقوس مع المجموعة التي شاركت من الأطباء والمرضى والمجتمع المدني والمحليين وأن يتم فتح باب النقاش. وأشار إلى أن الأساس في هذا المشروع كان التوثيق والبحث عن عناصر الاستدامة، وأن هناك جوانب غير معروفة عن هذه التجربة، والمقصود هو التعرف عليها ومن هنا تظهر أهمية توثيق التجربة الناجحة من خلال الاستماع إلى جميع العناصر الموجودة. ودار الحديث بعد ذلك عن الدور الحقيقي لمؤسسة "الأهرام" في هذه التجربة وحملة التبرعات، وأنه سيكون من المفيد التعرف على الأساليب التي استخدمت في التغلب على المصاعب الكبيرة التي تعرض لها الدكتور شريف عمر حتى ظهر هذا المشروع للنور.

وأشار الدكتور عدلي بشاي إلى أن هناك **Presentation** سيتم تحضيرها عن الجمالية، وسيقوم الأشخاص الذين شاركوا بعرض الجوانب التي تخصهم وبالتالي سيصبح هناك فرصة لعرض العناصر التي أدت إلى نجاح التجربة وكيفية التغلب على الصعوبات التي واجهتهم وإذا كان من الممكن تكرار هذه الظروف في مناطق أخرى، ويجب معرفة عوامل التغلب عليها للاستفادة منها في المناطق الأخرى. وأشار الدكتور شريف عمر إلى أنه من الضروري متابعة هذه التجارب حتى يستفيد المجتمع من النماذج الموجودة، كما يجب أن يستفيد من هم داخل وخارج المكتبة من خلال تقديم نماذج ناجحة وقابلة للتكرار في أي مكان آخر، وتساءل عن كيفية تقديم هذه الرسالة بأفضل صورة وكيفية توصيلها للمستهدفين وصناع القرار.

وأشار الدكتور مصطفى طلبة إلى إمكانية التعلم من هذه الصعوبات وللوصول إلى نجاحها وأنه من الممكن إيجاد إجابات حول كونها قابلة للتكرار تحت ظروف محددة، ومن الممكن أن يتم عقد مؤتمر عام لكي تُقدَّم فيه أمثلة ناجحة لنشاط المجتمع المدني في قضية التنمية والبيئة، وسوف يساعد هذا على التسويق الجيد للعمل من خلال جمع الأشخاص المتحمسين لدراسة هذه التجارب الثلاث، ولقد اهتم بذكر دور الإعلام لأن له دورًا هامًا ويعطي صورة ربما تفيد في التعرف على تفاصيل هذا العمل. وأضاف الدكتور عدلي بشاي إلى أنه بعد زيارة المشروعات الثلاثة وبعد مناقشتها في اللجنة من الممكن أن يتم تصميم مطوية تشرح هذه المشروعات ودور المجتمع المدني فيها والإيجابيات التي حققتها والسلبيات التي توجد بها وكيفية معالجتها، بغرض جعلها وثيقة من إنتاج اللجنة.

وعلق الدكتور مصطفى طلبة على إمكانية تقديم هذه المشروعات في مؤتمر، وليس مجرد إصدار كتيب أو مطبوعة، ولابد أن يشترك الناس في حوار مع أصحاب الفكرة وأن يكون مع كل شخص منهم ثلاثة أو أربعة أشخاص من الـ Stack Holders يقوموا بتقديم عرض للحالات الثلاثة، بحيث يتفهم الناس أن هناك إمكانية للإصلاح، وأن المساعدة واجب على الجميع.

وأوضحت الدكتورة منى جمال الدين أنه من الواضح أن التجارب الثلاثة مرشحة لدراسة علمية ومن الممكن أن تكون رسالة ماجستير في أقسام الاجتماع والأنثربولوجيا، وأنه لا يوجد التفات لمثل هذه الدراسات، وأن موضوع التوثيق مهم، ويجب الاتجاه إلى الدوائر العلمية والاهتمام بالموضوعات التنموية والمحلية ودراستها دراسة علمية حتى يكون هناك نوع من التوثيق العلمي، خاصة أن هذه القضايا يُنشر عنها تقارير عديدة على الإنترنت. كما يجب أن تكون هناك استفادة من موقع المكتبة، واقترحت إنشاء موقع للجنة لعرض أنشطتها عليها، أو إضافة أنشطتها على موقع المكتبة لأن المرحلة القادمة هي مرحلة عرض أنشطة اللجنة التي يجب أن يعرفها الجميع.

وأشار الدكتور صلاح سليمان إلى ضرورة تحديد الاتجاهات التي يمكن أن يسير المجتمع من خلالها على أن يتم عرض هذا الفكر في مؤتمر وأن يخرج هذا المؤتمر بعدد من التوصيات الخاصة بالبحوث العلمية التي تتحدث عنها اللجنة، وأن الهدف هو معرفة طريقة تفكير من نجحوا في تخطي العقبات وحققوا النجاح لمشروعاتهم. وأشار الدكتور صلاح عرفة إلى ضرورة عرض المشروعات على الدكتور إسماعيل سراج الدين وتحديد إمكانيات تنفيذها، وأكد الدكتور شريف عمر أن الهدف النهائي الذي تسعى إليه اللجنة هو تحفيز المجتمع المدني على تكرار مثل هذه التجارب والفئات المستهدفة لحضور المؤتمر، وأنه لابد من النظر في تحديدها من الآن، لأنها فرصة سانحة لنشر هذه التجارب، ومن المفيد أخذ هذه التجارب لعرضها كتجارب ناجحة للمجتمع المدني بهدف قيام المكتبة بعقد مؤتمر عام عن تجارب هذا المجتمع في قضايا البيئة والتنمية، لأن هذه تجارب ناجحة بالفعل في الربط بين قضايا بيئية أصابها التدهور سواء في الصحة أو في الأماكن الأثرية أو في الإنتاج الزراعي أو في الوضع الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تقوم بعمل تنمية حقيقية بجهود ذاتية، وأنه لابد من طرح التكاليف التي تصل إلى هذا النجاح ودور المجتمع، لأنها تجارب ناجحة في مجتمع لا يؤمن بالعمل الأهلي والمجتمع المدني، والغرض من معرفة هذه التجارب هو كيفية التغلب على الصعوبات، كما أن هناك تجارب من الممكن أن تتحقق بتكاليف معقولة وجهود ذاتية.

وتساءلت الدكتورة منى جمال الدين عمن سيقوم بمسئولية المسائل التنظيمية في الإعداد لهذه الورش كما حدث مع ورشة سياسات مصر المائية. ودار الحديث بين الأعضاء على من سيتولى هذه التنظيمات الإدارية، ومن الذي سيقوم بإعداد خطابات الدعوة وما إذا كانت ستحمل شعار المكتبة أم لا وما إذا كان المدعوون من أعضاء اللجنة أم من خارجها، لأنه عندما بدأ الحديث عن موضوع فاقوس كان من المهتمين به أعضاء في اللجنة ومن خارجها، وطُرح اقتراح أن تخرج دعوات ورشة العمل على ورق المكتبة وموقّعة باسم الدكتور مصطفى طلبة. وأبدى الدكتور شريف عمر موافقته وارتياحه للاقتراح الأخير الذي سيسهل الكثير من الأمور. وعلق الدكتور مصطفى طلبة إن اللجنة يجب أن تكون أكثر وضوحًا وأن الموضوع قد اتسع وبدأ موضوع فاقوس يتحول من زيارة إلى ورشة عمل إلى ندوة عن إحدى التجارب الناجحة، وعندما تتم دعوة المحافظ والوزراء فإن هذه الزيارة لن

تكون محلية، ولذلك ما يجب أن يكون واضحًا في الأذهان هو إلى أي مدى يمكن أن تتكرر هذه التجارب دون الاصطدام بفكرة العجز عن التمويل أو عدم توفر العنصر البشري، وينطبق ذلك على جميع التجارب سواء التربية البيئية أو البسايسة أو الجمالية أو فاقوس، فالهدف هو الخروج بأربعة وثائق تمكن اللجنة من الإعداد إلى مؤتمر كبير تتم فيه الدعوة عن طريق الدكتور مصطفى طلبة والدكتور إسماعيل سراج الدين، وأنه يجب أولاً أن يكون ما ستطرحه اللجنة على المجتمع قابلاً للتحقيق، وذلك حتى لا يكون الأمر مجرد معالجة سطحية تعطي انطباعًا سيئًا للإعلام عند تغطيتها. وأشار الدكتور السيد عزت قنديل إلى أنه تم بالفعل في الاجتماع السابق للجنة في يوليو ٢٠٠٦ اتخاذ قرارات خاصة بتوثيق التجارب المذكورة، وأن يقوم أعضاء اللجنة بزيارة المواقع على أن تتم إقامة ورشة عمل محدودة يوقع على الدعوة الخاصة بها كل من الدكتور مصطفى طلبة والدكتور إسماعيل سراج الدين، وتصدر عن هذه الورشة وثائق يمكن البناء عليها مما يمكّن من إجراء ورش عمل أخرى مع التركيز على عناصر الاستدامة لمثل هذه التجارب الناجحة التي تطرحها اللجنة.

وأعرب الدكتور مصطفى طلبة عن قلقه من الحوار المفتوح أثناء ورشة العمل هذه وأن اللجنة ليست جاهزة لإعداد برنامج مما سيتسبب — ربما — في وضع حرج مع المشاركين ومع الإعلام ومع الحكم المحلي، وأعاد طرح فكرة النظر في كيفية إنجاز هذه التجارب وعرض ذلك في مؤتمر عام يتم تقديمه كأسلوب عملي بعيدًا عن العموميات التي لا تشير إلى الصعوبات على أرض الواقع مع إبراز أن الجهود الذاتية قادرة على تحقيق الكثير بعيدًا عن الحكومة التي ينتظر الجميع منها أن تتحرك أولاً لحل جميع المشكلات، وأنه مع وجود قيادة مستنيرة لقيادة العمل المدني، فإن النتائج تكون ناجحة وهذه هي الرسالة التي يجب إخراجها إلى الناس من مثل هذه الاجتماعات. وقد دار النقاش حول عقد المؤتمر وطبيعته وطبيعة التوصيات التي يمكن أن تصدر عنه، واقترح البعض وجود قوائم سابقة الإعداد للمشاركين خاصة من يمثلون منهم جمعيات أهلية مختلفة لأن الهدف هو أن تتعلم الجمعيات الأهلية الأخرى من التجارب الناجحة التي تبرز التضامن الاجتماعي، كما أن هناك مجموعة من مراكز البحوث الخاصة بالبيئة والتنمية تود المشاركة. وناقش الدكتور مصطفى طلبة فكرة دعوة المشاركين أكثر من مرة لحضور ورشة عمل عن كل مشروع، وأشار إلى عنصر التكرار في هذا الجانب.

وأشارت الدكتورة منى جمال الدين إلى أن ورشة التربية البيئية لها طابع مختلف عن التجارب الأخرى عن فاقوس والبسايسة والجمالية لأن هذه الورشة مازالت تطرح القضية الخاصة بالتربية البيئية وهي قضية ممتدة إلى المدارس. وأشار الدكتور عدلي بشاي إلى أنه إذا لم يكن بإمكان اللجنة دعوة مسئولين أو وزراء، فإنها من الممكن أن تعمل مع المحافظة أو مع وزارة الأوقاف وهي جهات لا بد من تواجدها. وأكد الدكتور مصطفى طلبة أن هذه الجهات وغيرها تعتبر Stack Holders وأنه من المفترض أن هذه الجهات وغيرها لديهم مصلحة في نجاح تجارب المجتمع المدني، وأكد أن كل ما يخشاه هو الإعلام الذي ربما تصله معلومات خاطئة وهو يقول ذلك نتيجة لخبرته الطويلة والتي تجعله يتلافى مثل هذه المواقف. وأكد أنه من المفيد السؤال عن نوعية الأسئلة التي ترغب اللجنة في طرحها وتريد إجابات عليها، ومن هنا تأتي أهمية وضع منهجية محدودة لهذا الموضوع وفي الوقت نفسه يتم تقسيم العمل من حيث متابعة النواحي الإدارية والفنية والاجتماعية، وأكد أن الموضوع ليس لتقصي الحقائق لأن التجارب بالفعل ناجحة ولا تحتاج سوى لتحديد النقاط التي سيتم طرحها لإبراز نتائجها أكثر إشراقًا وأكثر فائدة.

وتساءلت الدكتورة منى جمال الدين عما إذا كان المقصود هو عقد دراسة مقارنة ما بين القضايا الموجودة في كل تجربة، وعلق الدكتور مصطفى طلبة بأن اللجنة لا ترى كل تجربة كقضية، وأنه إذا تم طرح مثال فاقوس، فإنه من الممكن القول بأن القضية الأساسية في هذا المشروع هي الصحة وعلاج المجتمع المحلي من مرض السرطان، إلا أن الأمر تحول إلى أكثر من قضية حيث أصبح الهدف هو إعادة توطين هذه الفكرة في مجتمعات جديدة. أي الوصول إلى الدروس المستفادة ومحاولة تكرارها بحثًا عن القواسم المشتركة. وأشار بعض الأعضاء إلى أهمية عقد ندوات محدودة في موقع المشروعات نفسها بحيث يخرج الأشخاص وهم مقتنعون بعد أن رأوا بأنفسهم المشروع الناجح لأن المؤتمر الكبير قد يضم وزراء ومحافظين ومسئولين وسيحضره الجميع ثم يرحلون دون فعل أي شيء، كذلك الأمر إذا ما تمت صياغة تقارير حول المشروعات وتوزيعها فقد تُقرأ أو لا تُقرأ، والأفضل في النهاية هي المشاهدة على الطبيعة. وأوضح الدكتور مصطفى طلبة أن دعوته لمحافظ هذا الإقليم أو ذاك

هدفها الإجابة على التساؤلات والمشاركة والتعاون، فهو ليس فقط مسئولاً ولكنه مشارك في دعم نجاح التجربة.

وأشار الدكتور صلاح الحجار إلى أنه تم في الاجتماع السابق عرض فكرة القيام بتسجيل فيلم يتم فيه رصد كل الأحداث التي ستقام في هذه الزيارة مع الأخذ بآراء الناس فيها وبعد ذلك يتم إتمام المونتاج ثم عرض هذه اللقطات في افتتاح المؤتمر الذي تعرضه اللجنة لكي يرى من لم يحضر الزيارة وكأنه حضرها، وبناءً على هذا الفيلم يتعرف الناس على تجربة فاقوس وتجربة الجمالية وتجربة البساتينة، وبعد ذلك يُفتح باب النقاش، ومن الممكن أن تكون هناك **presentation** من أحد السادة الذين تبنوا هذه الفكرة، ثم يلي ذلك عقد ورشة عمل محدودة يحضرها بعض المستفيدين بهدف إبراز التجارب التنموية في المجتمع المدني. أما ما يخص التربية البيئية فإنه من الممكن أن يتم عرضها في المؤتمر العام للتجارب الناجحة ثم تُعرض كورقة عمل تكون كمقدمة لمؤتمر عربي على مستوى الدول العربية كلها لمدة ثلاثة أيام من أجل التربية البيئية. وأشار الدكتور مصطفى طلبة إلى أهمية التركيز على التجربة المحلية أولاً، وتساءل ما إذا كانت فكرة الفيلم التسجيلي سوف تندرج مصروفاتها تحت المبلغ المخصص لتغطية أنشطة التجارب التنموية الناجحة والذي لا يتعدى عشرين ألف جنيه. وعلق المهندس محمد صفوت سالم بأنه من الضروري ترشيد الإنفاق، واقترح التركيز على الإعداد للمؤتمر مع التركيز على ما يحتاجه بالضبط من ميزانية، وأشار إلى أهمية المؤتمر واقترح تسميته "قضايا التنمية المجتمعية والبيئة".

وفي الختام أوجز الدكتور مصطفى طلبة أن اللجنة تأمل أن توافق المكتبة على عقد مؤتمر عن التجارب الناجحة الخاصة بالمجتمع المدني في قضايا البيئة والتنمية، إلا أنه قبل الوصول إلى هذه المرحلة فإن اللجنة ستقوم بإجراء أربع زيارات لرؤية هذه التجارب بغرض ترتيب الأفكار والبحث في كيفية قيام المكتبة بالتعاون بصفتها شريك يهمه نجاح مؤتمر عن هذا الموضوع.

لجنة الطفولة والنشء

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	أ. أحمد سويلم	سكرتير عام اتحاد الكتاب وله دواوين في شعر الأطفال
٢	د. إسحاق عزمي	رئيس المركز المصري للتصميم والمشرف العام على مجمع متاحف الشونة الفني، وعضو المجلس العالمي للمتاحف الإيكوم ICOM
٣	المستشار البشري الشوربجي	مساعد وزير العدل ورئيس الإدارة العامة للحماية القضائية للطفل بالإسكندرية
٤	أ. دعد سلامة	الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لليونسكو
٥	د. سامية سامي عزيز	أستاذ مساعد بقسم الدراسات الطبية – معهد الطفولة – جامعة عين شمس
٦	د. سرية صدقي	أستاذ بكلية التربية الفنية – جامعة حلوان
٧	د. سلوى عبد الباقي	أستاذ ورئيس قسم علم النفس – كلية التربية – جامعة حلوان
٨	د. سهير كامل	أستاذ ورئيس قسم العلوم النفسية – كلية رياض الأطفال – جامعة القاهرة.
٩	أ. عبد التواب يوسف	كاتب ومؤلف
١٠	د. كمال الدين حسين	أستاذ بكلية رياض الأطفال – جامعة القاهرة
١١	د. ليلى كرم الدين	أستاذ علم النفس معهد الدراسات العليا للطفولة – جامعة عين شمس
١٢	د. مايسة النيال	أستاذ ورئيس قسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
١٣	د. محمد أبو الخير	أستاذ بأكاديمية الفنون ومدير عام المسرح القومي للأطفال
١٤	د. محمد معوض	أستاذ ورئيس قسم الإعلام وثقافة الإعلام – معهد

	الاسم	الوظيفة
		الدراسات العليا للطفولة — جامعة عين شمس
١٥	د. مسعد عويس	أستاذ التربية الرياضية — جامعة حلوان
١٦	أ. نُبيلة راشد	كاتبة ومؤلفة
١٧	د. هدى بدران	رئيس رابطة المرأة العربية
١٨	أ. يعقوب الشاروني	كاتب أدب أطفال بجريدة الأهرام
١٩	د. فاطمة خفاجي	مدير مكتب شكاوى المرأة والطفل في المجلس القومي للمرأة

تقريـــــــر اللجنـــة

بدأت اللجنة اجتماعها في حوالي الخامسة من مساء يوم الخميس ١٤ من يوليو ٢٠٠٦ بترحيب الدكتورة سرية صدقي مقررة اللجنة بالأعضاء وخاصة الأعضاء الجدد منهم، وأشارت إلى أنه قبل الخوض في استعراض جدول أعمال اللجنة فإنها تود أن تعرض بعض ما تم في اجتماع المقررين، وقد أشارت في البداية إلى أن الاجتماع قد طرح وجود مشكلة أجمع عليها الجميع وهي أن الكثير من أنشطة المكتبة لا تصل إلى أعضاء اللجان، وأن توفر هذه المعلومات سوف يساعد على وجود تصور كامل أثناء الاجتماعات، كما أثيرت قضية أن اللجان تضع تصورات وأنشطة تأخذ فترة طويلة وغالبا لا يتم تنفيذها، وأشارت إلى أنه من الضروري التعاون مع باقي اللجان، وضربت مثلاً لذلك بلجنة الفنون التي تقترح تعليم الفنون من الموسيقى والشعر والمسرح" وأنه من الممكن للجنة الطفولة والنشء أن تشترك معهم في هذا الموضوع ، وأشارت إلى أنه من حق اللجنة أن تعقد ندوتين ومؤتمرًا كبيرًا ضمن نشاط المكتبة، وأشارت إلى أن اقتراح إصدار كتيبات الأنشطة أُخذ بمأخذ الجد لكن المطلوب إعداد ميزانية، وأكدت أن الكتيبات الخاصة بالمتاحف والأنشطة الموجودة بالفعل في المكتبة إصدارات خاصة بالكبار، وأن غرض اللجنة إصدار كتيبات للأطفال حول المتاحف الموجودة داخل المكتبة. وأوضح الدكتور محمد أبو الخير بأن هذه الكتيبات لابد أن يتم توظيفها لخدمة الأطفال بحيث يتعلمون من خلال هذه الأنشطة وأن تكون مرتبطة بِبُعد الثقافة الموجودة في المتحف بحيث يمارس الطفل ما يستطيع أن يتعلم من خلاله الارتباط بالمتحف وأكد أن أكثر الأماكن التي تقوم باتباع هذا النظام هي القبة السماوية ومتحف العلوم.

وأشارت الدكتورة ليلى كرم الدين إلى أنه يجب الاعتراف بأن اللجنة لها شيء من التقصير، وأنه يجب معرفة الأنشطة المتوفرة للتصرف بناءً عليها واقترحت طلب المساعدة من القائمين على متحف العلوم في اقتراح أفكار أخرى. واقترحت الدكتورة سرية صدقي تقسيم المهام لأن في هذا النشاط خاصة طُلب من اللجنة إعداد ميزانية مما يستدعي إعداد توصيف كامل له على اعتبار أن الدكتور محمد أبو الخير لديه خبرة كبيرة بشأن طباعة الكتيبات الصغيرة، ولقد سبق أن اشترك في إصدار كتيب أنشطة عن المتحف المصري

القديم، وأكدت أن مقدرة اللجنة تمكنها من القيام بتوزيع الأنشطة والتركيز على المهتمين. وأضافت أن اللجنة لديها عدة مهام لابد من تحديدها لإعداد ميزانية لها، وأن أول هذه الأنشطة هو الإعداد لإقامة ندوتين على أن تقوم اللجنة بعمل تصور وميزانية مفصلة لهما، كما أنه على اللجنة تقديم تصور لمؤتمر تقوم به منفردة أو بالاشتراك مع لجنة أخرى، وأشارت إلى أنه تمت الموافقة على إصدار كتيبات وعلى اللجنة أن تحدد عدد صفحاتها والمسئول عن كل كتيب ونوع الإخراج والتكاليف، كما ركزت على موضوع إصدار كتيبات للأطفال عن المتاحف الموجودة في المكتبة وتستكمل عن طريق أنشطة يمارسها الشخص المسئول عن المتحف مع الأطفال لتوجيههم ومساعدتهم على اللعب والتعبير عن أنفسهم من خلال رسم رموز معينة وتكوين وبناء أشكال محددة على أن يكون التفاعل مع الطفل عن طريق الكلام والأنشطة المختلفة.

وعلق الدكتور إسحاق عزمي على أن علاقة الطفل بالمتاحف هي اهتمامه الشخصي منذ عدة سنوات، وأضاف أنه كان حاضرًا في المؤتمر الأخير الذي عُقد في باريس عن الوفد المصري وتم الاختيار والتصويت على عنوان اليوم العالمي للمتاحف، واختار الجميع النقطتين اللتين وضعهما وهما المتحف والزائر الصغير، وكان هناك إجماع تام حول برامج التربية المتحفية على مستوى العالم، وأنه أثبت أنه من الممكن أن يُفلس متحف اللوفر لو لم يهتم الكبار بالزائر الصغير الذي من الممكن أن يتم تربيته وتعليمه ليكون عنده الشوق المتحفي وحب المتاحف، وأن هذه الفكرة في رأيه ستقوي الارتباط بالجذور والإحساس بالانتماء وبالذات، وإذا كانت مكتبة الإسكندرية تحتوي على أربعة متاحف فإنه يجب أن يتم عمل استراتيجية تستهدف بناء مواطن مُبدع تفتقده مصر من الممكن أن تتولد عنه شرارة لإزالة القبح والعشوائيات التي تحاصر الجميع لأن نقص الجماليات وانعدام الثقافة البصرية يأتي من نقص التربية المتحفية، وهذه إدانة لوزارة التربية والتعليم ولوزارة الثقافة، خاصة أن هذه الأخيرة تمتلك كل المتاحف في مصر ومع ذلك لم يتوجه متحف واحد لعمل برامج ثقافة أو تربية متحفية للأطفال.

وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى أن هناك بعض المتاحف تقوم بأنشطة ولكنها محدودة، ويجب أن يعرف الجميع بأنه لا يوجد في مصر جهة تخرّج المربي المتحفي، ويوجد فقط أمناء متاحف، وهم غير مدربين على أنشطة الأطفال ولا على لغة الحديث معهم، والهدف من الكتيبات التي ترغب اللجنة في إصدارها هو أن يكون هناك نشاط لأعضاء اللجنة ويتم تقسيم العمل في هذه الكتيبات على الأعضاء جميعًا. واقترح الدكتور إسحاق عزمي أن يتم في البداية تحديد الكتيبات وسيترتب عليه بعد ذلك شكل الكتاب ومحتواه وطبيعة الأنشطة والمسئول عنه. وأوضحت الدكتورة سرية صدقي أن كل كتيب لابد أن يحتوي على مقدمة عن المتحف ودليل للمعلم وعدد من الأنشطة، وأشار إلى ضرورة لفت نظر الطفل من خلال عدة جوانب تبدأ بالتكوين المعماري ثم عالم السينما والإخراج، ثم بعد توغل الطفل في هذه التفاصيل يستطيع فهم عالم شادي عبد السلام. ودار النقاش بين الأعضاء حول طبيعة العرض في هذه الكتيبات، وضُرب المثل بمعرض شادي عبد السلام صاحب رائعة "المومياء" في السينما العالمية، كما اقترح عرض بعض الحلي التي اشتهر بصنعها شادي عبد السلام كمحاولة لصنع تشكيلات منها مما يغرس في نفسه الشعور بالجمال وبالمجهود الذي يبذله الآخرون لإخراج هذا الجمال.

وأشارت الدكتورة هدى بدران إلى أنها تود ألا يفوتها مناقشة قضية حقوق الطفل، وأنها قد اشتركت مع عدة متخصصين في صياغة هذه الموضوعات من خلال المجلس الأعلى للثقافة لكن يبدو من قضية الطفلة آلاء أن هذه المفاهيم لم تصل بعد إلى الجهات التعليمية في مصر. ويجب أن تكون هناك وقفة فهناك ثلاث مواد في القانون تنص على حرية التعبير في اتفاقية ١٩٩٠ و اليوم نحن ٢٠٠٦ أي بعد ستة عشر عامًا، عندما عبرت فتاة عن نفسها كان رد الفعل أنه تم رسوبها في الاختبار، ماذا يعني ذلك بالنسبة للجنة الطفولة والنشء؟ إن الموضوع يستحق وقفة من اللجنة. ووافقتها الدكتورة سرية صدقي الرأي، وأوضحت أن هناك ندوتين من المفروض أن تعد لهما اللجنة، والقضية لابد أن تكون في الندوة الأولى، ويجب أن تنتهي بقرارات يتم تصعيدها بدلاً من الاكتفاء بالمناقشة، واعترضت الدكتورة هدى بدران موضحة أن قضية آلاء تعبر عن ناتج وأنه لابد من التساؤل عن أوجه التقصير والخطأ في المنهجية التي ارتكبها القائمون على شئون الطفل وهذه مسألة أكبر من عقد

ندوة. وطلبت الدكتورة سرية صدقي وضع تصور لكيفية القيام بالأمر حتى يكون محددًا بعناوين ويتم وضع قرارات له خاصة أن محور القضية هو أن فتاة في هذا العمر الصغير استطاعت أن تعبر عن رأيها بحرية. وهكذا فإن المطلوب هو كيفية حماية حرية التعبير لدى الصغار وعقد ندوة خاصة لحقوق الطفل في التعبير يعتبر نوعًا من الإنصاف للطفل أولاً وثانيًا إعطاء القضية قدرًا كبيًرا من التركيز والتعميق. كما أنه يجب النظر في ما إذا كان القانون والتشريع في مصر قد قام بدوره في حماية حق الطفل في التعبير، وليس قانون حق الطفل فقط ولكن قوانين لاحقة حرصت على أن يكون هناك محاكم للأسرة وأن يكون للطفل حق في التعبير وأنه من الضروري تطبيق هذه الحقوق على الكبار الذين لا يعرفونها إلى الحد الذي يحتاج إلى تدخل رئيس الدولة لكي يحمي حق الطفلة في التعبير، وأن نشاط الندوة نشاط هام ومن الممكن أن تمتد إلى يوم كامل أو يومين إلا أنها ستساهم في التوعية العامة بحقوق الطفل. كما أنه من الواضح أن وزارة التربية والتعليم معزولة تمامًا ولا توجد توعية بين التلاميذ حول حقوق الطفل ومن هنا لابد من عقد الندوة وأن يشارك فيها متخصصون على أعلى مستوى من وزارة التربية والتعليم حتى يكون هناك تطبيق لهذا القانون.

وتم طرح فكرة البدء من رياض الأطفال وهي فترة تحدث فيها الكثير من المشكلات، فالمدرس نفسه غير مبدع وممنوع عليه التغيير في المناهج أو إضافة أي فكرة إليها حتى لو كانت طريقة تدريس جديدة، وأنه محروم من أن يبدي رأيه فكيف نطلب منه تشجيع الطالب على إبداء الرأي في أي موضوع. والقضية هنا ليست قضية آلاء ولكنها قضية مناخ عام وليس من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى الرئيس في كل مرة لحل المشكلة. وأوضحت الدكتورة سرية صدقي أن فكرة انعقاد ندوة فكرة جيدة ولكن الخروج بتوصيات توضع في الأدراج ليس هو الهدف، ولذلك يجب البحث عن آلية أخرى مختلفة توصل هذا الكلام ليس فقط للمدرسين بل لقيادات الوزارة خاصة وأن المشكلة في مصر أن كل شخص يتم تعيينه في منصب يقول إنه ليس له دخل بما كان يحدث قبل ذلك، وأعتقد أن تكون الفئة المستهدفة يجب أن تركز على الفئة المتوسطة في وزارة التربية والتعليم، لأن هناك مشكلة فعلية في التنفيذ، ومن الممكن البدء من جزئية وجدانية وبعد ذلك تتحول إلى شيء معرفي قيم ومن هنا يجب التفكير فيما هو أكثر من ندوة.

وأشارت الدكتورة سامية سامي عزيز إلى أن القضية ليست إلا قضية حرية تعبير وليست قضية آلاء خاصة إن الفتاة ربما لم تفهم ما حدث من كونها ترسب وتعيد السنة ويتم التحقيق ويقال لها إن وراءها تنظيم، ولم تستوعب أن هذا كله حدث بسبب تعبيرها عن رأيها بكل صراحة وصدق وشفافية، ومن هنا من الممكن أن تهتز شخصية هذه الطفلة، ويبدو أن وزارة التربية والتعليم لا تفهم في القانون ولا في مبادئ التربية أيضًا، وقد سبق أن عقدت مكتبة الإسكندرية مؤتمرًا عن التعليم وعن حرية التعبير على الرغم مما حدث مع تلميذة عمرها ١٤ سنة وحتى ما يحدث للصحفي الذي لا يستطيع أن يعبر عن رأيه لأنه مهدد بالحبس تحت ظل ٣٥ مادة في القانون الجديد، واقترحت عقد ندوة بالاشتراك مع لجنة الإعلام، أو بالاتفاق مع وزارة الإعلام على أن تليها ندوة للتثقيف التربوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للطفولة والنشء، ثم ندوة حول قضايا الإصلاح التي تبنتها المكتبة.

وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى ضرورة ألا تكون الأنشطة مجرد تنفيس عن ما يعتمل في النفس، ولكن لتحقيق أكثر من شيء، وأنه يمكن البدء بتوصيات مباشرة من اللجنة يليها الإعداد للكتيب ثم الإعداد لندوة، ومن المهم التنسيق بين مقترحات ومناقشات أعضاء اللجنة للوصول إلى نتيجة إيجابية. وأكدت على أن أي جهد يقدَّم إلى الأطفال وبخاصة في حق التعبير يعد تربية عامة أساسية خاصة أن الطفل المصري في محنة في بيته وفي الأوساط المثقفة وكثيرًا لا يعامل كروح آدمي، هذه الاجتماعات والمؤتمرات والندوات ستسهم في خدمة الطفل وفي التوعية بحقوقه وحمايتها القانونية، وهما نوع من تبصير الكبار بخطر الاعتداء على هذه الحقوق.

واقترحت الدكتورة سهير كامل ضرورة الأخذ بالصفة الإجرائية في الحديث عن قضية الطفلة آلاء ولابد من معرفة ما إذا كانت المناهج التي يتم تدريسها للصغار يتم فيها تكوين الشخصية حتى سن تسعة أعوام، وأنه من الممكن الحصول على عينات من العلوم الاجتماعية والتاريخ وغيرها من المواد لفحص المضمون أو الرسالة التي تقدمها هذه المناهج ثم تُعقد ورشة عمل مع المسئولين القائمين على هذه المناهج والمتخصصين في وضعها وبعض المسئولين وتتم مناقشة هذه المناهج ومدى ما تسمح به من حرية التعبير والديمقراطية، وإذا لم تتواجد هذه الحقوق، فإنه يجب مساعدة هؤلاء المتخصصين لكي تصبح لهم استقلالية وقدرة

على اتخاذ القرار. وتم طرح اقتراح حول إضافة عنصر الفنون إلى الندوة لأهمية هذا العنصر في حرية التعبير سواء كانت بالكلمة أو باللون أو بالنغمة أو بالموسيقى، وأنه في حالة وجود توعية إعلامية جيدة لها فإنه من الممكن أن يكون لها دور يكون جزءًا من المساهمة في استنارة المجتمع.

وحول موضوع الكتيبات اقترح الأستاذ عبد التواب يوسف أن تتضمن الكتيبات موضوعات أخرى غير كونها كتيبات تربية متحفية، وأنه من الممكن أن تتضمن أفكارًا حول تاريخ العلم والدراما الإبداعية لتنشيط خيال الطفل واتفق معه المستشار البشري الشوربجي فيما يخص فكرة أن يتم تحويل الطفل إلى عالِم حتى وهو يلعب، اقترح الأستاذ عبد التواب يوسف أيضا أن يتم تقسيم أنواع الكتيبات على الأعضاء وفقًا لتخصصاتهم.

وعاد النقاش بين الأعضاء على عقد ندوات حول حرية الطفل واتفقوا على أن معظم الندوات والمؤتمرات تتحدث عن حريات الكبار ولا يتحدث أحد عن حريات الأطفال إلا بشكل محدود للغاية، وذُكرت ورقة عمل تم تقديمها في أحد المؤتمرات في المجلس الأعلى للثقافة عن حرية التعبير عند الطفل تقول إن الخوف والفزع يُعجز الأطفال عن التفكير، وبالتالي لا يُعبر الطفل ولا يتصل بأحد ولا يتصل به أحد وتتقطع الخيوط ويصاب الطفل بانتكاسة ويجلس في حجرته ويغلق على نفسه الباب، فالطفل يلقى قمعًا داخل المنزل وفي المدرسة وفي المجتمع. ولذلك يجب أن تكون هناك لقاءات مع المدرسين على مستوى الإسكندرية كبداية بالتعاون مع محافظة الإسكندرية، لأن المشكلة خاصة بالكبار ومدى وعيهم بحرية الأطفال في التعبير، كما أن هناك مشكلة في انقسام هيئات التي تعمل من أجل الأطفال وكأنهم جهات متنافسة وهناك مجموعة من الدراسات التي تمت بالفعل وتتناول تحليلاً لهذه الظواهر و لم تتم الاستفادة منها.

وأكدت الدكتورة سهير كامل أن الدراسة لن تبدأ من الصفر لكن سيتم تحليل محتوى، وأشارت الدكتورة ليلى كرم الدين إلى أن البعض يقترح تحليل الموضوع لاستخراج موضوعات أخرى، فيجب على اللجنة التركيز على تحديد نقاط للبحث في تحليل المضمون الذي يدور الحديث عنه، مع تركيز البحث على حرية التعبير والديمقراطية والقدرة على اتخاذ

القرار والمسئولية وأكدت الدكتورة سهير كامل على ضرورة توجيه البحث دومًا إلى شيء تطبيقي.

وأضافت الدكتورة هدى بدران إلى أن الطفل مقهور حتى الآن لأنه لا يستطيع أن يعبر بحرية ونفس الشيء للمدرس أيضًا. ومن هنا يجب التفكير في اتجاهات جديدة، وفي العلم يوجد الآن اتجاه جديد يقول: **we can not do more of the same** بمعنى أنه لا يجب الاستمرار في فعل الأشياء المعتادة، وأنه يجب التفكير في منهجية وأدوات وأساليب تفكير جديدة لأن هناك معاناة تسمى بالسكتة الفكرية كما يقال عن السكتة القلبية أو السكتة الدماغية، وأشارت إلى كثرة الندوات والمؤتمرات دون الوصول إلى شيء محدد في النهاية، وأنه يجب البدء من جديد، ودعت الأعضاء إلى المشاركة معها في هذا الموضوع.

وتساءلت الدكتورة سرية صدقي عما إذا كان المطلوب هو إقامة مائدة مستديرة لطرح الفكر على مجموعة من الأعضاء في اللجنة، واعترض بعض الأعضاء لأن موضوع الطفلة آلاء وحرية التعبير تم طرحه اليوم فقط و لم يُطرح من قبل على اللجنة ومن ثَم فإنه من الممكن تشكيل لجنة مصغرة لمناقشته وأخذ قرار بشأنه بعيدا عن أنشطة اللجنة، واعترض البعض الآخر بأن الأمر لا يجب أن يقتصر على عقد ندوة أو مؤتمر أو مائدة مستديرة أو ملتقى، وأنه يجب التفكير في منهجية أخرى. وتم طرح فكرة الاتصال بآلاء وسماع أفكارها ومعرفة التغير الذي حدث لها بعد ما مرت به من أحداث، وأنه بعيدًا عن المؤتمرات والندوات فإنه المهم هو آلاء كإنسان يمثل الطفولة في مصر، وهذه قضية خاصة بالأطفال الذين يجب أن يعرفوا أن لهم هذا الحق، فهناك تجارب تستحق أن تُعرض، لأن الذي يعلم الأطفال هو مشاهدة تجارب الأطفال الآخرين مما يزودهم بثقة في النفس وقدرة على الإنجاز، والنماذج لذلك كثيرة منها برلمان الطلائع الذي ابتكره الدكتور محمد أبو الخير الذي تقوم فكرته على استجواب أطفال لرئيس مجلس الشعب، وأن حرية التعبير انعدمت في المدارس نتيجة لسيادة كارثة التلقين في المدارس وانعدام الكتاب الثقافي الإضافي الذي كان موجودًا قديمًا إلى جانب ضرورة تحسين المناهج التعليمية بغرض القضاء على الأمية بين الأطفال.

ودار نقاش حول عنوان النشاط المقترح، وأن حق التعبير هو المسمى القانوني وإن كان أساس التعبير هو قدرة التفكير وإن كان عائد التعبير هو نقطة الاتصال، فالأمران طرفان لحق التعبير و لا يلزم ذكرهما في العنوان، وبالفعل فالتفكير هو أساس قدرة التعبير ولكن يجب التقيد من المسمى في الوثيقة الدولية وفي القانون المصري، ومن الممكن أن يحمل هذا النشاط اسم حق التعبير للأطفال أو حق الطفل في التعبير وحماية حق الطفل في التعبير.

وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى أنه تم طرح أكثر من اقتراح بندوة ومائدة مستديرة، المهم الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع لكي يكون هناك تصور، وأشارت إلى وجود فرصة لدى اللجنة لعمل مؤتمر، ولذلك سيقوم كل عضو من أعضاء اللجنة بطرح قضية هامة يتم بعد ذلك التصويت عليها لكي يكون في الإمكان تنفيذها، وطلبت من جميع أعضاء اللجنة التفكير في كتابة فقرة عن الكتيب الذي ستقوم اللجنة بتحريره بحيث يتم الوصول إلى توصيات.

وعادت اللجنة إلى الاجتماع في تمام العاشرة صباح يوم الجمعة ١٤ من يوليو ٢٠٠٧ بالحديث عن كتيبات الأنشطة المتحفية، وذكرت الدكتورة سرية صدقي أنه سوف يتم إعداد أربعة كتيبات خاصة بمتاحف محددة: متحف الآثار وستكون هي والأستاذة نتيلة راشد مسئولتين عنه، ومتحف عالم شادي عبد السلام وسيكون الدكتور إسحاق عزمي مسئولاً عنه، ومتحف الإسكندرية عبر العصور والذي سيكون الدكتور كمال الدين حسين مسئولاً عنه، ومتحف تاريخ العلوم وسيكون الأستاذ عبد التواب يوسف مسئولاً عنه، ويمكن لأي من أعضاء اللجنة الاتصال بأي شخص من المسئولين عن إعداد هذه الكتيبات للتعاون معهم في إعدادها، وسيكون هناك كتيب عن الأنشطة موجه للفئات الخاصة وسوف يتم تجهيزه بعد الانتهاء من جميع الكتيبات وستكون مسئولة عنه الدكتورة سامية سامي عزيز وستشترك معها فيه الدكتورة سرية صدقي، كما أن هناك كتابًا آخر عامًا عن جميع المتاحف يهتم بالدراما الاجتماعية في المتاحف، وقد تم الاتفاق على أن الدليل سيكون مكونًا من ١٦ صفحة وسيحتوي على مقدمة تعرض محتويات المتحف بصورة مناسبة للطفل وطريقة استخدامها وعلى مجموعة من الأنشطة على أن تكون الأنشطة مرتبطة بمعروضات فعلية داخل المكتبة وذلك بالاستعانة بالصور والرسوم، ومن الممكن أن تكون خطية لعناصر

موجودة داخل المتحف، ومن الممكن التنويه بالآثار الموجودة وعن مكانها وتزويد الكتيب بخريطة توضيحية للأنشطة التي ستتم داخل المتحف، مع الأخذ في الاعتبار أن كل قطعة سيتم أخذها من المتحف يجب أن يذكر تحتها أنها "معلومات أثرية تاريخية" لكي يكون هذا النشاط بالفعل مندرجًا تحت التربية المتحفية. وليس من الضروري أن تكون الكتيبات جميعها بالألوان لأنها تمارس داخل المتحف، وسوف يتم تدوين كل الملاحظات التي وردت بهذا الشأن وإرسالها مفصلة إلى الدكتورة مايسة النيال لمتابعتها من الإسكندرية.

وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى الاقتراح بعقد ندوة حول حق الطفل في التعبير، وعلى الرغم من أن مؤتمر حرية التعبير كان مؤتمرًا رائعًا لكن كان ينقصه جانب الطفولة والنشء وكل ما تم التحدث عنه خاص بحقوق الكبار، ويوجد لدى اللجنة فرصة لعقد ندوة أو مائدة مستديرة تقرر بعدها بالتفصيل النشاط الذي سيتم والخاص بحرية تعبير الطفل في المكتبة، واقترح الدكتور كمال الدين حسين الاكتفاء بإضافة محور للطفولة والنشء في هذا النوع من المؤتمرات، وأكد أنه من الضروري أن يتواجد أعضاء لجنة الطفولة والنشء كمشاركين في أي نشاط حول حرية التعبير سواء بمحور أو بنشاط مستقل، وتساءلت الدكتورة سرية صدقي عن إمكانية إعداد أوراق عمل وما إذا كانت ستكون ورقة واحدة تجمع كل أنشطة اللجنة أم أن كل عضو يرغب في تقديم ورقة مستقلة. وأبدى بعض الأعضاء اعتراضهم بالاشتراك في مؤتمرات كبيرة بمحور عن الطفل أو بأوراق عمل لأن هذا النشاط سيختفي في إطار النشاط العام وكان هناك ترجيح للأخذ بفكرة عقد ندوة خاصة لحماية حق الطفل في التعبير واقترحت الدكتورة سامية سامي عزيز أن يتم الجمع بين الاثنين بحيث تكون البداية مع مائدة مستديرة مستقلة ثم عندما تؤتي ثمارها تعرض اللجنة فكرة مؤتمر أكبر، وأشارت الدكتورة ليلى كرم الدين إلى ضرورة عدم تكرار الحديث لأن من الممكن الاكتفاء بورش عمل خاصة باللجنة لأن ما يميز المؤتمر هو أن عدد المشاركين فيه أكبر. واقترحت الدكتورة مايسة النيال قبل الإعداد للندوة أو المائدة المستديرة أو ورش العمل أن يحدث اجتماع مع الأطفال للأخذ بآرائهم في موضوع حرية التعبير، وأن يكون ذلك ضمن أنشطة المكتبة لأنه في الصيف يتواجد أطفال كثيرون بها.

وقامت الدكتورة سرية صدقي بإجراء تصويت بين الأعضاء للاختيار بين عقد ندوة أو مائدة مستديرة اتفق الأعضاء على عقد مائدة مستديرة، ودار النقاش بينهم حول مراكز تطوير المناهج، وكون محافظة الإسكندرية إحدى المحافظات الخمسة عشر التي تتميز باللامركزية، ومن هنا يصبح العمل فيها متميزاً عن باقي المحافظات في موضوع التربية والتعليم كما أنها تتميز بوجود مركز تطوير التعليم الداخلي، ومن الممكن اعتباره مثلاً لأن القائمين عليه يتميزون بجدية العمل، واتفق الأعضاء عل أن يكون عنوان المائدة المستديرة هو "حق الطفل في التعبير"، وتم طرح اقتراح بإشراك الإدارة العامة للحماية القضائية للطفل في وزارة العدل. وأوضحت الدكتورة سرية صدقي أن هناك العديد من المحاور التي سيتم طرحها مثل محور "التفكير والتعبير والاتصال" ومحور"الإعلام" وكذلك محاور عن التشريع والتطبيق والتنسيق الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم وخطط المستقبل، وكل عضو من أعضاء اللجنة سيحدد أحد المحاور للكتابة فيه.

انتقلت الدكتورة سرية صدقي إلى الحديث عن مكتبة طه حسين في مكتبة الإسكندرية والأنشطة الملحقة بها، ودعت الدكتورة مايسة النيال إلى الحديث عن أنشطة هذه المكتبة مثنية على المجهود الذي بذلته في هذا الإطار، وقد بدأت الدكتورة مايسة النيال حديثها مشيرة إلى أن مكتبة طه حسين مازالت مكتبة صغيرة وتحتاج إلى دعم وهي تقع في مدخل المكتبة، وتتكون من قاعتين أو ثلاث وبها أجهزة كمبيوتر مخصصة للمكفوفين، ويعمل بها بعض المتخصصين الذين يساعدون الأشخاص الذين يترددون على المكتبة، وتقوم مكتبة طه حسين بالاستعانة بالعديد من المتطوعين الذي تتوفر لديهم القدرة على القراءة الجيدة وعلى الإلقاء المؤثر، حيث يقومون بقراءة كتب متنوعة علمية وتاريخية، وقد تم تشكيل لجنة لتصنيف من يقومون بعملية الإلقاء للنظر فيمن يصلح لإلقاء كتب في المجال المهني والمجال التربوي والمجال الأدبي والتاريخي والعلمي والطفل والنشء، كما تُجرَى الآن دراسة تنظر في إمكانية تسجيل الكتب الجامعية للطلاب المكفوفين بحيث تقدَّم لهم كخدمة في المكتبة، ولكن واجهت المكتبة مشكلة حق النشر وكيفية الحصول على التصريح اللازم وأن هناك مفاوضات على هذا الموضوع حتى تحصل المكتبة على موافقات من الأساتذة، وأشارت إلى أن هناك نسبة معينة من الطلاب هي التي ترتاد هذه المكتبة، وهي أقسام

الفلسفة والتاريخ واللغة العربية. وأشارت إلى الأنشطة مازالت في بدايتها وتحتاج إلى المشاركة والدعم، وأنها قد قابلت المسئول عن مكتبة طه حسين ووجدت عنده رغبة كبيرة في التعاون مع لجنة الطفل والنشء وأنه أشار إلى الاحتياج إلى تجسيم بعض الأشياء لتقريب شكلها للمكفوفين عن طريق الصلصال أو إنشاء الماكتات بالأحجام الطبيعية مثل شكل إشارة المرور وعمود النور وشكل الحروف الهجائية. أيضا تجسيد المواقف وهذه فكرة تمت استعارتها من مكتبة الطفل والنشء حيث يتم تكوين فرقة مسرحية تعبر عن مواقف في الحياة يتعرض لها الكفيف في حياته اليومية مع توضيح أسلوب معالجتها، كما أن لديهم الرغبة في عقد ندوات توعية في مجالات متعددة. وأنه لن يتم تفعيل هذه الأنشطة إلا مع بداية العام الدراسي لأنه من الصعب الوصول إلى الأطفال ومن الصعب إجراء عملية الاتصال، وبالتالي من الممكن محاولة الاتصال ببعض المدارس لدعوة مجموعة من الأطفال للمشاركة أو الوصول إليهم كبداية تشجيعية لهم وأكدت على أنها ترحب بأن تكون همزة وصل بين اللجنة وبين قطاع المكتبات في المكتبة، وأنها ستقوم بمتابعة أي توصية تصدر من اللجنة لتنفيذها مع الدكتورة سهير وسطاوي، وأكدت أنه يوجد توجه جاد لتنمية مكتبة طه حسين خاصة بعد ازدهار أنشطة مكتبة الطفل والنشء التي تستفيد من الدورات التدريبية التي ترسَل إليها من شباب السويد والنرويج الذين يأتون بأفكار عديدة ومختلفة.

وأشارت الدكتورة ليلى كرم الدين إلى أن مكتبة جمعية الرعاية المتكاملة قامت في مكتبة شبرا الخيمة بإنشاء استوديو لتحويل الكتب إلى صوتيات، وأنه لابد من التعاون مع هذا الاستوديو لكي لا تكون هناك ازدواجية في العمل لأنه بإمكانهم تمويل النشاط الذي تأمل اللجنة في تنفيذه بشكل جيد بالإضافة إلى أنشطة معاهد النور التي يوجد بها أيضا تسجيلات عديدة وأنه من الأفضل أن تبدأ المكتبة بجمع هذه التسجيلات، وأضافت إلى أنها لاحظت أن هذه التسجيلات لا تتضمن علمًا، ولكنها تركز على القصص واقترحت إقامة دورة معارف صوتية لأنه يجب التفكير في ألا يكون الكفيف منعزلاً عن العلم، وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى أن اللجنة ستصدر توصية للاستعانة بالتسجيلات للاستفادة من الخبرات السابقة، ففي الخارج يتم إنتاج كتب كثيرة تكون الرسوم بها مفرغة بحيث يكون لها القدرة في لمسها.

وأشارت الدكتورة ليلى كرم الدين إلى أنه إذا كانت المكتبة تحتوي على مكتبة للطفل ومكتبة طه حسين فإنه يجب أن يكون من ضمن الأهداف دمج أطفال المكتبة الأولى مع أطفال المكتبة الثانية، وقد قامت بتقييم تجربة مماثلة جرت في مكتبات للأطفال التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة، وكان اسم البرنامج "لست وحدك" تم فيها دمج الأطفال المكفوفين مع غيرهم وكانت تجربة موفقة وناجحة، وأشارت إلى أنها ستقوم بإحضار التقرير الذي أعدته لتقييم هذه التجربة. وأبدى الدكتور محمد أبو الخير استعداده للمشاركة في تجربة مماثلة، كما أن فكرة إعداد مواقف تمثيلية ليستفيد منها المكفوفون فكرة جيدة ومن الممكن أن يشترك فيها بخبرته في التمثيل والإخراج. وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى أن اللجنة تقوم بما عليها وأن المكتبة عليها أعباء كثيرة ولا يمكن أن تقوم بكل الأنشطة، كما أن هناك أفكارًا للاشتراك مع اللجان الأخرى في مشروعاتها لخدمة الأطفال مثل "مشروع الإسكندرية". وأكد الدكتور مسعد عويس إلى أهمية عقد الندوات بالنسبة للمكفوفين وأوصى بإضافة نماذج تاريخية لمعاقين نجحوا في شق طريقهم واقترح له عنوان "التحدي". وأشارت الدكتورة مايسة النيال أنها في تعاملها مع الكثير من المكفوفين تبينت أنه مما يضايقهم تشبيههم الدائم بطه حسين وأنه من الممكن سرد نماذج أخرى للتحدي غير نموذجه.

واقترحت الدكتورة سامية سامي عزيز عقد دورة لتدريب الأطفال الأسوياء على كيفية التعامل مع الأطفال المعاقين وقبولهم، وأنه من الممكن البدء بالمكفوفين الصغار، وأشار الدكتور محمد أبو الخير أنه من الممكن الاستفادة من مشاهدة القنوات الأرضية والفضائية التي تتبنى أنشطة لا تقتصر على الأطفال الأسوياء ولكنهم يقومون بإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة معهم ودمجهم في أنشطتهم. وأشار الدكتور إسحاق عزمي أن هناك تجربة في ألمانيا قامت فيها أستاذة تبلغ من العمر ٧٥ عامًا بتعليم أطفال ولدوا مكفوفين على كيفية تصنيع مجسمات من الكاوتشوك والورق الكلك، وتمنى تكرار هذه التجربة في مصر خاصة أن هذه المجموعة من الأطفال ومعهم أستاذتهم سيزورون مصر في صيف ٢٠٠٧.

واقترحت الأستاذة نبيلة راشد عقد ورشة عمل حول المكفوفين وعلاقتهم بالموسيقى لأنها هامة جدا بالنسبة لهم فتذوق الموسيقى يلعب دورًا قويًا في تشكيل وجدانهم. وأوضحت الدكتورة سرية صدقي أنه سبق أن قررت اللجنة منذ البداية إقامة مائدة مستديرة وورشة عمل وإصدار كتيبات. واقترح الأستاذ عبد التواب يوسف إقامة مؤتمر ضخم وعلى مستوى عالمي عن أدب الأطفال في ٢ من إبريل عام ٢٠٠٧ بمناسبة اليوم العالمي لكتاب الطفل، ومن الممكن أن تقوم المكتبة بدعوة شخصية مثل كاترين باترسون الفائزة هذا العام بجائزة سويدية في مجال أدب الطفل، والمهم هو مشاركة عدد من الأخوة العرب كما أن التعاون في هذا الأمر مع الجامعة العربية ومنظمة الثقافة العربية في تونس أمر ممكن. وأشار إلى أن منظمة الثقافة العالمية تقوم بعقد ندوة في مسقط الأسبوع القادم تجمع العرب بمناسبة اختيار مسقط عاصمة للثقافة العربية، وأنه من الممكن عقد ندوة يوضع فيها ركن للفائزين من الشبان العرب بجائزة سوزان مبارك والجوائز الأخرى التي حصلوا عليها في هذا المجال، كما يمكن أن تكون هذه الندوة عالمية لتعريف العالم بما في مصر وما تستفيد به مصر من العالم، وخاصة وأن مكتبة الإسكندرية لها احترامها وتاريخها عند العالم. واقترح إرساء نشاط على مدى عشر سنوات أو أكثر يكون له جوائز مما يساهم في جانب دعائي وإعلامي طيب لمصر، وأكد ضرورة عقد اللقاءات الدولية التي ترسخ قيم التفاهم والتعاون وأن قضية معرفة العالم قضية هامة وحيوية فمن الضروري الاجتهاد في تصدير الأفكار والكتب المصرية خاصة أن وضع مجلات الأطفال في مصر والمجلتين الوحيدتين الموجودتين في مصر لا يصل توزيع المجلة فيهما إلى ٧٠٠ نسخة بعد أن كانت توزع ٧٠٠٠٠ بل وصلت إلى ١٢٠٠٠٠ في يوم من الأيام، والسبب الرئيسي في ذلك هو مزاحمة مجلتين عربيتين يحررهما مصريان وتبيعان في البلاد العربية الإفريقية وحدها ١٠٠ ألف نسخة وهما "ماجد" و" العربي الصغير"، كما يجب الحذر من انتشار مجلات الأطفال الأجنبية التي تباع النسخة الواحدة منها بسبعة جنيهات وتقضي على سوق مجلات الأطفال في مصر وتشكل مصدر ثقافة في منتهى الخطورة.

وأثنت الدكتورة سرية صدقي على اقتراح الأستاذ عبد التواب يوسف بعقد مؤتمر عن أدب الأطفال، وأكدت ضرورة إعداد ميزانية وقوائم بالمتحدثين لعرض الأمر على المكتبة. كما تم اقتراح عقد ندوة لحماية الأطفال من العنف المنـــزلي، كما أن الحديث عن حماية الأطفال من العنف يفتح باب المناقشة لكيفية تقديم الإعلام للعنف وأنه إذا تمت الموافقة على عنوان الندوة وهو "حماية الأطفال من العنف" يمكن أن يكون من أهم محاورة توعية الآباء والأسر بمظاهر العنف المنـــزلي وأثره على مستقبل الطفل وليس فقط على صحته. ودار النقاش حول أهمية أن يتركز نشاط لجنة الطفولة و النشء في مكتبة الإسكندرية على رؤية أعضائها كخبراء متخصصين عن مجال الطفولة والنشء، وأثنى الأعضاء على اقتراح الأستاذ عبد التواب يوسف بعقد مؤتمر يواكب اليوم العالمي للاحتفال بالطفل مع احتفال اليوم العالمي للمتاحف، ومن المصادفة أن يكون النداء الموجه من جميع متاحف العالم تحت عنوان "المتاحف و الزائر الصغير"، ومن هنا يمكن الدمج بين الاحتفالين بشكل عملي وعلمي، ودعا كل أعضاء اللجنة إلى حضور الاحتفال في الشونة في العجمي حيث سيتم عقد مائدة مستديرة وتنظيم يوم مفتوح لمناقشة أهم القضايا وهي المتاحف والزائر الصغير والتربية المتحفية، وأشارت الدكتورة سرية صدقي إلى أنه ما دامت هناك نية من اللجنة للموافقة على الاشتراك في أنشطة خاصة بالتربية المتحفية فإنه يوجد نشاط في عام ٢٠٠٦ وآخر في عام ٢٠٠٧، وأنه من الممكن المشاركة في الاثنين، وهما في إطار مناسبات دولية، واتفق كل من الدكتورة سرية صدقي والدكتور إسحاق عزمي والدكتور مسعد عويس على المشاركة في كتابة الورقة الخاصة بالتربية المتحفية. وتساءلت الدكتورة فاطمة خفاجي حول اختلاف تخصصات أعضاء اللجنة والاستفادة بتخصصات دون أخرى، فأوضحت الدكتورة سرية صدقي أن كل فكرة يتم طرحها في اللجنة تلقى نقاشًا واهتمامًا وإذا تمت بلورتها لمشروع فإنه يتم إعداده بعد موافقة اللجنة للعرض على المكتبة، وأنه عندما يتم طرح فكرة مثل حرية التعبير فإنها قضية عامة تمس الفن والأدب وشئون الأسرة والتعليم وغيرها.

واختتمت الجلسة في حوالي الساعة الحادية عشرة صباح يوم الجمعة ١٤ من يوليو ٢٠٠٦.

لجنة الإعلام

اجتماع اللجنة في يوليو ٢٠٠٦

قائمة بأسماء السادة الحضور (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	أ. السيد النجار	صحفي بجريدة "الأخبار"
٢	د. أحمد يوسف القرعي	نائب رئيس تحرير جريدة "الأهرام"
٣	أ. أكرم القصاص	صحفي بجريدة "العربي الناصري"
٤	أ. أيمن الهادي	صحفي بجريدة "المصري اليوم"
٥	أ. هماني حلاوة	رئيس قطاع قنوات النيل المتخصصة
٦	أ. حلمي النمنم	نائب رئيس تحرير مجلة "المصور"
٧	د. حنان يوسف	مدرس الإعلام الدولي - جامعة عين شمس والرئيس التنفيذي لمنظمة العربية للتعاون الدولي
٨	أ. خالد إمام	رئيس تحرير جريدة "المساء"
٩	د. خالد عزب	مدير إدارة الإعلام بمكتبة الإسكندرية
١٠	أ. سعد هجرس	مدير تحرير جريدة "العالم اليوم"
١١	أ. سناء صليحة	رئيس قسم دنيا الثقافة بجريدة "الأهرام"
١٢	أ. عاطف مصطفى	مدير تحرير مجلة "الهلال"
١٣	أ. عبد المحسن سلامة	جريدة "الأهرام"
١٤	أ. كرم جبر	رئيس مجلس إدارة "روز اليوسف"
١٥	أ. ماجدة الجندي	نائب مدير تحرير جريدة "الأهرام" والمسئولة عن صفحة الكتب
١٦	أ. مجدي الجلاد	رئيس تحرير "المصري اليوم"
١٧	أ. مجدي الدقاق	رئيس تحرير مجلة "الهلال"
١٨	أ. محمد علي إبراهيم	رئيس تحرير جريدة "الجمهورية"
١٩	أ. محمود مراد	نائب رئيس تحرير جريدة "الأهرام"
٢٠	أ. منى أنيس	مساعد رئيس تحرير جريدة "الأهرام ويكلي"
٢١	أ. منى الشاذلي	مذيعة بقناة دريم الفضائية
٢٢	أ. منير عامر	رئيس تحرير مجلة "فنون مصرية"

	الاسم	الوظيفة
٢٣	أ. مها عبد الفتاح	نائب رئيس تحرير أخبار اليوم للشئون الخارجية
٢٤	أ. ميرفت فراج	نائب رئيس التليفزيون، ورئيس قناة التعليم العالي المتخصصة
٢٥	أ. نوال مصطفى	رئيس تحرير "كتاب اليوم" - بأخبار اليوم
٢٦	مهندس ياسر سيف	رئيس جمعية "محبي فن صلاح طاهر"، ورئيس مجلس إدارة شركة دسك جروب Dsk، ورئيس لجنة المشاركة والتنمية الشعبية بالمجلس الشعبي المحلي في محافظة الإسكندرية

قائمة بأسماء من اعتذروا عن عدم حضور الاجتماع (بترتيب ألفبائي)

	الاسم	الوظيفة
١	أ. سامي خير الله	مدير مكتب "المصري اليوم" في الإسكندرية وصحفي بجريدة الأهرام
٢	أ. سهير فهمي	نائب رئيس تحرير جريدة "الأهرام إبدو"
٣	أ. صلاح عيسى	رئيس تحرير جريدة "القاهرة"
٤	أ. عبد اللطيف المناوي	مدير مكتب جريدة "الشرق الأوسط" بالقاهرة ورئيس قطاع الأخبار بالتلفيزيون المصري
٥	أ. منى رجب	مساعد رئيس تحرير "الأهرام" والمشرفة على الصفحة الأخيرة وعلى صفحة الفن
٦	أ. جمال الشاعر	رئيس قناة النيل الثقافية
٧	أ. فاطمة فؤاد	رئيس القناة الثانية بالتليفزيون المصري

تقريـــــــر اللجنـــة

بدأت اللجنة اجتماعها في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ١٣ من يوليو ٢٠٠٦ بترحيب الدكتور أحمد يوسف القرعي بأعضاء اللجنة، وقد أوضح في البداية أنه لا يجلس الآن في منصب المقرر، وأنه لن يكون مقررًا إلا لمدة عشر دقائق، وهذا لأنه سيتم انتخاب مقرر جديد للجنة لمدة عام، لأن لجنة الإعلام الاستشارية كانت آخر لجنة تشكلت في مكتبة الإسكندرية حيث سبقتها اللجان الاستشارية الثمانية بسنة كاملة، وقد بدأت اللجنة عملها في يناير ٢٠٠٤، وأنه دائمًا ما يتم انتخاب المقرر كل عامين وبالتالي فإن جميع اللجان أجرت انتخاباتها ماعدا لجنة الإعلام التي تم تأجيل انتخاباتها لهذا العام ٢٠٠٦. وأشار إلى أنه حرصًا على أن تتزامن جداول انتخاب مقرري اللجان في توقيت واحد، فقد اقترح الدكتور إسماعيل سراج الدين أن تقوم لجنة الإعلام بترشيح وانتخاب مقرر جديد لمدة عام واحد لكي تتزامن في المستقبل مع انتخابات باقي اللجان في يونية ٢٠٠٧. وعلق بعض الحضور على أن فترة عمل المقرر الجديد سوف تكون أقل من عام وأجابهم الدكتور أحمد يوسف القرعي بأنه تم عقد اجتماع لمقرري اللجان امتنع خلاله عن التصويت، وأشار إلى أن الأمر الآن متروك لأعضاء اللجنة، وأنهم بين خيارين: الأول أن تستمر اللجنة كما هي وأن يستمر المقرر الحالي لها لمدة عام آخر، والثاني هو ترشيح وانتخاب مقرر جديد لمدة عام وذلك لضبط عملية الانتخاب لتتزامن مع جميع اللجان في العام القادم. وقد تم بالفعل إجراء تصويت على الخيارين وتمت الموافقة على الخيار الثاني وهو إجراء انتخابات جديدة في لجنة الإعلام وأوضح أن العملية الانتخابية مفتوحة وديمقراطية وقائمة على حرية الرأي والتعبير.

وأشارت الأستاذة منى أنيس إلى ضرورة تواجد الدكتور خالد عزب مدير إدارة الإعلام بالمكتبة والدكتور محسن يوسف المسئول عن اللجان الاستشارية في الاجتماع، وذلك لأن هناك بعض التفصيلات التي يجب أن يتم إيضاحها، لأن إدارة الإعلام لها تصور خاص ووجهة نظر مختلفة عن وجهات النظر التي تعرضها لجنة الإعلام، كما أشارت إلى ضرورة أن يعرف أعضاء اللجنة القواعد والمعايير الخاصة بتحديد أعضاء اللجان الاستشارية، وما إذا كان هذا التحديد نصفيًا أو غير ذلك. وأشارت إلى أن شخصية مثل

الزميلة كريمة كمال التي تواجدت دائمًا في كل اجتماعات اللجنة لم تعد موجودة باللجنة الآن بينما نرى أسماء زملاء لم يكونوا يلتزمون بالحضور أبدًا ومازالت أسماؤهم موجودة حتى الآن. وأكدت ضرورة مشاركة ممثل عن المكتبة في هذا الاجتماع يقوم بتوضيح وشرح هذه الأمور حتى لا نجد أنفسنا نبدأ شيئًا جديدًا بدون أي فهم أو وعي وبدون معرفة الخطأ الذي كان القديم.

واتفق الأستاذ حلمي النمنم حول هذه المسألة، وأكد ضرورة أن يقوم المسئولون في المكتبة المعنيون بتوزيع قائمة بأسماء أعضاء اللجنة وذلك لمعرفة ما إذا كان عدد أعضاء اللجنة مكتملاً أم أن هناك متغيبين عن الحضور وما نسبة الغياب. فأشار الدكتور أحمد يوسف القرعي إلى أنه سيتم خلال دقائق توزيع القائمة الجديدة بأسماء أعضاء اللجنة بتشكيلها الحالي وعددهم ٣٢ عضوًا. وتساءل الأستاذ حلمي النمنم عن مدى صحة هذه الانتخابات في ظل غياب عدد كبير من أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٣٢ عضوًا في حين أن الحاضرين ١٩ فقط، كما تساءل عن اللوائح أو القواعد المنظِّمة للعملية الانتخابية؟ فأوضح الدكتور أحمد يوسف القرعي بأن عدد أعضاء اللجنة المتواجدين أكثر من نصف القائمة، ولذلك فإن الانتخابات صحيحة، أما بالنسبة للوائح أو القواعد المنظِّمة للعملية الانتخابية فلا توجد أية قواعد في الوقت الحالي وأوصى بأن توضع قواعد لتسهيل هذه العملية في المستقبل.

وأشار الأستاذ مجدي الجلاد إلى ضرورة توضيح مهام اللجنة للأعضاء الجدد في اللجان. وأوضح الدكتور أحمد يوسف القرعي أن أجندة أعمال اللجنة تبدأ بانتخاب المقرر الجديد لها ثم مباشرة جدول الأعمال، وأوضح أنه بعد انتخاب المقرر الجديد سيقوم بعرض موجز لأهم المقترحات التي قدمتها اللجنة خلال العامين الماضيين للمكتبة التي استفادت بها. وأشار الدكتور أحمد يوسف القرعي إلى ما تم في الاجتماعين الماضيين للجنة بشأن تقديم مقترحات وتوجيهات إلى إدارة الإعلام بالمكتبة التي يرأسها الدكتور خالد عزب وذلك لتوجيه هذه الإدارة نحو أفضل الأفكار والممارسات الإعلامية وكيفية توصيل رسالة المكتبة إلى الجمهور المصري وعرض أنشطتها وفعالياتها، وأكد أن اللجنة طالبت بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لضمان الاستفادة القصوى لجميع الأطراف. وقد قامت اللجنة على سبيل المثال بتقديم اقتراح أن تكون هناك احتفالية يوم ١٥ مارس كيوم عربي للاحتفال

بالمجتمع المدني وهو يوم صدور "وثيقة الإسكندرية" التي صدرت بعد مؤتمر الإصلاح الأول في مارس عام ٢٠٠٤، وقد اقتنعت المكتبة بهذا الاقتراح وأخذت به بالفعل. وعقب كل اجتماع للجان الاستشارية المتخصصة، يتم جمع المقترحات وتفريغ الحوارات التي دارت خلال الاجتماعات لإصدار تقرير شامل يتم توزيعه في الاجتماع الذي يليه. وقبل كل اجتماع للجان الاستشارية المتخصصة، يجتمع الدكتور إسماعيل سراج الدين بمقرري اللجان التسعة حيث يقوم كل مقرر بتقديم مقترحات كل لجنة على حدة، وذلك للتنسيق بينهم وللاتفاق على تقديم هذه المقترحات بشكل جماعي حتى تتكامل، وأشار إلى اجتماع المقررين مع الدكتور محسن يوسف والذي تم فيه الاتفاق على انتخاب مقرر جديد للجنة الإعلام. ومن أهم ما قدمته اللجنة هذا العام قيام المجلس الأعلى للثقافة بتوكيل اللجان الاستشارية المتخصصة لمكتبة الإسكندرية لترشيح أسماء للحصول على جوائز الدولة، وبالفعل قامت اللجان بترشيح الأسماء وجمع السير الذاتية لها ولكن كانت المفاجئة هي رفض المجلس اعتماد هذه الترشيحات. وأشار إلى أنه تقدم باقتراح أن يكون للمكتبة جوائزها الخاصة بها مثل المجلس الأعلى للثقافة، وأنه بالفعل تم الأخذ بهذا الاقتراح، حيث قام باستعراض عدد من الجوائز التي تختلف عن جوائز المجلس الأعلى للثقافة، حتى لا تتكرر أية جائزة بحيثياتها وتفاصيلها. وأشار إلى أن مقترحات أعضاء اللجنة الجدد ستكون إضافة قيمة ومكسب كبير للجنة يمكنها من أن تخطو خطوات أكثر فاعلية، وطلب من الأعضاء الاتفاق على إقامة مؤتمر، حيث أقامت معظم اللجان مؤتمرات مختلفة، وهذا ليس تقصيرًا من اللجنة بقدر ما تعذر تنفيذ ذلك لاعتبارات تتعلق بميزانية المكتبة أو لعدم وجود قاعات خالية. كما طلب من أعضاء اللجنة الاشتراك بأفكارهم حول المؤتمر الذي يمكن تقديمه لسد النقص في الخريطة الإعلامية المصرية وغيرها. وأكد أن الإعلاميين أحرار لا يتحدثون باسم الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو الفضائيات، بل باسم شيء يعد ملكًا للجميع وهو مكتبة الإسكندرية. وتساءل عن كيفية إيجاد السبل لتعزيز مكانتها.

وعلقت الأستاذة منى الشاذلي بأنه إذا كان المقصود هو اقتراح أنشطة، وأنه إذا كان الأمر ذلك فهي تقترح إقامة ندوة أو حفلة كبيرة في الإسكندرية أو في القاهرة يلعب فيها الإعلام دورًا كبيرًا في أي مجال سواء كانت ندوة سياسية أو ثقافية. وأوضح الأستاذ مجدي الدقاق أن دور الإعلام يتمثل أساسًا في قضية توفير المعلومات التي يعاني منها

الإعلاميون كما يعاني منها الناس، وذلك فيما يتعلق بتوفير المعلومات وتدفقها بالنسبة للصحفي ووسائل الإعلام وما يتعلق بتوفير المعلومات وتدفقها بالنسبة للمجتمع المصري ككل، واقترح للندوة عنوان "دور الإعلام في تعزيز وتدفق المعلومات".

وأشارت الأستاذة مها عبد الفتاح إلى اقتراح بعقد مؤتمر للإعلاميين في منطقة الشرق الأوسط أو في منطقة البحر المتوسط، بحيث يتسنى لهم الاجتماع مع شخصيات هامة كما أن وجودهم في المكتبة سيعزز تعرفهم عليها مما سينتج عنه شعاع سيكون في صالح المكتبة، ومن الممكن اختيار ما إذا كان هذا الحدث يتم لمنطقة الشرق الأوسط أو تحت الإطار الأورو متوسطي ودول حوض البحر المتوسط على أن يشمل مصريين وعربًا وأجانب. وتساءلت عن إمكانيات المكتبة لتمويل مثل هذا الحدث.

وأشارت الأستاذة نوال مصطفى أنه من الممكن عقد ندوة دولية على اعتبار أن لمكتبة الإسكندرية نشاطًا يتسم بالعالمية عن مفهوم حرية الصحافة، الذي يختلف تفسيره من دولة إلى أخرى. وأشارت إلى أنه لا توجد حرية مطلقة حتى في أعرق الديمقراطيات، فهناك بعض الضوابط وبعض الخطوط التي تقف حاجزا وتحدد هذا المفهوم، وفي حالة تنظيم ندوة عميقة وموضوعية بعيدًا عن الدعاية الصحفية ينبغي مناقشة هذا المفهوم بعمق وموضوعية وشفافية مع عرض لما تسير عليه كل الدول الديمقراطية والنامية. وأشارت إلى أن هذه الندوة ستكون مكلفة وسوف تستدعي مشاركة ممثلين من دول مختلفة ومن صحف كبيرة دولية أمريكية وأوروبية لمناقشة مفهوم حرية التعبير وحرية الصحافة التي تعني في الأساس المسئولية الاجتماعية. وأكدت على أن هناك خلطًا كبيرًا في استخدام الحرية، فهناك صحف تستخدمها بأساليب مختلفة تمامًا عن جوهر فكرة الحرية، وهناك صحف أخرى تبالغ في تقييد الحريات أو في تضليل الرأي العام. فمناقشة هذا المفهوم بموضوعية ومن زوايا مختلفة محلية ودولية، سيكون إحدى الفعاليات القيمة لنشاط اللجنة.

وأوضحت الدكتورة حنان يوسف أن لديها مداخلة حول مسألة حوار الحضارات وأنها تعتقد أن عقد ندوة شمال وجنوب المتوسط شيء هام، وأنه يمكن طرح مسألة سبق وتم طرحها من قبل في منتدى الإصلاح العربي في أكثر من مجال من مجالات المكتبة حول دور الإعلام في تقريب المسافات والتجانس وقبول الآخر، وأوضحت أنه من الأفضل أن يكون

عنوان الندوة "دور الإعلام في دعم حوار الحضارات" أو "دور الإعلام في مفهوم الأنا والآخر"، ومن الممكن البدء بالتركيز على "الحوار العربي- العربي" ثم "الحوار العربي- الغربي ودور الإعلام في تقريب المسافات". وحول مسألة التمويل، أشارت إلى أنه سيكون صعبًا على المكتبة تمويل ندوة بهذا التوسع لأنه في هذه الحالة سيكون مؤتمرًا، ولذلك يمكن فتح الباب أمام منظمات المجتمع المدني الدولية والعربية مثل منظمات "فريدريش ناومان" و"فريدريش ايبرت" وغيرها التي يمكنها أن تتعاون بتوفير متحدثين وتوفير دعم وفقًا للأجندة التي سيتم الاتفاق عليها. كما أشارت إلى أن مداخلتها الثانية ستكون عن الحاجة إلى العمل بقليل من التأني حول تقييم أداء الجناح الإعلامي في مصفوفة الإصلاح العربي، وأن "وثيقة الإسكندرية" التي صدرت عن مؤتمر الإصلاح عام ٢٠٠٤ وحتى مبادرات الإصلاح العربي التي نتجت عن قمة تونس الأخيرة لم يتم العمل عليها و لم نرَ دور الإعلام فيها وتحديدًا الإعلام العربي وما إذا كان قادرًا على التوائم مع هذه المصفوفة، وأكدت ضرورة العمل على الجناح الإعلامي لمصفوفة الإصلاح العربي في فعاليات مختلفة سواء كانت ندوة أو مؤتمر أو ورشة عمل لجمع خبرات معظم الإعلاميين العرب من الدول العربية، لأن المطلوب هو معرفة ما إذا كان الإعلام متوائمًا مع مبادرات الإصلاح أم لا، وإذا كان غير متوائم فإن المطلوب هو البحث عن الفجوة التي تسببت في ذلك، وأن تكون المرجعية في ذلك "وثيقة الإسكندرية"، وأعطت عنوانًا لهذا النشاط وهو "تقييم أداء الإعلام العربي في دعم مصفوفة الإصلاح العربي".

وأشار الدكتور أحمد يوسف القرعي إلى إمكانية إقامة مؤتمر يتم فيه دعوة عدد من الصحفيين من كل عاصمة عربية يتم فيه عرض مشروع الإصلاح العربي، ومن الممكن تسميته "الإعلام العربي ومبادرات الإصلاح من مكتبة الإسكندرية" أو "الإعلام العربي وجهد مكتبة الإسكندرية"، ويكون هذا اعتراف بدور المكتبة نحو الإعلام العربي.

وتحدث الأستاذ سعد هجرس في أن جميع المقترحات وراءها مشكلة يجب النظر إليها جيدًا وهي وجود مفارقة بالنسبة لصرح هام مثل مكتبة الإسكندرية حيث توجد إنجازات هامة تتم وأنشطة لها قيمة حقيقية سواء كانت فكرية أو سياسية أو علمية، ويكون الوجه الآخر لهذه الأنشطة أن تكون كأنها حرث في الماء، بدليل أن يأتي إليها ستة علماء من

الحاصلين على جائزة نوبل ويكون عدد الحاضرين في القاعة ثمانية منهم ستة أجانب واثنان من الإسكندرية. والشيء الآخر أن تكون المدينة نفسها التي يقوم بها هذا الصرح الثقافي وهذه المنارة الثقافية هي التي تحدث فيها الفتنة الطائفية وتعاني من التعصب والأفكار البالية المتخلفة وكأن المكتبة غير موجودة بها، كما أشار إلى أن هذا كله بسبب ثنائية يعاني منها المجتمع المصري وبحاجة إلى حل. وأكد أنه مع كل هذا البناء، ومع دعوة كل هذه الشخصيات المؤثرة ومع جميع هذه المحاضرات والفعاليات، فإن أصغر مسجد مجاور أكثر تأثيرًا من مكتبة الإسكندرية. وأكد أن هذه مشكلة ينبغي رصدها ودراستها مع محاولة وضع حلول وأنه من الممكن أن توضع تحت عنوان "الطريق المسدود مع الجماهير"، وهذه ستصبح مبادرة ليس فقط لمكتبة الإسكندرية ولكن لجميع المنارات الثقافية التي تتهم أحيانًا بالعزلة عن المجتمع أو عن تحقيق شكل من أشكال الاتصال والتفاعل، فخارج حدود هذا المكان يوجد واقع آخر وناس آخرين.

وأشارت الأستاذة مها عبد الفتاح إلى اتفاقها مع وجهة النظر المطروحة عن غياب التواصل مع رجل الشارع، وتساءلت ما إذا كانت اللجنة تتوجه بالدرجة الأولى نحو المجتمع الخارجي أم إلى داخل مصر، وما إذا كان دور المكتبة يقتصر على عقد المؤتمرات الدولية، أم أن لها دورًا فاعلاً في الشارع المصري، وبالتبعية يمكن طرح كيفية التفاعل مع المواطن ودور الإعلام لتأصيل فكرة الثقافة ولتأصيل القضايا التي تطرحها المكتبة.

وأشار الأستاذ كرم جبر إلى أنه من الأفضل أن يكون الموضوع الذي تتناوله المكتبة موضوع عربي وذلك لأن البعد العربي أصبح بعدًا غائبًا، فهناك دولة عربية يتم احتلالها وغزوها مع وجود صمت عربي، ولا توجد جماهير تتحرك لأن قضايا التواصل العربي أو الدور العربي وغيرها أصبحت غير مطروحة على أجندة أية مؤسسة بحثية، وأشار إلى أنه يفضل أن يكون للموضوع عربيًا في الفترة المقبلة، وأن تشهد الفترة المقبلة خصخصة الإعلام أو ملكية القطاع الخاص لوسائل الإعلام في كل الدول العربية، وإلى الآن تعتبر هذه العملية غير منظمة، وذلك فيما يتعلق بشكل الانتقال وشكل الملكية، واقترح أن يكون الموضوع عن ملكية وسائل الإعلام في الدول العربية بمعنى أن تكون هناك تجارب يمكن الاستفادة منها بشكل أو بآخر، والمقارنة بين التجارب المختلفة مثل الفرق بين تجربة بيروت والجزائر

والقاهرة والسودان. وأكد مرة أخرى على ضرورة تناول موضوع عربي حيث إن الأحوال متشابهة في أغلب دول العالم العربي. ومن المعروف أنه عند صدور قوانين لحبس الصحفيين في مصر، بعد أسبوعين يتم تطبيق قوانين مشابهة في تونس وفي الجزائر وغيرهما من الدول العربية، وإذا رفعت مصر عقوبة الحبس فستقوم باقي الدول العربية بالمثل، فالعدوى بين الدول العربية منتشرة. لذلك سيكون من الأفضل أن يتم تناول هذه البيئة العربية، أما بالنسبة لمسألة المؤتمرات الدولية وغيرها، فإن الخطاب محدود لأنه موجَّه لأنفسنا في حين نتصور أننا نخاطب الغير، والغير في الخارج (أمريكا والدول الأوروبية) يمثلون منظومة غاية في التعقيد يمكنها ابتلاع وهضم أي وافد عليها دون أن تؤثر فيه أو تتأثر به.

واتفق الأستاذ مجدي الجلاد مع الأستاذ كرم جبر في فكرة أن يكون للنشاط الذي سيقام سواء كان ندوات أو مؤتمرات، بُعدٌ عربيّ لأن الانكفاء على المحلية تسبب في العديد من المشكلات في كثير من القضايا، كما أن التركيز على محور أنماط وصيغ الملكية لوسائل الإعلام في الوطن العربي موضوع يحتاج إلى بحث يشارك فيه جميع الإعلاميين والمفكرين العرب، إلى جانب ذلك عرض الأستاذ مجدي الجلاد اقتراحًا محددًا لمؤتمر عربي رأى أنه سيلاقي قبول لدى الكثيرين حتى في فكرة المشاركة في تمويله وهو يتعلق بحرية الصحافة وحرية الإعلام بصفة عامة والإصلاح الإعلامي أو إصلاح الإعلام العربي. وأشار إلى أن آفة الإعلام العربي منذ بداية نشأته هي علاقته وارتباطه بالسلطة في الأنظمة العربية كلها، وهذا محور هام حيث تندرج تحته حرية الصحافة وأنماط الملكية أيضًا. وتساءل هل تسببت العلاقة الحميمة بين الإعلام والسلطة أو الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي بتحويل الإعلام العربي إلى أداة ووسيلة لترويج الأنظمة، وبالتالي أصبح من المستحيل أن نحقق إصلاحًا إعلاميًا وذلك لأنه سيتحتم علينا في الأساس أن نحقق إصلاحًا سياسيًّا قبل أن نحقق الإصلاح الإعلامي لأن كليهما مترابط ومتلاحم؟ أم أن الإعلام في مفهومنا الجديد الذي نريد أن نتحدث عنه هو وعاء لتفاعلات المجتمع والتعبير عن حالة الحراك والإصلاح والتغيير في المجتمعات؟ إن العلاقة بين الإعلام والسلطة لابد أن تتفكك في نقاش عربي داخل المكتبة لأن هذا سيكون الأساس عندما نحاول أن نبحث في مسألة حرية الصحافة وحرية الإعلام، وبالتالي سنصل إلى علاقة الإعلام بالسلطة. كذلك عندما نتحدث عن أنماط الملكية، والتي تعد من المعوقات الأساسية لتطور الإعلام العربي، سنصل أيضًا إلى علاقة الإعلام بالسلطة، وذلك لارتباطها الشديد به.

وإذا بحثنا عن تطوير الأداء المهني في وسائل الإعلام العربية فسنصل أيضًا لعلاقة الإعلام بالسلطة، هذه القضية لم تناقَش كثيرًا في الدول العربية وهي لذلك في حاجة إلى أن تخرج من مكتبة الإسكندرية.

وأشار الحاضرون إلى إمكانية بلورة الأفكار التي تم عرضها في مؤتمر واحد حول قصة الصحافة والإصلاح وحرية تداول المعلومات في مصر والعالم العربي، على اعتبار أنه من المفترض أن مصر تقود المنطقة ولابد من الحرص على البقاء في هذا الموقع. وأنه في إطار حوار الحضارات وصراع الحضارات فمن المهم أن يكون الحديث عن كيفية القيام بحوار داخلي بين الأفكار المتنوعة، تحت عنوان واحد ليكون لغة مشتركة بين الإعلاميين في العالم العربي والإسلامي في مواجهة الحضارة الغربية ومواجهة التعامل مع العالم كله. خاصة أنه يمكن التوصل إلى لغة مشتركة في ضوء الاهتمام بمحاربة المفهوم الذي يتهم العرب والمسلمين بالعنف والإرهاب وغيرهما من الاتهامات القاسية، وأن القضية الأساسية هي وجود تجارب عديدة وهامة يجب أن يعرفها العالم سواء كانت تجربة الإسلام في آسيا (ماليزيا وإندونيسيا والهند وغيرها)، أو تجربة الإسلام في أوروبا (تركيا)، والتعرف على كيفية التوصل لصيغة مشتركة لحوار داخلي يبدأ كحوار إسلامي- إسلامي هدفه الأساسي إيجاد لغة بها نقاط مشتركة، قد لا تصل إلى اتفاق كامل لكن ستحدد نقاط مشتركة يمكن من خلالها مواجهة العالم ومحاورته وشرح الإسلام له بشكل جيد وتقديمه بصورته السمحة التي تحث على العمل الصالح، وإذا قامت مكتبة الإسكندرية بكل عمقها وتراثها وتاريخها بدور في هذا المضمار فسيكون له صدى قوي وعلاقة كبيرة بدور لجنة الإعلام لأن أكثر من سيكون معنيًّا بهذا الموضوع هو الإعلامي في الأساس.

عاودت اللجنة اجتماعها صباح يوم الجمعة ١٤ من يوليو ٢٠٠٦ بحضور الدكتور خالد عزب الذي بدأ حديثه بالتأكيد على أن التغيير أحد السياسات التي تحرص عليها المكتبة بصورة دائمة، ولكن التغيير في بعض الأحيان يسبب الضيق عند البعض لأن الناس لم تتعود حدوث التغيير. وأشار إلى التغيير السنوي الذي يتم في لجنة الإعلام بالمكتبة، مثلها مثل باقي اللجان الموجودة حيث إنه يتم تجديد ثلث عدد أعضاء كل لجنة سنويًّا، وفي هذا الإطار أيضًا لابد من إعادة انتخاب مقرر جديد للجنة لمدة عام ومن يرغب في التقدم إلى هذا الأمر

سيكون محط اهتمام الجميع، وسيقرر أعضاء اللجنة ما إذا سيتم الموافقة على المرشح أم لا. ثم أشار إلى بعض أخبار المكتبة وأولها ما سيُقام في خلال شهر سبتمبر القادم وسيكون إضافة جديدة في مكتبة الإسكندرية وهو الإعلان عن وجود ثاني مكتبة في العالم للنشر الرقمي الفوري، وأوضح أن هناك نوعين من النشر في العالم وهما النشر الورقي المطبوع والنشر الرقمي على شبكة الإنترنت، ولكن يوجد حاليًا جهود للجمع بين الاثنين فتم ابتكار ماكينتين أساسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات النشر الفوري، وهي عبارة عن كمبيوتر ضخم محمَّل عليه ما يقرب من عشرة آلاف كتاب يختار من بينها القارئ ما يريد ثم يطبع ويجلد في الحال، وهذه العملية ليست لها تكلفة طباعة عالية أو تكلفة تخزين وبها نسبة ربحية عالية كما أن بها توفيرًا للأشخاص الذين يرغبون في شراء الكتب وذلك لأن التكلفة أقل بكثير من سعر بيع الكتاب العادي بنسبة ٥٠ بالمائة، وقد تم شحن الماكينات الخاصة بهذا المشروع بالفعل من مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بالأمس وستصل خلال أسبوعين تقريبًا، وسيكون هذا المشروع فعالاً خلال شهر سبتمبر المقبل. والأمر الثاني أنه سيتم خلال هذا العام بإدارة الإعلام في مكتبة الإسكندرية إنتاج أفلام تسجيلية لأول مرة، وكانت البداية مع فيلم عن رحلة الكتابة في مصر من عصور ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين، وسيتاح خلال الفيلم عرض للست عشرة أبجدية لأقليات عاشت على الأرض المصرية واحتفظت بلغاتها وكتاباتها ومنهم اليهود والسريان والأرمن وبعض الأقليات الفارسية والأحباش، وسينتج الفيلم بثلاث لغات وهي العربية والإنجليزية والفرنسية، ونحن بصدد الانتهاء منه والاستعداد لتسويقه. أما الأمر الثالث فهو إنشاء موقع لتاريخ مصر الحديث والمعاصر وهو موقع سيشمل تاريخ مصر ابتداء من عام ١٨٠٠ إلى عام ٢٠٠٠ وسيكون به ثلاثة مستويات، المستوى الأول سيكون موجَّهًا للقارئ العادي الذي يريد معرفة معلومات عامة عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر، والمستوى الثاني سيكون عبارة عن أفلام متحركة للأطفال، والمستوى الثالث سيخص الباحثين وسيضم كميات ضخمة من الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر التي تم جمعها من الأسر المصرية وليس من دار الوثائق المصرية وهذا لأن بعض الأسر والشخصيات المصرية الهامة كان لديها أرشيفات خاصة وبعض هذه

الشخصيات مازالت على قيد الحياة وبعضها توفاها الله، ولكن تم جمع بعض هذه الأرشيفات التي كان من أبرزها أرشيف محمد باشا محمود وأرشيف بطرس باشا غالي، وسيتم تدشين

هذا الموقع باللغة العربية أولاً ثم باللغة الإنجليزية في مرحلة لاحقة، وسيكون هناك، بالإضافة إلى الوثائق مواد فيلمية نادرة لبعض الأحداث التاريخية التي مرت بها مصر وبذلك سيتمكن المستخدم من رؤية التاريخ والأحداث التي مرت بها مصر بعينه وبعيون مختلفة.

وتساءل الدكتور أحمد يوسف القرعي عن أرشيف عصر جمال عبد الناصر وعصر السادات ووثائق ما بعد محاكمات عام ١٩٦٧، فأجابه الدكتور خالد عزب بأنه قد تمت رقمنة أرشيف جمال عبد الناصر، وهو موجود حاليًا على شبكة الإنترنت وجاري العمل على أرشيف السادات. أما وثائق ما بعد محاكمات عام ١٩٦٧ فأكد أنها موجودة بالكامل عند الأستاذ أمين هويدي، وأنه هو الذي يمتلك نسخة كاملة منها وكان قد قام بنشرها بالكامل في جريدة الحياة في حوالي ٢٥ حلقة بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على هزيمة ١٩٦٧، وذلك لأنه شارك في عمليات التحقيق ولديه نسخة كاملة من تقارير المحاكمات والتقارير التي تمت كتابتها عن هزيمة ١٩٦٧. وعلقت الأستاذة منى أنيس بأن ذلك معناه أنه من الممكن رقمنتها ووضعها على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، فأكد الدكتور خالد عزب إمكانية ذلك، كما أضاف إلى أن أقوى أرشيف في حوزة المكتبة من هذه المجموعة هو أرشيف الدكتور بطرس باشا غالي وهو محظور لعدد من السنوات تبلغ ٢٠ عامًا، وهذا ما اشترطته أسرته على مكتبة الإسكندرية، ولأول مرة سيتم عمل كتالوج عن بطرس باشا غالي بعنوان "سيرة عائلة قبطية مصرية". أما بالنسبة للأقاويل التي تفترض أن هذه الوثائق من ممتلكات الدولة ونشرها يعد جريمة يعاقب عليها القانون فأشار إلى أن هناك قضية خطيرة جدًا في مصر بخصوص هذا الجانب وهو أولاً أنه لا يجوز لأحد أن يعتدي على الحريات والأملاك الشخصية، وهذا مطبق في القانون بشكل خاطئ، وخاصة في قانون الوثائق وقانون الآثار. ففي قانون الآثار لا يحق لشخص أن يدخل بيت شخص للاستيلاء على شيء يملكه بدعوى أنه أثر وملك للدولة، دون أن يملك التعويض المادي المقابل، وهذا نص في قانون الوثائق وقانون الآثار يتعارض ويتقاطع تقاطعًا كليًا وجزئيًا مع نص في الدستور ينص على الحفاظ على الحريات والملكيات الشخصية، وما حدث في هذين القانونين هو أنه تمت الاستعانة في صياغتهما بقوانين روسيا ودول أوروبا الشرقية وهناك نوعان من الوثائق، وثائق شخصية، ووثائق خاصة بالدولة، وتنتقل وثائق الدولة إلى الأرشيف العام وهو الذي يمثل حاليًا في مصر دار الوثائق، أما الوثائق الشخصية فيتم الاحتفاظ بها وليس للدولة أية علاقة

بذلك، كما أن الشخص يمكنه الاحتفاظ بنسخة من وثائق الدولة الخاصة به. أما بالنسبة للحد الفاصل بين وثائق الدولة والوثائق الشخصية فعلى سبيل المثال إذا أرسل بيجين خطابًا إلى السادات نصفه شخصي ونصفه خاص بالدولة فسيتم إعطاؤه رقمًا متسلسلاً من مكتب رئيس مجلس الوزراء وبعد مغادرة بيجين سوف يتم إرسال نسخة منه إلى أرشيف الدولة الإسرائيلية في القدس، وقد وضع محمد علي هذا النظام في مصر وكان محافظًا عليه، ولكن بعد دخول الإنجليز مصر تجنب الساسة المصريون وضع الأرشيفات الخاصة بالدولة المصرية في دار المحفوظات أو دار الوثائق وذلك لحفظ أسرار الدولة بعيدًا عن الإنجليز، وكان هذا ملحوظًا في أرشيف محمد باشا محمود الذي وُجدَت به أوراق خاصة متعلقة بالمفاوضات بين مصر وإنجلترا ومحتفظ بها في بيته. وتكشف هذه الوثائق أن ابنه كان هو المسئول عن ملف التحقيقات في قضيتين مشهورتين هما قضية الأسلحة الفاسدة وقضية يخت المحروسة.

ودعا الدكتور خالد عزب أعضاء اللجنة للانتخاب فقاموا بترشيح الأستاذ سعد هجرس ووافق الأعضاء بالإجماع، وأصبح هو المقرر الجديد للجنة لمدة عام.

أشار الدكتور خالد عزب إلى أنه في شهر أغسطس ٢٠٠٦، سيتم — بناء على اقتراح من الأستاذة سناء صليحة — القيام بورشة عمل لمناقشة سلبيات وإيجابيات إدارة الإعلام بمكتبة الإسكندرية. وتساءل الأستاذ حلمي النمنم عن سبب تسمية الورشة "سلبيات وإيجابيات" وليس "تقييم الأداء"، وتساءل الدكتور أحمد يوسف القرعي عن سبب عدم جعلها جلسة من جلسات الدورة الجديدة، وأشار الأستاذ سعد هجرس إلى أنه يريد أن يعرف دور إدارة الإعلام وتقسيماتها ومهامها، فأوضح الدكتور خالد عزب أنه يفضل أن تكون هذه الجلسة منفصلة عن المواعيد المعتادة لاجتماع اللجان وأن تُعقد في نهاية شهر أغسطس، أما بالنسبة لتعريف الإدارة فسيتم عمل تقرير عن كل ما يتعلق بإدارة الإعلام وسوف يتم إرساله إلى الجميع قبل ورشة العمل بفترة مناسبة. وهناك اقتراح بإشراك جمهور مدينة الإسكندرية وبعض رواد وزوار المكتبة في عملية التقييم هذه لأن المسألة تحتاج في بعض الأحيان إلى نوع من أنواع المراجعة العامة. ولكن ما سيتم إضافته في إدارة الإعلام في مكتبة الإسكندرية هو إنتاج سلسلة من الأفلام الوثائقية التي لها علاقة بمشروعات المكتبة مثل مشروع رحلة الكتابة في مصر وهو عبارة عن معرض سيجول العالم بالكامل وقد تم بالفعل

البدء في التصوير في مناطق الصعيد وسيناء والوادي الجديد والإسكندرية وبعض مناطق الوجه البحري وسيتم إنتاجه باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

تساءل الأستاذ سعد هجرس مستفسرًا عما إذا كانت المكتبة تُغلق أمام الجمهور في يومي الجمعة والسبت، فأوضح الدكتور خالد عزب أن المكتبة مفتوحة للجمهور يومي الجمعة والسبت ابتداءً من الساعة الثالثة إلى الساعة السابعة، وأنه نظرًا للإقبال الشديد من الجمهور على المكتبة فقد قرر مجلس أمناء المكتبة خلال انعقاد اجتماعه في ٢٤ من ابريل ٢٠٠٦ إلغاء كافة العطلات الرسمية وغير الرسمية من مكتبة الإسكندرية وفتح أبواب المكتبة للجمهور حتى في الأعياد الرسمية. وذلك لأنه تصادف وجود وفود أجنبية لزيارة المكتبة خلال هذه الفترات. وأشار الأستاذ سعد هجرس إلى ضرورة تقييم أداء اللجنة في الفترة الماضية حتى لا تكون هناك بداية جديدة تتعارض مع ما تم بالفعل. وأشار إلى أهمية أن يقوم جميع الأعضاء بتقديم تقييمهم ومقترحاتهم وعدد من الأفكار الأساسية بالنسبة لجدول أعمال الفترة القادمة قبل الاجتماع المقبل على أن يتم تبادلها سواء عن طريق المكتبة أو عن طريق البريد الالكتروني حتى يكون لدى اللجنة عند حضور الاجتماع المقبل عنصران بحاجة إلى المناقشة وهما: تقييم الفترة السابقة وإعداد برنامج عمل الفترة المقبلة حتى الانتخابات الجديدة. وأكد أنه إذا أدت لجنة الإعلام عملها بكفاءة فسيكون لها تأثير هام. وقد توجه الأعضاء الشكر إلى الدكتور أحمد يوسف القرعي الذي ساهم في إثراء الفترة السابقة من اللجنة، وأكدوا على احترام فكرة التداول التي يتم إرساؤها على الدوائر الصغيرة على أمل أن تنتقل في يوم ما إلى الدوائر الكبيرة.

أشارت الأستاذة منى الشاذلي إلى موضوع عقد ندوة أو مؤتمر في المكتبة بواسطة لجنة الإعلام، وأنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من الجهات التي تنظم مثل هذه الفعاليات سواء كانت دولية أو إقليمية أو عربية، ومن الملاحظ أنها تتكلف الملايين، ويتم تنفيذها على أعلى تقنيات ويتم عرضها على الهواء مباشرة. ولذلك إذا استطاعت مكتبة الإسكندرية ولجنة الإعلام تنفيذ هذه الفكرة لابد من الأخذ في الاعتبار باقي المؤتمرات الموجودة والتي لها أسماء معروفة، هذا لأنه من غير اللائق أن تقوم مكتبة الإسكندرية بإقامة حدث أو مؤتمر أقل من المؤتمر الذي ينظمه مثلاً تليفزيون أبو ظبي أو قناة العربية وغيرها من

المؤتمرات. وأكدت أنها شاركت في بعض هذه الفعاليات، وأنها تعرف مدى أهمية وجدية الإعداد لها والذي يبدأ قبلها بعام على الأقل، وكم الإنفاق الذي يتم رصده لها، ولذلك يجب على اللجنة التفكير بشكل أكثر تحديدًا وتركيزًا.

وأيد الأستاذ مجدي الجلاد هذا الحديث، وأكد أنه مع وجود نخبة متميزة جدًّا من الإعلاميين فإنه سيكون من الصعب عدم تقديم شيء متميز للمكتبة، واقترح أن يتم تركيز المقترحات دائما على التفكير في إعداد أحداث كبيرة والتركيز على الجانب النوعي وليس الكمي بمعنى أنه إذا كانت الإمكانيات المتاحة سواء بجهود اللجنة أو بجهود المكتبة توفر خمس أو ست فعاليات في العام كلها ذات مستوى متوسط فإنه يُفضَّل إقامة حدث واحد أو اثنين على الأكثر ذو تأثير جيد وعالي يتناسب مع مكانة المكتبة، وكي يكون هناك حوار في المجتمع وتغطية واسعة من قِبَل وسائل الإعلام وتحضره شخصيات عالمية ويتناول قضايا كبيرة ذات أهمية وفاعلية، كما يجب أن يكون الحوار الدائم في هذه اللجنة هو كيفية تعميق هذه القضايا في مجال الإعلام، والوصول إلى المقترحات التي يتوقعها الناس وتليق بمستوى المكتبة وبمستوى الشخصيات الإعلامية الموجودة بها.

وعقب الدكتور خالد عزب بأن هناك مشروعًا خاصًّا بمسألة الإنفاق بدأت المكتبة في العمل به منذ فترة، وكي يتم التغلب على هذه المسألة لابد أن يكون هناك تعاون مع باقي الجهات الموجودة في مصر. ومثال لهذا التعاون هو مؤتمر ابن خلدون الذي سيعقد في ديسمبر المقبل، وهو احتفالية مصر بأكملها بابن خلدون وليست احتفالية مكتبة الإسكندرية، ويتم الترتيب لهذا الحدث بالتعاون بين مكتبة الإسكندرية والمجلس الأعلى للثقافة ودار الكتب المصرية بالإضافة إلى الهيئة العامة لقصور الثقافة والمجلس الأعلى للآثار. فعندنا ست جهات تعمل سويًّا لأول مرة لإخراج حدث لا يقل في المستوى عن الذي أقيم في إشبيلية في أسبانيا. فإذا كان العرب جميعهم سيقيمون احتفاليات بابن خلدون طوال العام، فإنه من المتوقع أن تكون احتفالية المكتبة هي أقوى احتفالية عربية، وفي هذه الاحتفالية يتم لأول مرة في مصر والمنطقة العربية استضافة بعض الأفراد من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المهتمين بدراسات ابن خلدون. ولذلك فإنه بدون هذا التكامل وبدون عمل ست

أو سبع جهات معًا لم يكن من الممكن مهما كانت إمكانيات المكتبة تنظيم حدث على هذا المستوى.

واقترح الأستاذ كرم جبر استغلال وجود هذا الحشد الكبير لإقامة حدث على مستوى رفيع على هامش المؤتمر حيث تتواجد شخصيات متميزة وإعلاميون يمثلون جميع القطاعات وجميع الصحف والاتجاهات، وبالتالي يصبح ذلك بيانًا عمليًا لما يمكن أن تقوم به إدارة الإعلام كي تقوم بإقامة احتفالية خاصة بهذه المناسبة بطرق معينة مثل الكتابة في الصحافة والعرض الأفلام الوثائقية في التليفزيون، وهناك بعض القنوات المتخصصة التي تتقن عملية صنع مثل هذه الأفلام الوثائقية على مستوى عالٍ ويمكن الاستعانة بها، وبهذه الطريقة يمكن أن تكون إدارة الإعلام سباقة في الإعداد لاحتفالية كبيرة بهذه المناسبة وتوليها رعايتها داخل المكتبة.

وأكدت الأستاذة منى الشاذلي ضرورة توزيع تقرير عما تم خلال الدورة الماضية على جميع الأعضاء، هذا بالإضافة إلى إرفاق عناوين وموضوعات المؤتمرات التي أقامتها المكتبة والتي ستقيمها في الفترة المقبلة، وأشارت إلى أنه قد تم بالفعل في المكتبة إقامة مؤتمرات دولية فعالة وهامة مثل مؤتمر حرية التعبير، وهو المؤتمر الذي حضره العديد من رؤساء الدول ورؤساء وزارات وغيرهم من الشخصيات البارزة، ومؤتمر الإصلاح العربي الأول والثاني والثالث اللذين شاركت فيهما مجموعة متميزة من الشخصيات العربية الرائدة، ولذلك يمكننا إضافة بعض العناوين إلى نشاط لجنة الإعلام خلال الدورة الماضية كي تكون هناك خلفية عنها تساعد عند العمل في مؤتمرات اللجنة ومشروعاتها المستقبلية، وحتى نتجنب للتكرار وتكون هناك اختيارات لموضوعات أخرى لم تتم مناقشتها في المكتبة من قبل.

اختتم الأستاذ سعد هجرس الجلسة بشكره للحضور معربًا عن تفاؤله بالتعاون مع أعضاء لجنة الإعلام الذين سيسهمون بدور إيجابي في المكتبة.

واختتمت الجلسة في حوالي الساعة الثانية عشر ظهرًا.





ص.ب ١٣٨
الشاطبي - الإسكندرية ٢١٥٢٦
جمهورية مصر العربية
تليفون : ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+
فاكس : ٤٨٣٠٣٣٩ (٢٠٣)+

P.O. Box 138
Chatby – Alexandria 21526
EGYPT
Tel. : +(203) 4839999
Fax : +(203) 4830339

Email: secretariat@bibalex.org
www.bibalex.org